جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس
كلية الحقوق والعلوم السياسية
19 مارس 1962
قسم العلوم السياسية

دروس عبر الخط بعنوان

منهجية العلوم السياسية
موجهة لطلبة السنة الأولى ل.م.د جذع مشترك

من إعداد :
د. **قصاب سليمان**
أستاذ محاضر – أ –

السنة الجامعية : 2022/2021 م

تمهيد

إن مقياس "منهجية العلوم السياسية" هو مدخل عام في كيفية بناء المهارات البحثية لدى الطالب في السنة الأولى ليسانس، حتى يتمكن من جمع رصيد أولي من المعارف المتعلقة بالعلوم السياسية وبعض منهاجها وكسب المفاهيم الأساسية لفهم المادة، مفاهيم أساسية كالنظرية والمتغيرات والاستنباط والاستقراء، وحدات التحليل...الخ.

وأن يكون كذلك على درايــة بأهم مراحل البحث العلمي في كتــابة بحوثه التطبيقيــة وغيرها، أن يجمع الطالب رصيد معرفي في مجال البحث العلمي وخطوات إعداده، انطلاقا من تحديد المشكلة العلمية وصياغة الإشكالية والفرضيات وتحديد المفاهيم الأساسية وجمع البيانات مرورا بمناهج البحث وتقنياته إلى كتابة البحث.

وأن يكون الطالب على اطلاع كذلك بأهم تصنيفات مناهج البحث، وفي بدايتها المنهج التاريخي، والمنهج المقارن، والمنهج الوصفي، والمنهج التجريبي.

في موضوع مناهج البحث في العلوم السياسية يتطلب الفكر العلمي توافر مجموعة من العمليات الذهنية (المناهج) ومجموعة من العمليات الإجرائية (التقنيات) في معالجة الظواهر السياسية وكذلك اتباع الشروط والقواعد اللازمة في معالجتها.

لقد اتفق العلماء على أن العلم هو بناء منظم من المعرفة يبدأ بالحقيقة وينتهي إليها، أما العالم فهو إنسان يسلك طريقا خاصا في الحصول على هذه المعرفة أو يتبع برنامجا محددا يؤدي بالكشف عن الحقيقة مستندا إلى مجموعة قواعد عامة تهيمن على سير العقل، وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة، وهذا البرنامج هو المنهج العلمي، وباعتبار أن لا علم بغير منهج فكأن من الأهمية التعرف على طبيعة هذا المنهج ومدى تطبيقه في العلوم الاجتماعية ومعرفة خطواته الأساسية التي تبدأ من ملاحظة الظواهر ومشاهدتها ثم مرحلة الوصف، والتحليل والتفسير والتصميم وصوغ القوانين، كما أن لهذا المنهج مسلماته الأساسية التي يجب أن نراعيها ونهتم بمعرفتها.

كما اتفق على أن العلم هو بناء منظم من المعرفة يبدأ بالحقيقة وينتهي إليها، أما العالم فهو إنسان يسلك طريقا خاصا في الحصول على هذه المعرفة أو يتبع برنامجا محددا يؤدي

بالكشف عن الحقيقة مستندا إلى مجموعة قواعد عامة تهيمن على سير العقل، وتحديد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة، وهذا البرنامج هو المنهج العلمي.

يعرف المنهج العلمي باختصار بأنه مجموعة من الخطوات المنظمة والمنسقة التي يسير فيها الباحث وصولا إلى الأهداف العلمية لبحثه وهذه الخطوات هي على الترتيب، الملاحظة أو المشاهدة، والوصف والتحليل والتصنيف، والتفسير والتعميم وصياغة القوانين.

وعليه فإن قيمة البحث العلمي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالأسلوب الذي يتبعه كل إنسان لبلوغ الأهداف المتوخاة من بحثه أو دراسته، إن صحة الطريقة المستخدمة في الوصول إلى الحقيقة العلمية هي التي تضفي على الدراسة أو البحث طابع الجدية وإعطاء تفسيرات صادقة ومعبرة عن الواقع.

والمنهجية المتبعة في أي بحث، بالإضافة إلى نوعية المعلومات المتوفرة تؤثر في مجرى الأمور وفي النتائج التي تتمخض عنها أية دراسة، فاختيار الطريقة يعني أسلوب معين في الكتابة والتوصل إلى نتائج تفرضها طبيعة المنهج الذي سار عليه الكاتب، ولهذا نجد أن مصير أي موضوع يتوقف على كيفية التطرق إليه، ونوعية الأسلوب المستعمل لمعالجته على حقيقته.

المحور الأول

المعرفة العلمية- مدخل عام

1- المعرفة العلمية: مدخل عام

وجدير بالذكر لقد استطاع الإنسان بما منحه الله سبحانه وتعالى من نعمة العقل، وبها امتاز عن سائر المخلوقات وفضل عليها، أن يجمع عبر تاريخه الطويل رصيدا هائلا ومتنوعا من المعارف والعلوم في مختلف ميادين الحياة، ويتمثل ذلك في قوله تعالى : **"وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ۗ إِنَّ اللَّهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ"**[1]، ولا خير في الحياة إلا مع العقل، فبالعقل ندرك الخير وبه نفهم الدين ونلتزم به، كما جاءت محاولات الإنسان في بداية حياته لفهم البيئة المحيطة به بعناصرها الطبيعية والبشرية كافة بمجالاتها المتعددة، إنما تعبر عن المعرفة التي يتطلع إليها، لأن حب المعرفة دافع أصيل في الإنسان تجعله يفتش عن الوسائل والأساليب التي تساعده في إشباع هذا الدافع وتحقيقه، فالإنسان الأول بدأ يتطلع وينظر ويتحمس عناصر بيئته ويسجل ويرتب أحداثها وظواهرها وحاول أن يتعرف على ماضيه لكي يفهم حاضره.

والمعرفة أوسع وأشمل من العلم وهي ليست بمستوى واحد في درجة دقتها وشموليتها وهي مجموعة من المعاني والمعتقدات والمفاهيم والتصورات الذهنية للإجابة على تساؤلات الإنسان لتشبع طموحاته وتحقق ابداعاته لما يريد أن يعرفه، فضلا عن ذلك أنها تمثل انعكاسا للواقع الزماني والمكاني بمراحله وأشكاله، ويشير (سيد أحمد : 1983) بأن المعرفة هي : مجموعة المعاني والتصورات والآراء والمعتقدات والحقائق التي تتكون لدى الإنسان نتيجة محاولاته لفهم الظواهر المختلفة، وتبدأ المعرفة بالخبرة وتمر بالعقل وتنتهي بالعقل، وكذلك البحث يبدأ من الكشف عن المجهول ويمر بتحديد ذلك المجهول ووصفه، وينتهي باختيار الفروض وإثبات العلاقـات السببية أو إنكارهـــا، كما يمر البحث أيضا من مسح الخدمـــات

[1] سورة النحل، آية 18.

والحاجات إلى تقييمها من جانب وتقديم مشروع أو برنامج اجتماعي يصلح للتنفيذ وفقا لمطالب الأفراد والجماعات والمجتمعات [1].

ولذلك يجب الأخذ بالحسبان الأساس العلمي للظاهرة السياسية، يتعلق هذا الأساس بعلمية السياسة من منطلق كونها ظاهرة كالظواهر الطبيعية، فالمعرفة السياسية هي معرفة علمية، فلكل نتيجة سبب، ولابد من ملاحظة هذه الظواهر كما هي في الواقع، وليس كما يجب أن تكون، والتعرف على أسبابها، وعلى العلاقات القائمة بينها، والتحقق من صحة هذه المعرفة بالتجربة المنضبطة، فالمعرفة العلمية تعتمد على الوصف والتحليل الموضوعي والدراسة الشمولية، من أجل اكتشاف القوانين التي تخضع لها الظواهر، ومعرفة هذه القوانين تساعد على التنبؤ بما سيحدث في المستقبل، وإمكانية التحكم ببعض العوامل الأساسية التي تسبب ظاهرة معينة، أو تمنع وقوعها، فدراسة أسباب الثورات السياسية كظاهرة واقعية وتاريخية تسمح بتوقيع قيام ثورات في دول مختلفة بسبب تشابه العوامل والظروف[2].

واستخلاصا لما سبق فالمعرفة [3] هي إدراك الشيء بتفكر وتدبر لأثره، أوهي الإدراك والوعي وفهم الحقائق أو اكتساب المعلومة عن طريق التجربة أومن خلال التأمل في طبيعة الأشيـــاء وتأمل النفس أومن خلال الاطلاع على تجارب الآخرين وقراءة استنتـــاجاتهم، والمعرفة أخص من العلم، ويضاد المعرفة الإنكار، **" فعرفهم وهم له منكرون "** يوسف 58، ويضاد العلم الجهل والمعرفة مرتبطة بالبديهة والبحث لاكتشاف المجهول وتطوير الذات وتطوير التقنيات. والمعرفـة يحددها قـــاموس أوكسفورد الإنكليزي بأنها : الخبرات والمهارات المكتسبة من قبل شخص من خلال التجربة أو التعليم، والفهم النظري أو العملي لموضوع ما، أو مجموع ما هو معروف في مجال معين، والحقائق والمعلومات، والوعي أو الخبرة التي يجرى اكتسابها من الواقع أومن القراءة أو المناقشة، بيد أنه لا يوجد تعريف

[1] حسين محمد جواد الجبوري، منهجية البحث العلمي، مدخل لبناء المهارات البحثية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 23.

[2] الحمداني قحطان، الأساس في العلم السياسية، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2004، ص 101.

[3] عبد العزيز قايد محارب، كيف تكتب بحثا، رسالة ماجيستير، دكتوراه (المهارات العلمية في صياغة البحوث العلمية) دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015، ص 12.

متفق عليه. كما تعرف المعرفة أيضا بأنها: وصف لحالة أو عملية لبعض الجوانب الحياتية بالنسبة لأشخاص أو مجموعات مستعدة لها، فمثلا إذا كنت "أعرف" أنها ستمطر، فإنني سوف آخذ مظلتي معي عند الخروج. والمعرفة أيضا هي ثمرة التقابل والاتصال بين الذات المدركة وموضوع مدرك، وتتميز عن باقي معطيات الشعور، من حيث أنها تقوم في آن واحد على التقابل والاتحاد الوثيق بين هذين الطرفين. فإذا اتبع الباحث قواعد المنهج العلمي في التعرف على الأشياء والكشف عن الظواهر فإن المعرفة تصبح حينئذ معرفة علمية.

ولعله من المفيد أن تؤكد ان هناك ثلاثة مراحل لتطور المعرفة يمكن إيجازها قدر الإمكان، وهي [1] :

1-1 المعرفة الحسية :

عاش الإنسان في نشأته الأولى حياة بدائية، إذ كانت قدراتـــه العقليــة محدودة وبسيطة ومعها لم يستطع إدراك السبب الحقيقي للظواهر الطبيعيـــة من المطر والزلازل والبراكين والصواعق ... الخ. ثم استطاع الإنسان أن يجمع عبر تاريخه الطويل رصيدا هائلا من المعارف والعلوم التي اكتسبها الإنسان عن طريق حواســه، وهي التي تعتمد على الحواس والخبرة الذاتية وملاحظة الظواهر ملاحظة بسيطة غير مقصودة وهي الشائعة في أي مجتمع من المجتمعات وهي أدنى أنواع المعرفة لا ترتقي إلى مستوى التحقق العلمي وهي حجر الأساس للأنواع الأخرى من المعرفة، ومن أمثلة هذه المعارف ما يلاحظه الشخص العادي من تعاقب الليل والنهار ومن بزوغ الشمس وغروبها وخسوف القمر وكسوف الشمس ... دون أن تتجه أنظار الإنسان آنذاك إلى معرفة العلاقات القائمة بين هذه الظواهر والمتغيرات المختلفة وأسباب حدوثها.

2-1 المعرفة الفلسفية التأملية :

تعد المعرفة الفلسفية التأملية أول خطوه نحو الحضارة الإنسانية، لأنها تمثل درجة متقدمة من النضج الفكري للإنسان، فهي معرفة تأملية تتطلب مستوى عقليا أعلى مما تتطلب

[1] حسين محمد جواد الجبوري، منهجية البحث العلمي، مرجع سابق، ص 24.

المعرفة الحسية، إذ أن هذا النوع من المعارف يبحث في مسائل نظرية تتطلب جهدا عقليا أكثر مما تتطلب الأمور اليومية التي تواجه الإنسان العادي، فهذه المعارف تمثل الأساس للاتجاه نحو الحضارة الإنسانية العلمية لكونها تعكس قدرا من التطور الفكري للإنسان، وتتطلب هذه المعرفة نضجا عقليا قادرا على التأمل والاستنباط والكشف عن الحقائق، قد لا يكون بمقدور عامة الناس الوصول إليها، ويحاول الإنسان في هذه المرحلة التفكير والتأمل في الأسباب البعيدة – فيما وراء الطبيعة – عن الحياة والموت، وهذه المرحلة من المعرفة التأملية يتعذر حسمها بالتجربة المباشرة، لأنها تعتمد على التأمل والفلسفة والاستنباط والقياس المنطقي لتفسير الظواهر المختلفة.

3-1 المعرفة العلمية التجريبية :

وهي أرقى درجات المعرفة وأدقها، فهي تأتي نتيجة تخطيط علمي منظم، وتعد هذه المرحلة من المعرفة أساس كل تقدم حضاري، لأن الإنسان تمكن من خلال قدراته العقلية ومعرفته العلمية أن يصل إلى مستوى متقدم من التنظيم الفكري والنضج العقلي واستطاع السيطرة على عناصر بيئته، كما أن المعرفة العلمية أرقى من المعارف السابقة، إذ تقوم على أساس الملاحظة العلمية المنظمة المقصودة للظواهر وعلى أساس وضع الفروض المناسبة والتأكد منها بالتجربة وتجميع البيانات وتحليلها ... ولا تحاول المعرفة العلمية أن تقف عند المفردات الجزئية التي يتعرض الإنسان لبحثها، بل يحاول الباحث أن يصل إلى القوانين والنظريات العامة التي تربط هذه المفردات بعضها ببعض وتمكنه من التعميم والتنبؤ بما حدث للظواهر المختلفة تحت ظروف معينة.

إن المعرفة العلمية هي التي يكتسبها الإنسان باستخدام المنهج أو الطريقة العلمية التي يمكن تلخيصها بأنها : عملية لاكتساب أو تنمية المعرفة بطريقة منظمة تعتمد على تحديد المشكلة وصياغة الفروض وتحليل نتائج الدراسة واستخلاص التعميمات.

وتقوم الطريقة العلمية على سلسلة من الإجراءات تتضمن ما يأتي :

1. الاعتماد على الملاحظة الموضوعية.
2. وجوب استخدام القياس الدقيق والالتزام بالموضوعية في البحث.

3. الحصول على نتائج صادقة وثابتة.
4. الكشف الكامل عن نتائج البحث وجعله في متناول الآخرين.

وتماشيا مع ما تم ذكره توجد معرفة حسية، وهي مجرد ملاحظة بسيطة غير مقصودة، فيما تراه العين وما تسمعه الأذن وما تلمسه اليد، دون أن تتجه أنظار الشخص العادي إلى معرفة وإدراك العلاقات القائمة بين هذه الظواهر وأسبابها، ومعرفة فلسفية أو تأملية، تعتمد على التفكير والتأمل في الأسباب البعيدة، ومعرفة علمية تجريبية، تقوم على أساس الملاحظة المنظمة المقصودة للظواهر وعلى أساس وضع الفروض الملائمة والتحقق منهـــا بالتجربة وتجميع البيانات وتحليلها، ويحاول الباحث أن يصل إلى القوانين والنظريات العامة التي تربط هذه المفردات بعضها ببعض. وكلمة معرفة تعبير يحمل العديد من المعاني لكن المتعارف عليه هو ارتبـــاطها مباشرة مع مفاهيم، المعلومـــات، والتعليم، والاتصـــال، والتنمية [1].

بقدر العلم يكون شرف الأمة وبقدر تطبيقه تكون قوتها، لذلك تقترن المعرفــة بالعلوم، والعلم التجريبي، والثقافة، لذلك نجد الدول المتقدمة تهتم بالتعليم والمعرفة، وتسخر الأموال لإنشاء مؤسسات تعليمية لضمان تقدمها بين الدول، حيث المنافسة على اكتساب " زبائن " يشترون المصنوعات على مستوى العالم. والمعرفة وعلى الأخص المعرفة المتخصصة في مجالات الصناعة المختلفة هي محور المنافسة ليست بين الدول نفسها فقط ولكن بين الشركات الصناعية على المستوى العالمي. ومثالها صناعة السيــارات فهي تنتج في الولايات المتحدة واليابان وألمانيا والمملكة المتحدة وإيطاليا وفرنسا وغيرها. كل يحاول عن طريق معرفته المكتسبة عن الخبرة العملية والاختراع والابتكار اكتساب حجم أكبر من السوق. والجودة Quality هي نوع من المعرفة المفيدة جدا Know How، وهي لا تنتج إلا عن معرفة أساسية نــاتجة عن تعليم جيد وتدريب، والتعليم الجيد هو الذي يشجع صاحبه على الابتكار والاختراع.

[1] عبد العزيز قاسم محارب، كيف تكتب بحثا، أورسالة ماجستير أودكتوراه، مرجع سابق، ص 15.

واستخلاصا لما سبق فأصناف المعرفة[1] يمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات حسب تطورها التاريخي وحسب مصادرها. فالمعرفة التي تعتمد على الحواس والخبرة الذاتية أو الصدفة والتجربة هي المعرفة التجريبية (Empirical knowledge). والمعرفة التي تعتمد على التأمل العقلي والتفكير القيمي والأحكام الذاتية هي المعرفة الفلسفية (Philosophical knowledge) والمعرفـــة التي تعتمد على الوصف والتحليل والتجريب العلمي للظواهر والحوادث الطبيعية والاجتماعية هي المعرفة العلمية (Scientific knowledge). وأقدم أنواع المعرفة تاريخيا المعرفة التجريبية وأحدثها المعرفة العلمية. ويجب علينا في هذه الدراسة العلمية شرح وتحليل هذه الأنواع المختلفة للمعرفة لنكون على بينة منها.

- **المعرفة التجريبية (Empirical Knowledge)**

المعرفة التجريبية هي من أقدم أنواع المعرفة وأسهلها استنباطا واستنتاجا وملاحظة، إذ تعتمد أصلا على الحواس والخبرة اليومية التي لا تحتاج إلى حجج أوبراهين تدعم وجودها وتعزز مكانتاه وتؤيد أفكارها وحقائقهـــا. فالإنســـــان القديم قد توصل إلى معارفه وخبره ومعلوماته عن طريقة المحاولة والخطأ أوعن طريق الصدفة والتجربة. وكان إذا واجه ظاهرة صعبة ومعقدة فإنه يرجعها إلى قوى غيبية وميتفيزيقية وهذا ما قاده إلى الوقوع في أخطاء جسيمة سببت إعاقة تقدمه وتطوره المادي والحضاري، وبالرغم من المشكلات الحادة التي تعاني منها منهجية المعرفة التجريبية في جمع الحقائق وتفسير الظواهر وتعليل الحوادث إلا أنها تعتبر الأساس الأول لأي معرفة علمية، فالمعرفة التجريبية تتكون من أراء ومفاهيم عامة ومشتركة يتفق الجميع على صحتها وصيرورتها وقدرتها على تفسير الظواهر والحوادث التي يمر بها الإنسان في حياته الاجتماعية، والآراء والمفاهيم التي تشكل هيكل المعرفة التجريبية تأتي إما بصورة بديهية لا تحتاج إلى الأدلة والبراهين العلمية والموضوعية أوتـأتي نتيجة الخبر والتجارب التي يمر بها الإنسان أوتأتي عن طريق المحاولة والخطأ، وهذه الآراء والمفاهيم تتمثل في ارتفاع درجات الحرارة وقت الصيف وانخفاضها وقت الشتاء، انصهار المعادن بواسطة الحرارة، موت الإنسان عند تقدمه في

[1] إحسان محمد الحسن، مناهج البحث الاجتماعي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص 14.

العمر، مرض الإنسان بسبب عدم تناولـــه المواد الغذائيـــة، ازدحـــام السكان في المدن وتشتت السكان في القرى والأرياف، الإنسان حيوان اجتماعي بالطبيعة، وأخيرا قلة الموارد الطبيعية تسبب فقر المجتمع ... الخ، إن جميع هذه الآراء والمفاهيم البديهية التي تشكل العمود الفقري للمعرفة التجريبية لا تحتاج إلى دراسة دقيقة وبراهين مادية، فالإنسان يعرفها معرفة حقيقية ناتجة عن تجاربه وخبره عنها أو ناتجة عن قبوله لها بصورة تلقائية، أو ناتجة عن بساطة وعدم تعقد ظواهرها أو تكرارها بين فترة وأخرى.

والمعرفة التجريبية أكثر انتشارا وتداولا بين الناس من المعرفة الفلسفية والمعرفة العلمية نظرا لحاجتهم الماسة لها في حياتهم اليومية والعملية ولقدرتها على تفسير جميع الظواهر والحوادث والملابسات التي تقع في المجتمع ولبساطة مكوناتها وعناصرها التركيبية التي تجعلهم مستعدين على قبولها والالتزام بنصوصها وتعاليمها، والمعرفة التجريبية تتغير بصورة سريعة بين فترة وأخرى بسبب تغير الظروف الطبيعية والاجتماعية التي يشهدها المجتمع وبسبب عدم اعتمادها على الأسس والحقائق الثابتة التي تدعم عناصرها ومكوناتها التركيبية، زد على ذلك أن مادتها ونصوصها تختلف من مجتمع لآخر، فمستوى المعرفة التجريبية في المجتمعات المتخلفة يختلف عن مستوى المعرفة التجريبية في المجتمعات المتقدمة وذلك لاختلاف ظروف وتجارب وخبرات وملابسات وأهداف هذه المجتمعات، إن المعرفة التجريبية في المجتمعات المتخلفة تعلب الدور الكبير في تفسير معظم الظواهر والأحداث التي تقع في هذه المجتمعات، بينما المعرفة العلمية تلعب دورا ثانويا في قيادة وتوجيه وتنظيم هذه المجتمعات نظرا لتخلفها وعدم انتشارها وبلورتها، في حين نرى بأن المجتمعات المتقدمة تعتمد على قوة المعرفة العلمية أكثر مما تعتمد على قوة المعرفة التجريبيـــة في تعليل الحوادث والظواهر والملابســـات وفي دفع عجلة التقدم المـــادي والحضاري إلى الأمام، إذن انتشار وسريان المعرفة التجريبية في المجتمع يمكن أن تعتبر مؤشرا من مؤشرات التخلف الحضاري والعلمي في المجتمع، بينما انتشار وسريان وبلورة المعرفة العلمية والاعتماد عليها في عملية التخطيط والتنمية الشاملة للمجتمع يمكن أن تعتبر من المقاييس الحيوية للتقدم والتطور الحضاري والعلمي في المجتمع.

وظهر العديد من الفلاسفة الذين لم يكتفوا بتفسير الطبيعة أوفهم الإنسان ولكنهم حاولوا تنظيم وسيلتهم في المعرفة، فوضعوا أسس المنطق بأشكاله المختلفة وبدأ اختبار المعارف المتعددة على أساس ما تتمتع به من صدق المنطق وصحة القياس.

- **المعرفة الفلسفية**

إن المعرفة الفلسفية ليست في متناول الرجل العادي، فهي معرفة تأملية عقلانية تحتاج إلى مستوى ذهني أعلى مما تتطلبه الحياة اليومية والمعرفة الحسية والتجارب الاجتماعي التي تشكل المكونات الأساسية للمعرفة التجريبية، والمعرفة الفلسفية هي أساس البناء الحضاري والفكري للإنسان والمجتمع، فلكل إنسان فلسفة حياتية ونظام فكري وإيديولوجي يستمد من فلسفــة وفكر وعقيدة المجتمع الذي يعيش فيه ويتفاعل معه، والفلسفة أو العقيدة أو الإيديولوجيـــة التي يحملها الإنسان تؤثر في طبيعة الشعور الذي ينتـــابه حول الأشيـــاء والحوادث والظواهر التي يشهدها ويتفاعل معها في حياته اليومية، وطبيعة شعوره حول الأشياء والظواهر هو الذي يحدد أنماط سلوكه وتفاعلاته معها، فإذا كان الإنسان يحمل أفكارا وأراءًا إيجابية عن الصيــام أو الصلاة مثلا كاعتقاده بأن الصيام والصلاة يجلبان له الصحة والعمر المديد ويقر بأنه إلى اللهسبحانه وتعالى في الحياة الأولى والثانية فإن مثل هذه الأفكار ستؤثر في شعوره إزاء الصيام والصلاة تأثيرا إيجابيا أي أنه يحب الصيام والصلاة ويريد ممارستها، ومثل هذا الشعور الإيجابي سيدفعه نحو أداء فريضة الصيام والصلاة باستمرار وبدون توقف، إذن الفلسفة أو الإيديولوجية التي يحملها الإنسان في المجتمع هي أساس سلوكه وعمله اليومي وأساس علاقاته وتفاعلاته مع الأخرين.

والمعرفة الفلسفية أو الإيديولوجية الحياتية لا تؤثر في السلوك اليومي فحسب بل تساعد على تفسير الظواهر المختلفة، فقد اهتم الإنسان منذ البداية بفهم الطبيعة البشرية وعلاقة الإنسان ببيئته وخواص هذه البيئة وظواهرها، ويزودنا الفكر القديم بنماذج كثيرة لمحاولات الإنسان المتعددة في هذا الصدد، ولكن هذه المحاولات لم تكن واضحة ومتناسقة ومحددة بحيث تكون خطـــاً واضحـــاً من التراث الفكري للإنسان، وخلال الحضارات الإغريقيـــة

والرومانية والعربية الإسلامية ظهرت نظم فلسفية متكاملة لتفسير طبيعة الإنسان وطبيعة الوجود وطبيعة المعرفة البشرية.

ولعله من المفيد أن نؤكد أن هناك نوعـــان من المعارف [1] : المعـــــارف غير العلميـــة والمعارف العلمية.

ـ المعارف غير العلمية

يمكننا جمع مختلف أنواع المعارف غير العلمية في ثلاث فئات كبرى وهي : المعارف العادية أو الشعبية، معارف الحرفة أو المهنة، المعارف الدينية.

إن هذه المعارف الناشئة عن مستويات إدراك مختلفة هي عبارة عن مجموعات مختلفة من المعارف التي تم إنتاجها وتحويلها وفق شروط مختلفة أيضا، يقترح كل نوع من هذه المعارف نظاما معينا لتفسير الواقع، أو بعض مظاهره وأوجهه، وهو نظام منسجم ومتماسك إلى حد ما، ومقبول أو صحيح إلى حد ما ومتنازع حوله إلى حد ما أيضا.

إن المعارف العــادية، مثلا، عادة ما تصل إلينا عن طريق التقليد، أي عن طريقة تفكير وتصرف موروثة عن الماضي أوعن طريق الاعتقادات الشعبية (croyancespopulaires) أو الخرافات (superstitions) أو الحدسيات، كما يمكن لبعض التجارب أن تكون أيضا مصادر لهذا النوع من المعارف.

كقاعدة عامة، معظم معارفنا وكيفيات تصرفنا (في تفكيرنا وأعمالنا) غالبا ما نستمدهما ونقتبسهما من هذه المعارف غير العلمية، ومنها أيضا نستمد تفسيراتنا للوقائع والظواهر التي تواجهنا، تفسيرات تبدو لنا وكأنها مبنية، أو تظهر وكأنها مستندة إلى استدلال أوإلى بعض السلطات، التي لم يتم بعد إعادة النظر في حكمها ونفوذها.

إن هذه المعارف والتفسيرات التي تكوّن ما نسميه بالحس المشترك يمكن ان تظهر فعالية كبيرة في الحياة اليومية، لكنها لن تكون ملائمة تماما للبحث العلمي، في الحقيقة إن هذه الأنماط لإنتاج واكتساب المعارف ما قبل علمية أوغير العلمية لم نشر إليها هنا بهدف

[1] موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دار القصبة لنشر، الجزائر، ص 47

نقدها ولكن للتمييز بينها وبين نمط إنتاج واكتساب المعرفة العلمية هكذا، حتى الاستدلال الذي هوخاصية من خصائص الروح العلمية ليس في حد ذاته طريقة علمية دقيقة لفهم الواقع بنفس الطريقة قد يؤدي الحدس إلى اكتشاف علمي لا يمكن التنبؤ به ولا حتى بلوغه ولوبتوظيف واستعمال المعرفة العلمية.

المعرفة العلمية

إن المعرفة العلمية هي نوع من المعرفة يقوم على دراسة الظواهر التي يتم إدراكها في غالب الأحيان عن طريق الحواس، وهي : السمع، اللمس، الشم، الرؤية والذوق، إلا أنه من غير الممكن ملاحظة هذه الظواهر دائما أوبصفة مباشرة، إذ تقوى العين على رؤية كل ما يجري في المجال الرحب، كما أن الأذن قد لا تستطيع سماع أصوات متعددة والتمييز بينها في نفس الوقت، لهذا يصبح من الضروري في بعض الأحيان اللجوء إلى استعمال أدوات تسمح برؤية أكثر تفصيلا وبعدا، والاستماع بأكثر حدة وصفاء، والتذوق أوالشم أواللمس بانضباط وإحكام أكثر.

من جهة أخرى، لا يمكن رؤية بعض الظواهر أوإدراكها مباشرة، إلا من خلال أعراضها وآثارها مثلا يمكن معرفة النشاط الكهربائي للقلب من خلال الرسم الذي يمدنا به المخطط الكهربائي للقلب (électrocardiogramme) كما لا يمكن قياس معدلات الجريمة واتساع مداها وانتشاره إلا بالرجوع إلى استغلال المعطيات الواردة في محاضر الشرطة، هكذا، فالمعرفة العلمية تقوم إذن على أحداث ووقائع أوعلى أعراض وأثار يمكن إدراكها، ويبقى علينا نحن التحقق من طبيعتها بواسطة الاختبار.

فعلا إننا في ميدان العلم، منكبون دائما على التحقق من طبيعة ما نعتقد أننا قد كشفنا عنه، لهذا نقوم باستمرار بسن إجراءات التحديد أوإنشائها والتحقق بهدف معرفة هذه الظواهر أكثر، ثم نقوم بعد ذلك بعرض هذه الإجراءات التي استعملناها نحن على علماء آخرين (بغرض نقدها وإثرائها)، أي أننا نسمح لهم بالتحقق من مدى صدقها ودقتها، وهكذا فليس هناك معرفة علمية دون تفتح على التحقق أكثر فأكثر ورغم أنه لا يمكن التحقق دائما وفي الحال من كل الإجراءات المصممة خصيصا لظاهرة ما، فإن القيمة العلمية لإدراك هذا

التصميم وفهمه لا يمكن ضمانها إلا بعد التحقق منها، هذا يعني أن المعرفة العلمية تتطلب دائما حججا وبراهين.

بالإضافة إلى هذا، فإن المعرفة العلمية تتميز بتطورها الدائم، إذ لا يمكن أن يتوقف انتشارها دون أن يؤدي ذلك إلى نفيها أو إنكارها، ذلك لأن هدفها هو زيادة اكتشافاتها حول الظواهر دون توقف، أي أن يؤدي كل اكتشاف إلى اكتشاف آخر، وهذا هو ما يعبر عنه عادة بتراكم المعارف الذي لا نهاية له، أو ما يعرف أيضا بتتابع ثورات المعرفة، إن المعرفة العلمية تتطور وتتقدم دائما ولا يمكن أن تكتفي بما تم اكتسابه. فضلا عن ذلك، فكل باحث لا يبدأ من الصفر كما لو لم يتم (في مجاله) أي شيء من قبل، لقد عرف النظريات والاكتشافات السابقة، ويستعملها إما لتنقيتها وتصفيتها وتكرارها وإما للاعتراض عليها، بكيفية أو بأخرى فإن التقاليد العلمية لا تنفي أو تتجاهل أبدا التفسيرات الجديدة التي يتم أويجري اقتراحها باستمرار. إن العلم منذ انطلاقه في القرن 19، مازال محل إثراء مستمر بالمعارف التي ينتجهـا خبراؤه وممارسوه، إن هذا التطور لا يمكن أن ينتهي طالما يبدو الواقع أنه غير فان.

باختصار، فإن العلم هو نوع من المعرفة القائمة على الوقائع والتحققات التي تهتم بتطوره، وباعتباره مسعى في تطور دائم، فالعلم هو أيضا نشاط معيش، وليس مجموعة بسيطة من المعارف أو كمية من الخبرات المتراكمة كما تظهر من الخارج، إن النشاط العلمي الموجه إلى إنتاج المعرفة يتميز بنمط من التنظيم خاص به، كما يتميز أيضا بديناميكية كبيرة.

وخلاصة القول فالمعرفة العلمية هي من أرقى درجات المعرفة وأدقها فهي تأتي نتيجة مجهود فكري منظم يتخصص بدراسة الأشياء والظواهر والحوادث دراسة موضوعية حيادية تعتمد على خواصها وطبيعتها والعلاقة بين ظاهرها وباطنها وفي نفس الوقت تبعد كل البعد عن التحيز والتعصب والأفكار الشخصية والذاتية التي يحملها الأشخاص الذين يقومون بدراستها ووصفها وتحليلهـا. والمعرفة العلمية لا تعتمد على بعض البديهيات والمسلمات والفرضيات والقرائح التي يتمسك بها أبناء المجتمع أو الباحثون بل تعتمد على الوصف الموضوعي والتحليل العلمي والدراسة الشمولية والكلية للأشياء والظواهر التي تهتم

بها، وهنا لا يمكن للباحث أو الدارس جمع الحقائق العلمية عن موضوعه الدراسي دون معرفة الشيء المدروس معرفة حقيقية تأتي من خلال التفاعل معه أو مشاهدته أو إجراء التجارب العلمية عليه قراءة الشيء الكثير عنه في الكتب والمصادر العلمية والموثوق بها وبعد استخلاص البيانات والحقائق حوله يقوم الباحث بتنظيمها ووضعها في قالب نظري وعلمي يعبر عن أهم الخصائص والعلاقات والسلبيات والإيجابيات التي يتسم بها ويعبر عنها.

وتعتمد المعرفة العلمية أساسا على الاستقراء (Induction) ذلك أن النتائج التي يصل إليها الإنسان عن طريق الاستنباط (التفكير الفلسفي) والقياس المنطقي لا تصدق ولا يمكن أخذها بعين الاعتبار إلا إذا قامت على مقدمات صادقة وثابتة وموضوعية، وعليه ابتكر العقل الإنساني التفكير الاستقرائي ليكمل به التفكير الاستنباطي في البحث عن المعرفة، ففي الوقت الذي يعتمد فيه الاستنباط على قضايا وبديهيات ومسلمات وقرائح ليخرج منها بنتائج، يعتمد الاستقراء على جمع الأدلة والبراهين المادية والعلمية، التي تساعد على إصدار تعميمات محتملة الصدق والثبات، التي يلاحظ ويدرس الباحث أجزائها ومن ثم يصل إلى النتائج النهائية المتعلقة بموضوعه الدراسي، وإذا استطاع الباحث أن يصل إلى نتيجة عن طريق الاستقراء فمن الممكن أن يستخدمها كحجة علميــة في استدلال استنبـــاطي أو فلسفي، وهذا يدل على أن البحث العلمي يعتمد على الاستقراء ويعتمد على الاستنباط أيضا، فكل جانب يعزز نتائج الجانب الآخر ويدعم صحتها وعلميتها.

2- مفهوم العلوم السياسية

يجدر بنا أن نشير في بداية هذا المحور وقبل أن نعرف علم السياسة إلى البعد الاجتماعي له، تعد السياسة من الظاهر الاجتماعية التي تشترك مع الظواهر الأخرى في الخصائص العامة، مع احتفاظها بخصائص وسمات خاصة بها، الظاهرة السياسية المنتشرة على المستوى الشعبي، فضلا عن انتشارها على المستوى الرسمي، لذا فهي تتطلب التحليل الاجتماعي بوصفها ظاهرة اجتماعية وقد انشغل الفكر البشري على مر العصور، بتناول قضية السياسة لارتباطها ارتباطا وثيقا بمختلف جوانب الحيــاة الإنسانية فهي مرتبطة بنظام

الحكم والسلطة وكيفية ممارستها وحقوق وواجبات الأفراد اتجاه الحكومة والمجتمع [1]، فلولا وجود المجتمع لما ظهرت الدولة ولما ظهرت المؤسسات والإيديولوجيات السياسية، إن الدولة مع بقية التنظيمات السياسية الرسمية وغير الرسمية تخدم المجتمع في مجالات مختلفة وتعمل جاهدة في أغلب الحالات على إشباع حاجاته وتحقيق طموحاته القريبة والبعيدة الأمد ومن جهة ثانية لا يمكن للمؤسسات السياسية العمل والديمومة والنمو دون تعاون وتكاتف المجتمع معه[2]. لقد حقق علم السياسة الكثير من هذه العلاقات خاصة في السنوات الأخيرة، إنه ميدان واسع من ميادين المعرفة، فهو يشتمل على العديد من الموضوعات مثل نشأة وتطور الدولة، ووصف وتحليل ومقارنة دساتيرها الحالية ومؤسساتها وتركيباتها الحكومية، والعمليات السياسية التي تجري فيها، وأنظمتها القانونية، والقواعد والتنظيمات التي تفرضها الدولة على الأفراد والجماعات بما في ذلك ما تضعه من تنظيمات للاقتصاد القومي وما يعتمد عليه من منشآت ومؤسسات ومصالح تجارية وزراعية وصناعية، وكذلك العلاقات الاجتماعية والثقافية والتعليمية، وأيضا العمليات والوكالات أو المؤسسات التي يتم من خلالها تطبيق القانون واللوائح الإداريـــة العامة، وكذلك نظم ونشاطات الأحزاب أو التنظيمات السياسية وجماعات الضغط أو المصلحة إلى جانب دراسة وفهم وتحليل طبيعة الرأي العام والدعاية وأخيرا دراسات العلاقات (سواء كانت سياسية أو إقتصادية أو ثقافية أو عقائدية وإيديولوجية) بين الدول ومحاولات تنظيم هذه العلاقات والتحكم عن طريق القانون الدولي أو التنظيم الدولي [3].

قبل أن نذهب بعيدا في تفصيل هذه النقاط يجدر بنا أن نبدأ بتحديد مفهوم السياسة، ليس بالأمر الهين تعريف السياسة، فبقدر البساطة الظاهرة على هذا المصطلح وكثرة تداوله بين الناس العاديين وبين رجال السياسة، فإن التعريف العلمي لهذا المصطلح لا يتفق مع هذا التعويل من استعمال مصطلح السياسة ومن ناحية أخرى فإن تعقد البناء الاجتماعي وتداخل ما هو سياسي مع ما هو إقتصادي أوديني أو إيديولوجي أو قانوني يجعل عمليـــة التمـــايز

[1] شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي، الدار المصرية اللبنانية، ط 2، 2001، ص 09.
[2] إحسان محمد حسن، علم الاجتماع السياسي، دار وائل للنشر، ط1، 2005، ص 14.
[3] محمد سعد أبوعمود عبد العزيز إبراهيم عيسى ومحمد جاب الله عمارة، السياسة بين النمذجة والمحاكاة، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004، ص 18.

أو التمفصل بين هذه الأنساق أو المجالات أمرا صعبا [1]. إن كلمة السياسة باللغة الإنجليزية Politics مشتقة من الكلمة الإغريقية Polisوهي تعني الدولة (أو دولة المدينة التي كانت معروفـــة للإغريق في عصرها) ومما لاشك فيه أن السياسة والدولة بينهما رابطة وثيقة، والأصل أنه عندما يذكر لفظ سياسة أو سياسي يفهم منه أن له شأنا للدولة وبتحديد أكثر حكومة الدولة. والدولة نفسها يمكن، بصفة مبدئية، أن يشار إليها على اعتبار أنهـــا المنظمة أو المؤسسة الاجتماعية التي لها السلطة النهائية على كافة الأشخاص الذين يقطنون إقليمـــا أو مساحة محددة من الأرض، ويكون هدفها في المجتمع بطريقة سليمة [2]. مما لاشك فيه أن هذا التعريف يلاقي اهتماما كبيرا من جانب دراسي العلوم السياسية يرى أرسطو أن السياسة هي دراسة حكم المدينة (Polis) التي كانت تشكل آنذاك وحدة الدولة، وقد دعم تطور الدولة القومية هذا الرأي وغالبا ما تعتمد المعاجم هذا الشرح، وإذا كان معجم ليتري (Littré) يقدم ثمانية تعريفات لكلمة (سياسة) فالتعريف الخاص للسياسة هو التالي: علم حكم الدولة ويعرف صفة السياسي بأنه (ذو الصلة بالشؤون العامة) أما معجم الأكاديمية الفرنسية فيذكر نقطتين السياســـة (اسم) هي معرفة كل ما له علاقة بفن حكم الدولة وتوجيه علاقاتها مع الدول الأخرى. هنا تظهر أهمية العلاقات الدولية حيث تمثل هذه الدراسة واحدة من أهم فروع العلوم السياسية كمادة منفصلة وقائمة بذاتها مع السياسة الدولية والديبلوماسية والقانون الدولي لسياسات الخارجية تشغل قضايا الحكم والسياسة شأنها شأن الكثير من أبعاد الحياة الاجتماعية المعاصرة اهتماما متزايدا في العلوم الاجتماعية الحديثة ولا سيما بعد التغيرات هذه التي شملت المجالات في العقود الأخيرة. ويشير مفهوم الحكم/الحكومة إلى تطبيق المسؤولين في نطاق نظام سياسي معين للسياسات والقرارات والقضايا المتصلة لسيادة الدولة أما السياسة فهي الوسائل التي تستخدم بها السلطة لتفعيل الأنشطـــة الحكومية في نطاق معين ووفق مضمون متميز ويتسع مجال النشاط السياسي ليتجاوز الأجهزة والمؤسسات الحكومية، وتمثل دراسة القوة / السلطة واحدة من المحاور المركزية في علم الاجتماع، وتدل السلطة على مقدرة الأفراد والجماعات على إبراز مصالحها أوهمومها حتى في الحالات التي

[1] إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، ط1، دار الشروق لنشر والتوزيع، 1998، ص 32.
[2] محمد سعد أبوعمود وآخرون، مرجع سابق، ص 18.

يواجهها أفراد أوفئات أخرى بالمعارضة وتتضمن السلطة أحيانا القوة التي تمثل عنصرا سياسيا في جميع العلاقات الإنسانية بما فيها العلاقات بين المستخدمين [1]. وعلى ذلك نوحد القول بأن السياسة هي علم السلطة المنظمة في الجماعات الإنسانية ولهذا نجد معظم المفكرين المعاصرين يرجعون كل نشاط سياسي إلى فكرة السلطة، نذكر من أشهر هؤلاء "لازوال Laswell"و"دهل Dahl" بالولايـــات المتحدة الأمريكيـــة و"بيردوBurdeau" و" دوفيرجي Duverger " و" آرون Aron " بفرنسا، فكل هؤلاء يذهبون إلى أن السياسة هي ممارسة السلطة ويعبر عن ذلك " دهل " بقوله أن النظام السياسي عبارة عن مجموعة من العلاقات الإنسانية المتداخلة تتسم على وجه الاستقرار بقصد معتبر من الحكم أوالسيطرة أوالسلطة. ظهر اهتمام بتطوير أراء " ماكس فيبر " حول السلطة وأشكالها وحول العلاقة بين المكانة والطبقة والسلطة، وكان من نتيجة هذا الاهتمام، أن ظهر اهتمام خاص بمفهوم القوة والعلاقة بينها وبين مفاهيم أخرى كالسلطة والنفوذ والتأثير السياسي، كما ظهر اهتمام خاص بدراسة البيروقراطية والتحول البيروقراطي وتأثير التنظيمات البيروقراطية على تشكيل الأحزاب السياسية [2] إلى جانب ذلك نضيف الخصائص والمميزات الأساسية لها : إنها حديثة بالرغم من أن التذكير السيـــاسي ليس بالأمر الجديد مطلقا فقط عرف كل من أرسطووأفلاطون وكتـــاب القرون الوسطى وماكيافيللي ومونتيسكيووغيرهم التفكير السيـــاسي وقدموا إنتاجا ضخما غير أن هؤلاء ليسوا سوى هواة ولا يخضعون لمدرسة خاصة ولم يعطوا لدراســـاتهم صفة العلم وجاءت دراستهم ضمن نطاق الفلسفة أوالأخلاق أوالتاريخ، ومن هنا يعتبر علم السياسة كعلم منفصل عن غيره من العلوم علما حديثا سواء من حيث نشأة تاريخه الزمني أوالبدء في تدريسه بصفة منفصلة عن غيره من العلوم الأخرى وكذا في إضفاء صفة العلم عليه، إن علوم السياسة علوم مرنة والمرونة هنا تعود إلى رحابة الميدان الذي يرغب في غزوه وهوالميدان الاجتماعي والحقيقة الاجتماعية مقسمة بين العلوم الاجتماعية أوموضوعات علم السياسة

[1] أونطوني غدنز،علم الإجتماع، ترجمة وتقديم الدكتور فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط4، بيروت، 2005، ص 467

[2] أحمد زايد، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2006، ص 140.

ذات الاختصاص وينتج عن ذلك أن علم السياسة عند تفسيره للظواهر ومحاولة فهمها يستعين بأساتذة العلوم الاجتماعية الأخرى لتسليط الأضواء على تلك الظواهر.

علوم السياسة علوم غير محدودة بمعنى عدم وجود موضوع يمكن ان يحتضنه ويختص به علم السياسة على حد ما يراه البعض وأن علوم السياسة ليست إلا اسما يطلق على مجموعة من الموضوعات ذات الاختصاص والتي تتنازع في ميدان واحد للبحث، ونتيجة لذلك يؤكد بعض علماء السياسة أن هناك علوم سياسية (des sciences politiques) بدل من علم السياسة (une science politique)[1].

رغم أن هناك تعريفات متعددة في هذا الخصوص تذهب غالبية التعريفات التي أعطيت لكلمة سياسة إلى ربطها بنظام الحكم وبعلاقة الحاكمين والمحكومين، فالسياسة لا تكون إلا في المجتمعات الكلية التي تقاد عن طريق هيئة سياسية تصدر قوانين ملزمة للأفراد وتمارس عليهم الضغط والإكراه، فلا يمكن تصور سياسة دون وجود سلطة سياسية وحيث لا يمكن تصور سلطة سياسية دون ممارسة التسلط – بدرجاته المتباينة – فإن وجود السياسة يستدعي وجود السلطة [2]. فقد عرفها جوليان فروند [3] بأنها : الفاعلية الاجتماعية التي تأخذ على عاتقها عن طريق قوة مرتكزة إجمالا على القانون، تامين السامة الخارجية والوفاق الداخلي للوحدة السياسية الخاصة وصيـــانة النظام وسط الصراعات النـــاجمة عن تنوع واختلاف الآراء والمصالح، وعرفها ماكس فيبر على أنها الفعالية التي تطالب بحق السيطرة من أجل السلطة القائمة على أرض ما، مع إمكان استخدام القوة أوالعنف في حالة الحاجة، سواء من أجل النظام الداخلي أوالفرص التي تنتج عنه، أومن أجل الدفاع عن الجماعة في وجه التهديدات الخارجية.

3- تعريف المنهج :

كلمة منهج مشتقة من نهج بمعنى سلك طريقا معينا، ويراد منها الطريق أوالسبيل المؤدي إلى غرض معين، بمعنى البحث أوالمعرفة في مسألة علمية معينة، وترجمة كلمة

[1] محمد نصر مهنا، علوم سياسية (الأصول والنظريات) مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 09.
[2] إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، دار الشروق للنصر والتوزيع، ط1، 0998، ص 35.
[3] جوليان فروند، ماهي السياسة، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ص 124.

منهج باللغة الإنجليزية Methodونظائرها في اللغات الأوربية ترجع إلى أصل يوناني يعني البحث أوالنظر أوالمعرفة والمعنى الاشتقاقي لها يدل على الطريقة أوالمنهج الذي يؤدي إلى الغرض المطلوب وهنا قد نتوقف قليلا هل كانت كلمة منهج بحيث تعني ما تعنيه حاليا ؟ إنما مضمون أي مصطلح غير ثابت، فكلما توصل الإنسان إلى معرفة جديدة أضاف إلى مضامين مفاهيمه بالزيادة عمقا واتساعا، وقد يتغير المفهوم لدرجة تبعده عن أصله وهذا ما حدث لمصطلح منهج البحث ولتأكيد هذا التغيير في معنى منهج البحث كثيرا ما يضاف إليها كلمة علمي لتؤكد مميزات استعمالاتها الحالية، وقد حد العلماء المنهج بأنه فن التنظيم الصحيح لسلسة من الأفكار العديدة، إما من أجل الكشف عن حقيقة مجهولة لدينا، أومن أجل البرهنة على حقيقة لا يعرفها الآخرون [1]، إنه الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة والمهيمنة على سير العقل وتحديد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة [2]، كما يعرف المنهج بالوسيلة التي يمكن عن طريقهـــا الوصول إلى الحقيقــة أوإلى مجموعة حقائق في موقف من مواقف ومحاولة اختبارها للتأكد من صلاحياتها في مواقف أخرى وتعميمها للوصول بها إلى ما يطلق عليه اصطلاح النظرية وهي هدف كل بحث علمي[3]، المنهج هوطريق البحث التي يعتمدها الباحث في جمع المعلومات والبيانات المكتبية والحقلية وتصنيفها وتحليلها وتنظيرها، والبحث الواحد لا يعتمد على منهج محدد بل يعتمد على عدة مناهج تعين الباحث في جمع المعلومات المطلوبة، فالبحث قد يستعمل المنهج التاريخي والمنهج المقارن ومنهج المسح الميداني أوقد يستعمل المنهج الاستنتـــاجي والمنهج الاستنباطي والمنهج المكتبي، وللمنهج سبل محددة يقتفيها الباحث في الحصول على المعلومات المحددة ولكل منهج أصوله البحثية والدراسية ومستلزماته في جمعه المواد العلمية سواء كانت المواد موجودة في المصادر العلمية أوموجودة في الحقل الدراسي المحدد [4]، المنهجية العلمية نسقا من القواعد والإجراءات التي تعتمد عليها طريقة البحث، وهذا النسق لا هوبالمغلق ولا هوبالمنزه عن الخطأ، حيث يتم

[1]محمد زيان الأحمر، البحث العلمي (مناهجه وتقنياته) الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2002، ص 48.
[2]أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، ط5، القاهرة، دار المعارف، 1989، ص 5.
[3]زكي جمال، يس السيد، أسس البحث الاجتماعي، القاهرة، دار الفكر العربي، 1962، ص 8.
[4]إحسان محمد الحسن، منهج البحث الاجتماعي، دار وائل للنشر، ط1، الأردن، 2005، ص 11.

إدخال تحسينات بصورة دائمة على القواعد والإجراءات ويقوم العلمـــاء بالبحث عن المنـــاهج والأساليب الفنية الجديدة والاستدلال والتعميم والتحليل، وبمجرد تطور الأشياء وتثبيت تطابقها مع الفرضيات الواردة بالمدخل العلمي يتم إدماجها في نسق القواعد التي تكون أسلوب المنهجية العلمية، فالمنهجيــة هي أولا وقبل كل شيء تقوم بتصحيح نفسها والعلم لا يتقيد بالموضوع الذي يدور حوله ولكنه يتقيد بمنهجيته، الأمر الذي يجعل المدخل العلمي في وضع منفصل يعتمد على الفرضيات العلمية التي يقوم عليها، والمنهجية التي يأخذ منها [1] فالمعرفة السياسية هي المعرفة العلمية، فلكل نتيجة سبب، ولابد من ملاحظة هذه الظواهر كما هي في الواقع، وليس كما يجب أن تكون، والتعرف على أسبابها وعلى العلاقات القائمة بينها، والتحقق من صحة هذه المعرفة بالتجربة المنضبطة فالمعرفة العلمية تعتمد على الوصف والتحليل الموضوعي والدراسة الشمولية من أجل اكتشاف القوانين التي تخضع لها الظواهر، ومعرفة هذه القوانين تساعد على التنبؤ بما سيحدث في المستقبل، وإمكــانية التحكم ببعض العوامل الأساسية التي تسبب ظاهرة معينة، أوتمنع وقوعها فدراسة أسباب الثورات السياسية كظاهرة واقعية وتاريخية تسمح بتوقع قيام ثورات في دول مختلفة بسبب تشابه العوامل والظروف [2]، يشير عادة المنهج في الدراسات السياسية إلى الطريقة الملائمة للمشكلة المحددة أعلاه، إجابة على الكلمة الاستفهامية كيف يدرس الباحث المشكلة موضوع البحث، يستلزم عليه تحديد المنهج والأداة أي تحديد مجموعة العمليات الذهنية كالمنهج المقارن والتاريخي والوصفي والجدلي الخ وكذا مجموعة العمليات الإجرائية المسماة بالأدوات المقابلة، والاستبيان، والملاحظة، والمعينة ... الخ أي الوسائل اللازمة التي تجمع بواسطتها البيانات، ومن ثم فإن الاستعانة بالمنهج العلمي في الدراسات السياسية لا يمثل مطلبا حيويا، والمنهج هوالطريقة للبحث بهدف الوصول إلى نتائج محددة.

وعند دراسة الظاهرة السياسية يجب أن يوضح تماما المنهج المستخدم، وهذا بدوره هوالذي يمكن الآخرين من تتبع الخطوات التي سارت عليها الدراسة بصورة تجعل في

[1] ماجد محمد الخياط، البحوث الكمية والنوعية في العلوم الاجتماعية، دار الراية للنشر، عمان، 2009، ص 21.
[2] أحطان أحمد الحمداني، الأساس في العلوم السياسية، عمار، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، 2012، ص 02

وسعهم التحقق من صدق نتائجها وصحة تعميماتها [1]، إن مجموع المساعي التي يعتمدها الباحث تكشف وبمعنى واسع عن تصوره للبحث أولمنهجه، إن هذا المنهج لا يتحدد بكيفية غامضة، ولكنه يكون قائما على اقتراحات تم التفكير فيها ومراجعتها جيدا والتي تسمح له بتنفيذ خطوات عمله بصفة صارمة بمساعدة الأدوات والوسائل التي تضمن له النجاح، وفي نفس الوقت مدى صحة المسعى، أي الطريقة إن هذين الجانبين، أي المنهج والصحة مترابطان، فإذا لم يكن المسعى منجيا فإن النجاح سيكون سطحيا أوظاهريا فقط لهذا ينبغي أن يتضمن تقرير البحث بالضرورة قسما حول المنهجية يتم فيه توضيح الطريقة المعتمدة، ذلك أن النتائج في حد ذاتها لا تعني شيئا بل إن الأساس المتين لبحث ما وصحته هما اللذان سيتم الحكم عليهما أساسا، انطلاقا من مدى ملائمة المنهج ووسائل تطبيقه [2]. تختلف مناهج البحث من حيث طريقتها في الاختيار، ويعتمد ذلك على طبيعة وميدان المشكلة موضع البحث فقد يصلح المنهج التجريبي في دراســة مشكلة لا يصلح فيها المنهج التاريخي ودراسة الحالة وهكذا، وكثيرا ما تفرض مشكلة البحث المنهج الذي يستخدمه الباحث، واختلاف المنهج لا يرجع فقط إلى طبيعة وميدان المشكلة بل أيضا إلى إمكانيات البحث المتاحة، فقد يصلح اكثر من منهج في دراسة بحثية معينة ومع ذلك تحدد الظروف المتاحة أوالقائمة نوع المنهج الذي يختاره الباحث [3]، كما يعتمد المنهج العلمي في البحث على أساس تقديم موضوعي وغير متحيز للبيانات للإجابة عن أسئلة البحث وفرضياته بأسلوب نظامي منهجي، ويتبع الباحثون الأكاديميون خطوات محددة عند إجراء أي بحث علمي، ولكن يجب الإشارة هنا أن مجرد الالتزام بخطوات البحث العلمي لا يضمن جودة البحث ومصداقياته وإمكانية الاستفادة منه، حيث يوجد عدد لا حصر له من العوامل التي تؤثر على درجة مصداقية وموضوعية البحث، بل قد تهدم هذه العوامل حتى الأبحاث التي تعد بإتقان شديد وتخطيط جيد، إضافة على العديد من المشاكل التي من المحتمل حدوثها وتؤثر على نتائج البحث [4]. لوطرحنا أسئلة في العلم بمساعدة الاستدلال العلمي، ومن أجل ملاحظة أفضل فهذا لا يعني أننا نقوم بذلك وفق مسعى

---

[1]محمد علي محمد، أصول علم الاجتمــاع السيــاسي، السيــاسة والمجتمع في العالم الثالث، أسس والنظريات والمنهجية، دار المعرفة الجامعية، 1987، ص 466.

[2]موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي، ترجمة بوزيد صحراوي، كمال بوشريف، سعيد سبعون، ص 37.

[3]محمد زيان عمر، البحث العلمي مناهجه وتقنياته، الهية المصرية العامة للكتاب، 2002، ص 47

[4]ماجد محمد الخياط، البحوث النوعية والكمية، دار الراية للنشر، عمان، 2009، ص 31.

غير واضح، بل يتم ذلك وفق منهج، وهذا المنهج محدد هنا بمجموعة من الإجراءات والطرق الدقيقة المتبناة من أجل الوصول إلى نتيجة، إن المنهج في العلم مسألة جوهرية، كما أن الإجراءات المستخدمة أثناء إعداد البحث وتنفيذه هي التي تحدد النتائج، هكذا ومهما كان الشخص الذي يقوم بالبحث فهومطالب باحترام المسعى الذي هوفي الواقع طريقـــة دقيقـــة وصحيحة ومنظمة وفقا لمنطق غير مرن وبكلمات أخرى فهومسعى صارم، ولكي يكون مقبولا وتترتب عليه نتائج ملائمة، فإن هذا المسعى يتطلب الصرامة، يوجد في العلم إذا، مثلما هوالحال في الميادين الأخرى منهجا، وهوعبارة عن سلسلة من المراحل المتتالية التي ينبغي اتباعها بكيفية منسقة ومنظمة [1]، رغم التنوع الكبير لمعنى المنهج يمكننا حوصلة كل ذلك بالقول أن المنهج هوعبارة عن جواب لسؤال (كيف) نصل إلى الأهداف، في حين أن التقنيات تشير إلى الوسيلة التي يتم استخدامها للوصول إلى هذه الأهداف، ففي العلوم الإنسانية تستعمل بعض المناهج أكثر من غيرهاوتمثل بكيفية أوبأخرى أنماطا: المنهج التجريبي والمنهج التاريخي، ومنهج البحث الميداني، ومن أهم المناهج التي تستخدم في دراسة العلوم السياسية المنهج التاريخي، المنهج المقارن، المنهج الوصفي ومنهج البحث الميداني، وسنحاول هنا تلخيص هذه المناهج الأربعة لما لها من أهمية كبرى في الدراسات السياسية فإذا وقع على اختيارنا على المناهج المذكورة لأنها أكثرها أهمية واستخدامية حسب وجهة نظرنا، هناك مناهج أخرى سنعود إليها في دراسات لاحقة كالمنهج الاستنباطي كالمنهج الاستقرائي والمنهج الجدلي والمنهج الفلسفي والمنهج الوظيفي والمنهج السلوكي ... إلخ وأخيرا نؤكد على الفرق الموجود بين المنهج والتقنية، إنهما وجهان لعملة واحدة فمن الخطأ الاعتقاد بأن المنهج هوالتقنية إذ ثمة فرق أساسي بينهما بالرغم من تلازمهما وعدم إمكان تصور أحداهما بدون الآخر، فالمنهج هوموقف واضح اتجاه موضوع محدد، ومحاولة منظمة لتفسير هذا الموضوع وشرحه من الناحية النظرية في حين أن التقنية هي الوسيلة العلمية أوالتطبيقية التي تساعدنا على بلوغ غاياتنا وإدراك ما تصبوإليه، وفي هذا السياق يعتبر إميل دوركهايم، بأن علم الاجتماع لا يستطيع الارتقاء بشكل موضوعي، أوأن يتطور كعلم إلا من خلال اللجوء إلى مناهج نموذجية، أي إلى تقنيات واضحة محددة تسمح بتصنيف

[1] موريس أنجرس، مرجع سابق، ص 36.

الوقائع الاجتماعية ضمن أطر معينة، وإرجاعها إلى عدد محدد من النماذج، وغالبا ما ترتبط التقنية بطبيعة الموضوع المراد دراسته، فنحن، مثلا، لا نستطيع التعرف على مدى الانعكاس سوء الوضع الاقتصادي في بلد ما على المواقف السياسية للناخبين دون اللجوء إلى استطلاعات الرأي Sondagesوسؤال الناس عن نوابهم الانتخابية، كذلك لا يمكننا التقرير بأن اقتصاد بلد ما قد شاهد نموا ملحوظا خلال فترة معينة من الزمن دون الرجوع إلى الإحصائيات المتوفرة لدينا عن مختلف القطاعات خلال مراحل زمنية سابقة وإجراء عملية تحليل لها، ومقارنتها بالمعطيات القائمة في نهاية الفترة التي ندرسها إن الصفة الأساسية للتقنية هي ارتباطها الوثيق بموضوع المعرفة، فالعقل يبتكر المنهج، أما الواقع فإنه يفرض التقنية والمنهج يتدخل عندما يحاول العقل، المزود بحصيلة أدوات البحث (أي التقنيات)، بناء على صورة ملموسة للواقع في إطـــار نظـــام متماسك[1]، من هنا ندرك الأهمية الكبرى التي تريدها التقنية في عملية البحث العلمي.

[1]خضر خضر، مفاهيم أساسية في علم السياسة، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ط1، 2011، ص 88.

المحور الثاني:
مفاهيم أساسية في المقياس

1- النظرية العلمية والمتغيرات :

قبل الحديث في النظرية العلمية وما يحيط بها، لابد من البدء بتعريفها وتحديد مفهومها، لقد حدد معجم[1] العلوم الاجتماعية الصادر عن (اليونسكو) مفهوم النظرية على أنه "مشتق من اللفظ اليوناني Thearia" بمعنى يدرك، والمعنى التقليدي لهذا المصطلح هوأن النظرية مجموعة من المعرفة العقلية الخالصة المرتبطة منهجيا ومنطقيا وذلك مقابل التصميمات التجريبية، أو المعنى الأكثر دقة وحداثة فهو أنها مجموعة من القوانين العلمية والتي تتناول بالتفسير والتحليل ظواهر وحقائق مترابطة ومتصلة بموضوع ما، كما تناول كذلك تفسير التعميمات التجريبية المتصلة بهذا الموضوع، بحيث يمكن عن طريقها الاستدلال على حقائق تجريبية أخرى يمكن إخضاعها للتحقيق العلمي، وقوانين التنبؤ في ضوء هذه النظرية.

والنظرية كمفهوم عام تشير إلى الوحدة الأساسية في نسق التفكير العلمي، ويشير وجودها واكتمالها إلى تضامن النظام العقلي الذي تشكل أحد عناصره، فالنظرية هي التي تتولى ترشيد حركة العلم من حيث انتقاء المشكلات التي ينبغي التصدي لها ثم التناول العلمي بما ينبغي أن تكون ويشير "ميرتون" إلى مفهوم النظرية من حيث كونها مجموعة من التصورات المترابطة منطقيا والمحدودة والمتواضعة، وليست الشاملة المتضمنة لكل شيء.

ويشير مفهوم النظرية في اللغة العربية إلى: جملة قوانين يرتبط بعضها ببعض وتحاول أن توضح الظواهر والأشياء، وفي قاموس المورد تعرف النظرية بأنها تمثل الجانب النظري من علم أو فن، كما تشير إليها على أنها فكرة أو رأي.

إن اصطلاح نظرية هو من المصطلحات الغامضة التي لا يستطيع العالم استعماله استعمالا دقيقا وصحيحا في كتاباته وبحوثه، فقد يشير الاصطلاح إلى النظام التجريدي الذي يجمع بين الأفكار ويوحد بينها ويضعها في قالب يعكس معنى المفاهيم التي يطرحها العالم في سياق أبحاثه الأكاديمية، أما معنى النظريــة الاجتماعية فقد كان متعلقا بالدراسات الفلسفية

[1]محمد عبد الفتاح محد وأمل محمد سلامة غباري، الاتجاهات المعاصرة في تنظيم المجتمع، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2013، ص 60.

والسياسية، فقد استعمل اصطلاح النظرية الاجتماعية [1] لأول مرة للتعبير عن نظرية الدولة، هذه النظرية التي اهتمت بدراسة أصل نشوء الدول الحديثة مع التبريرات الفلسفية والعلمية للإشكال التي تتخذها. وهناك مجموعة من المؤلفات والكتابات الأدبية التي يمكن أن توضع تحت عنوان النظرية الاجتماعية أو تحت عنوان تاريخ الفكر، ولكن لما كانت هذه المؤلفات والكتابات تدور حول طبيعة العلاقات الإنسانية والمجتمع البشري فمن المستحسن استعمال اصطلاح النظرية الاجتماعية لوصفها وتحليلها والتعبير عنها.

وعلى ذلك وانطلاقا من تعريف المصطلحات وتحديد العلاقات الموجودة بينها يستطيع الباحث أو الباحثة بناء مجموعة من المقولات حول الظاهرة موضوع الدراسة، حيث تمثل هذه المجموعة من الافتراضات التي تريد تفسير هذا الجزء من الواقع موضوع الدراسة النظرية، فالنظرية وعن طريق مجموع افتراضاتها، تلعب دورا أساسيا في العلم لأنها تساعد في توحيد وتوضيح ما يتم التأكيد عليه حول الواقع المدروس، وبالتالي تمنح الانسجام للميدان المعرفي بفضل ما تقترحه من تفسيرات يحتمل أن تظل محل اختبار دائم على محك الوقائع والأحداث، هذا هو، إذا، التوضيح الجيد لسيرورة الاستنتاج أو الاستنباط.

إن بعض النظريات [2] تسمح بإقامة القوانين، وتقدم هذه المجموعة من القوانين عادة على أنها النظرية الخاصة بميدان دراسة معين، فالقانون في النظرية هو بمثابة توضيح وتبيان للعلاقة الثابتة بين الظواهر المعنية، ففي الاقتصاد، مثلا، وحسب قانون العرض والطلب نقول إن هناك توافق بين العرض والطلب، إذا كانت كل الأشياء متساوية من جهـــة أخرى، وعليه فإن القانون سيكون بمثابة توقع مسبق للنتيجة.

إن النظرية بالنسبة إلى العلم هي بمثابة البوصلة للمكتشف إنها دليل لا غنى عنه في اختيار المسالك والطرق التي سيعبرها البـــاحث، حيث تسمح له بتنظيم الملاحظـــات الكثيرة وتبرر الأدوات التي يستخدمها، وباختصار إنها توجه البحث بعد التحقق منها وتدقيقها، تصبح النظرية عبارة عن نسق من المعلومات تسمح للباحث بأن ينطلق منها لفهم ووضع صياغات جديدة وتفسيرات أكثر عمومية وعمق، وهكذا، فمشاهير المنظرين في ميدان

[1] إحسان محمد الحسن، مناهج البحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص 28.
[2] موريس انجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دار القصبة للنشر، 2006، ص 55.

معرفي ما هم أولئك الذين استطاعوا إقامة نظرية مازالت تستعمل من قبل الباحثين الحاليين كمرشد ودليل.

نستدرك بالقول أننا لا نستطيع فهم النظريات والقوانين العلمية دون فهم واستيعاب الفرضيات والمفاهيم العلمية التي تشكل المادة الأساسية للنظريات والقوانين، فالفرضية هي مجموعة من الأفكار والآراء والمفاهيم والحقائق غير المبرهنة وغير المعززة بالأرقـــام والبيانات والحجج الإحصائية والرياضية التي تثبت صحتهـــا وواقعيتهـــا وموضوعيتها وقدرتها على تسفير جانب من جوانب الواقع الاجتماعي أوالحياة العقلية والسلوكية التي تميز الأفراد والجماعات في المجتمع [1]. والفرضية تتبنى من الأفكار والآراء (Notions) التي يكتسبها الأفراد من بيئتهم وواقعهم ومن تجارب احتكاكهم وتفاعلهم مع الآخرين ومن مصالحهم الشخصية وطموحاتهم الحياتية وخصائلهم الخلقية المتميزة، ولا يمكن اعتبار هذه الأفكار والآراء التي يتمسك بها الأفراد صحيحة أو غير صحيحة نظرا لكونها معبرة عن حياتهم الذاتية والنفسية. ولكن هذه الأفكار والآراء يمكن أن تتحول إلى فرضية أو فرضيات فيما إذا رتبت ترتيبا عقلانيا وعلميا ودونت بأسلوب كتابي متميز يعبر تعبيرا واضحا عن أفكار وأراء الكاتب تجاه قضية أو ظاهرة أو موضوع معين، والفرضيات كثيرة ومتعددة فهي تصنف إلى أبواب مختلفة تتعلق بجوانب الحياة المختلفة أو تتعلق بالعلوم التي اهتدى إليها الإنسان منذ بدايـــة الخليقة ولحد الآن. ولكل علم فرضياته الأكاديمية الصرفة التي يهتم بها ويحاول اختبارها وتجربتها لكي تتحول إلى نظريات قادرة على تفسير بعض الظواهر العلمية التي تحتاج إلى فهم وإدراك كاملين، نظريات يمكن ان تستعمل في حل المشكلات والملابسات الموضوعية التي يعاني منها الإنسان والمجتمع، وتتحول الفرضية إلى نظرية إذا استطاع العالم أو المختص برهان صحتهـــا وإثبات مفـــاهيمها من خلال إجراء الدراسة النظريـــة أو الميدانية حولها. ويمكن تحويل النظرية إلى قانون كوني إذا كانت قادرة على تفسير الظاهرة أو النظام أو المشكلة تفسيرا منطقيا وعلميا وعقلانيا مهما كانت ظروف وملابسات وأجواء الظاهرة أو المشكلة ومهما كان موقعها الزماني أو المكاني، والقانون

[1] إحسان محمد الحسن، مناهج البحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص 27.

الكوني يتمتع بدرجة عالية من الصحة والثبات من حيث حقائقه وتماسكه وعلميته ودرجة عقلانيته.

وحيث أن النظرية هي نسق من المعرفة التعميمية التي يتم جمعها سواء من الملاحظة أو تستخلص بطريقة استقرائية، ويتم تحليلها وتصنيفها ومعالجتها إحصائيا وكيفيا، ومن ثم اختبار صحتها، فهي بناء أو نسق استنباطي يعمل على صوغ الواقع صياغة عقلية، أو قل إنهاء بناء أو نسق استنباطي تجمع شتات من النتائج والمعارف التعميمية التي تفسر جوانب الواقع المعاش، إذ تكون عملية التنظير عملية مستمرة دينامية، ودائما ما يطرأ عليها التغيير والتبديل أو التعديل[1].

إن البحث العلمي سواء كان نظريـــا أم ميدانـــا غالبا ما يهدف إلى الوصول إلى نظرية أو قانون أو مبدأ أو تعميم معقول ومنطقي، ولا يمكن اعتبار النتائج التي توصل إليها الباحث أكثر من تفسيرات وتعليلات لظواهر أو شواهد كان يخيم عليها الغموض وأسرية والشك قبل دراستها وفحصها، وقد تسمى نتائج البحث نظرية أو قانونا أو استنتاجا أو تعميما، وتكاد تعني هذه المصطلحات نفس الشيء عند استخدامها، لذا فمصطلح نظرية يعني تفسير مجموعة من الظواهر في إطار معين وقد يتضمن عدة قوانين أو تعميمات أو استنتاجات عن ظواهر الدراسة التي تدور حولها النظرية [2].

لكن الباحث يكون النظرية العلمية ليستعملها في تفسير ظواهر وتفاعلات وملابسات الموضوع الذي ينوي دراسته وفحصه، والنظريـــة العلميـــة هي نظرية نسبية قابلة للتعديل والتغيير، فكم من نظرية علمية قبل بصحتها واستمرت كذلك قائمة فترة طويلة، وصلت إلى قرون أحيانا، قم ثبت خطؤها بعد إجراء المزيد من الدراسة، خصوصا بعد ظهور اكتشافات جديدة غيرت من وجهات النظر القائمة، والقت ضوءا على جوانب لم تكن واضحة عند الدراسة الأولى للموضوع، ويجب أن ننتبه إلى أن أي تقدم علمي في ميدان من ميادين المعرفة كثيرا ما يغير من النظريات القائمة في ميدان آخر [3]. ذلك أن الأفكار الإنسانيـــة مهما تشعبت وتفرعت إلى ميادين إنما تؤلف كلا متكاملا يعكس تكامل الحياة وترابطها، ومن

[1] شحاته صيام، مرجع سابق، ص 19.
[2] إحسان محمد الحسن، مناهج البحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص 48.
[3] إحسان محمد الحسن، نفس المرجع، ص 29.

الجدير بالإشارة في هذا المجال أن النظرة العلمية الحديثة تعتبر الكثير من النظريات القديمة مجرد فروض علمية.

إن النظريـــة العلميـــة لا تقتصر على مجرد الانسجام والاتساق المنطقي بين حجمها وبياناتها وإنما تتعدى ذلك إلى التحقيق العلمي الناتج من اختبار أدلتها وافتراضاتها اختبارا يعتمد على التجربة والقياس وغيرها من وسائل البحث العلمي، لكن النظرية تأتي نتيجة بحث علمي متكامل متوفر فيه جميع شروط البحث العلمي، ومن ثم تكون قادرة على الكشف عن العلاقات الوظيفية بين ظواهر معينة وتفسيرها وتوضيح المبادئ والقوانين المنظمة لها.

ويضيف صيام شحاته إلى أن أي نظرية تستند بالأساس إلى نموذج قياسي Paradigm، ذلك الذي يتضمن مجموعة من الصياغات التصورية الخاصة بالظواهر التي تهتم النظرية بتقديم تفسيرات حولها، ولما كان أي نموذج قياسي يسعى إلى اختبار العلاقة السببية، فهو يعد نموذجا للعلاقات التي يثور حولها الجدل، والتي يمكن أن تكون نموذجا قياسيا رسميا، وهو ما يعد ركضا ركينا في البناء الرسمي لها، واستكمالا لما تقدم، فإن أي نموذج قياسي لابد وأن يحتوي على مجموعة من المفهومات Concepts، تلك التي تعبر عن الظواهر المختلفة في المجتمع، وهي التي تسود بينها علاقات منطقية، والحقيقة أنه إذا كان تنوع هذه المفهومات تشكل جزءا واسعا من النظرية، فإن العلاقات التفسيرية لها قد تكون بديهية في ثباتها Axiomatic أو تقريرية Propositioned تشتق من البديهيات[1].

ويمكننا أن نضيف في هذا المقام أيضا أنه إذا كانت أي نظرية تعد بمثابة مجموعة من القضايا التقريرية والمنطقية والمجردة التي تحاول تفسير العلاقات بين الظواهر، فهي تضم إلى جانب النموذج القياسي والمفهومات، ما يسمى بالقضايا التعبيرية (البديهيات والقضايا التقريرية) والفروض ومجموعـة المنـــاهج التي توضح صحة أو خطأ هذه الافتراضـــات، وتحلل وتفسر البيانات، ثم تضع مجموعة من المعايير التي عن طريقها يتم تقويم النظرية سواء من خلال بنائها النظري أو الامبريقي.

إذن فالنظرية ما هي إلا محاولة لتفسير تفاعلاتنا مع الآخرين في سياق الحياة اليومية، فأننا حالما نشرع في التفكير في شيء محدد، ونسعى إلى إيجاد تفسير له، فإننا نكون بصدد

[1] شحاته صيام، النظرية الاجتماعي، مرجع سابق، ص 18.

التفكير النظري فيه، خاصة إذا ما كنا لا نملك القدرة على التحكم فيه، ولما كانت النظرية تقوم بتفسير أي شيء وتساعد في حل أي إشكالية، فإن هذا التفسير أو التدخل في الحل يستند إلى الخبرات التي تتجمع حول وقـــائع وحدات الحيـــاة اليومية، وهو ما يعني أداة لتنظيم الأفكار وفك ما تحمله من خطاب، ذلك يجعل التفكير أمرا صعبا دون الاستناد إلى النظرية [1].

ولكن في هذا المقام، من الأهمية بمكان أن نميز بين ما يسمى بالتفكير النظري اليومي والنظرية الاجتماعية، ففهم الواقع حينما يعتمد على خبراتنا وأفكار معينة، فإننا هاهنا نكون بصدد تضافر الأفكار مع الخبرة، فإذا ما واجه أحد الأشخاص مرض معين، وأن هذا المرض يحتاج إلى علاج عضوي، ثم يذهب هذا الشخص بعيدا عن هذا المسار ويبحث عن حل ميتافيزيقي، فإن التوجه الأخير قد فرضته أفكار معينة جعلتها تتعانق بشكل وثيق مع الخبرة أو الممارسة.

إن ما نقدمه يجعلنا نمايز بين ما تطرحه النظرية، وما يفرضه التفكير اليومي، ففي الوقت الذي تقدم النظرية تصورا معينا لمواجهة الإشكاليات الحياتية، فإن التفكير اليومي محكوم بتوجهات أفكار أخرى، وهو ما يفرض علينا ضرورة أن نوشج العلاقة بين الأفكار اليومية والنظرية، حتى تتسم كل تصرفاتنا بالرشد أو العقلانية، خاصة، إذا ما عرفنا أن النظرية مثلها مثل المنارة التي تهدي الربان إلى شاطئ الأمان.

أثارت مسألة النظرية العلمية عموما ووظائفها خصوصا، نقاشات دائمة لأكثر من سبب وفي غير اتجاه.

لجميع النظريات العلمية وظائف أساسية ومهمة كانت المواضيع والدروس التي تكتنفها، ولولا وظائف النظريات التي تقدمها للباحثين وللعلم لما ظهرت وتطورت وتغيرت بين فترة وأخرى، ونستطيع تلخيص وظائف النظرية العلمية بالنقاط التالية [2]:

1- تساعد النظرية على نضوج واكتمال العلم، فجميع العلوم الطبيعية والاجتماعية مكونة من نظريات أخصائية تهتم بتفسير وتوضيح الجوانب المختلفة لمواضيعها وموادهـا العلمية والمنهجية، فكلما كانت نظريات علم من العلوم كثيرة ومتشعبة كلما كان العلم ناضجا وقادرا

[1] شحاته صيام، النظرية الاجتماعية، مصر العربية للنشر والتوزيع، 2009، ص 17.
[2] إحسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص 32.

على تفسير ظواهره وعلاقاته وتفاعلات عناصره التي تهتم بدراستها وتحليلها، وكلما كانت نظريات العلم قليلة وضعيفة كلما كان العلم فتيا وغير قادر على تفسير ظواهره وعناصره التكوينية وبالتالي غير متمكن من معالجة مشاكل وسلبيات الإنسان والمجتمع.

2- تقوم النظرية العلمية بتفسير الظواهر الواضحة والغامضة والتفاعلات الأساسية والثانوية والعوامل الموضوعية والذاتية لعلم من العلوم، ومثل هذا التفسير والشرح يمكن العلم من استيعاب المشكلات والتناقضات التي تقع في حقل من حقول المجتمع، وبعد استيعابها والالمام بجوانبها تستطيع معالجتها معالجة موضوعية تدفع المجتمع على التطور والنمو والازدهار.

3- تتكون النظرية من المفاهيم والمصطلحات الفنية التي لا غنى عنها لأي علم من العلوم، وعندما تتكاثر وتتضاعف النظريات تزداد المفاهيم والمصطلحات التي تكتنفها النظريات وتنمو العلوم نموا سريعا، أن كل مفهوم أو مصطلح يتضمن خبرة اجتماعية وعلمية طويلة، وهو بمثابة تلخيص لكثير من الحقائق التي تتكون منها النظرية العلمية.

4- تحدد النظرية ميادين الدراسة في مختلف العلوم، كما تحدد نوع الحقائق التي ينبغي أن يتجه إليها الباحث في ميدان دراسته، وبدون النظرية تتداخل ميادين البحث وتتلاشى الحدود التي تفصل بعضها عن البعض الآخر.

يبقى أن نشير بخاصة إلى شروط النظرية العلمية

لكي تكون النظرية علمية وقادرة على تفسير الظواهر والعلاقات والتغيرات والملابسات التي تتعلق بموضوعها ومادتها يجب أن تتوفر فيها الشروط التالية [1] :

1- يجب أن تكون أفكار ومبادئ ومفاهيم النظرية مترابطة ومتكاملة بحيث تخلو مادتها من التناقض والتضارب.

2- يجب أن تكون النظرية معبرة عن فكرة أو أفكار أو مبادئ واضحة ومركزة ومتسلسلة تسلسلا نظاميا ومنطقيا بعيدا عن التعقد والتشوش والارتباك.

3- ينبغي فيه، وينبغي أن لا تكون معتمدة على أفكار فلسفية أولاهوتية أو ذاتية حيث أن مثل هذه الأفكار لا تخضع إلى أساليب التحليل والتجريب والفحص الميداني الموضوعي، كما

[1] إحسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص 30.

يجب أن تكون النظرية قادرة على معالجة سلبيات وتناقضات الواقع الذي اشتقت منه مادتها الأساسية معالجة موضوعية وحقيقية.

4- على النظرية أن تكون قادرة ومتمكنة من تفسير جميع الظواهر والملابسات التي تهتم بدراستها وتحليلها والتفسير ينبغي أن يكون عقلانيا ومستمدا من طبيعة الظاهرة أو المشكلة المدروسة وليس من تصورات وتخيلات ومقاصد وأهواء ومصالح الباحث الذي يقوم بدراستها والاهتمام بها.

5- ينبغي أن تكون صحة النظرية نسبية وليس مطلقـــة، كما يجب أن تكون قـــابلة للتغيير والتعديل تبعا لتغير الظروف الموضوعية والعوامل الفاعلة التي تحدد درجة قوتها وزخمها.

6- النظرية الجيدة والصحيحة هي النظرية التي تتوصل إلى نفس الحقائق والاستنتاجات إذا تكررت دراستها وفحوصها وإثباتاتها خلال فترات زمنية مختلفة وفي أماكن جغرافية مختلفة.

7- يجب أن تنفرد النظرية بتفسير الحقائق التي تشمل عليها، فوجود نظرية أخرى تفسر نفس الحقائق التي تفسرها النظرية الأولى يضعف الأهمية العلمية للنظريتين، ومن الجدير بالملاحظة أن تقدم الدراسة والبحث في موضوع ما يؤدي إلى اختفاء ظاهرة التفاوت الكبير بين النظريات.

خلاصة القول في هذه النقطة أن النظرية التي من خلال مفاهيمها ومتغيراتها غير قادرة إلى حد معين تفسير ملابســات الظــاهرة وواقع أفراد المجتمع أي ليست لها قدرة التعدديــة والتعميم فهي نظرية فاشلة، إنها تؤل إلى الصفر، لأن قوة النظرية ومستقبلها مرهون بمعامل الشرح فيها، تلك هي إشكالية النظريات.

بعد موضوع النظرية يتوجب التحول نحو التركيز على المتغيرات.

ليس هناك تعريفا وحيدا للمتغير، غير أن علماء المنهجية يتفقون على حقيقة أن المتغير يرتبط بالمفهوم ونسميه كذلك لأنه يشير إلى شيء ما قد يأخذ قيما مختلفة، باختصار، ينحدر المتغير من المفهوم أومن مؤشرات ويجعل بالتالي الظاهرة قابلة للقياس، يمكن أن يشير مفهوم التعلم مثلا، من جملة أشياء أخرى، إلى القدرة على التذكر التي تصبح متغيرا، لأن مثل هذه القدرة يمكن قياسها انطلاقا مثلا من عدد الكلمات المحتفظ بها خلال فترة معينة.

2- قياس المتغيرات [1]

تتقبل بعض المتغيرات القياس التصنيفي (mesure classificatrice) يشير متغير العرق، مثلا، مباشرة إلى التمييز بين مختلف المجموعات العرقية، إننا نقوم بالتصنيف أيضا لما نستعمل متغيرات مثل الدين، الجنس، المهنة، الانتماء السياسي، نوع المؤسسة، نوع الحكومة، وهكذا دواليك. أما المتغيرات الأخرى فتسمح بالقياس العددي (mesure numérique)، أي أنه يمكن استعمـــال الرقم سواء للتقييم أو العد أو لوضع النسب المئويـــة والمعدلات، فمتغيرات السن أو عدد الأطفال تسمح بإظهار صور رقمية، كل المتغيرات المسبوقة بكلمة معدل مثل معدل النجاح، معدل البطالة، معدل الرضى، الخ، هي من طبيعة المتغيرات التي تسمح بالقياس العددي باستعمال المتغيرات نستطيع القيام بقياسات تسمح بتقييم مختلف الظواهر، القياس هو أداة للوصول إلى أعلى درجة ممكنة من الدقة في الملاحظة غير أنه لا يستطيع أن يعوض ضرورة اختيار المفاهيم الملائمة لن تكون للمتغير الذي هو بمثابة تمثيل ملموس للمفهوم أية قيمة إلا إذا كان ترجمة لهذا المفهوم فالمتغير إذا لا قيمة له في حد ذاته.

ومن أنواع المتغيرات في منهج البحث التجريبي[2]:

1) المتغيرات المستقلة(Independent Variables): يعرف المتغير المستقل بانه المتغير الذي نريد ان نقيس مدى تأثيره على الموقف الذي يبحث أثره في متغير آخر، وللباحث القدرة على التحكم فيه عن قصد في التجربة بطريقة منظمة.

مثلا كقولنا: ما أثر استخدام طريقة التعليم المبرمج على التحصيل العلمي للطلبة ؟ فإن التعليم المبرمج يعد متغيرا مستقلا.

2) المتغيرات التابعة (Dependent Variables): هو المتغير الذي ينتج عن تأثير المتغير المستقل أو أنواع الفعل أو السلوك الناتج عن المتغير المستقل، أوهو الأثر أو الناتج أو الاستجابة التي تترتب على المتغير المستقل، ولذلك لا يتدخل الباحث في هذا المتغير، لكنه

[1] موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، مرجع سابق، ص 168.
[2] حسين محمد جواد الجبوري، منهجية البحث العلمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2014، ص 197.

يلاحظ أويقيس الأثر الذي يحدثه المتغير المستقل وهوفي المثال السابق مستوى الأداء الوظيفي نتيجة استخدام المتغير المستقل (الحوافز).

3) المتغيرات المعدّلة (Moderator Variables): يعرف المتغير المعدّل بأنه المتغير الذي قد يغير في الأثر الذي يتركه المتغير المستقل في المتغير التابع، إذا عده الباحث متغيرا مستقلا ثانويا إلى جانب المتغير الرئيس للبحث.

المتغير المعدّل يقع تحت سيطرة الباحث وهو الذي يقرر إذا كانت هناك ضرورة لإدخاله في البحث باعتباره متغيرا مستقلا أم لا.

مثال على ذلك:

إذا كان غرض الباحث تقصي (أثر طريقة التدريس على تحصيل الطلبة) وكانت عينة البحث من الجنسين، قد يشعر الباحث إن طريقة التدريس على تحصيل الطالب ربما تعتمد على جنسه، فالجنس هنا متغير معدّل أو متغير مستقل ثانوي ويكشف تحليل التباين الثنائي أثر المتغير المعدّل (الجنس) من خلال معرفة دلالة التباين الذي يعزى إلى التفاعل بين طريقة التدريس وجنس الطلبة.

4) المتغيرات المضبوطة (Controlled Variables): هي تلك المتغيرات التي يحاول الباحث أن يلغي أثرها على التجربة، لأنه يشعر بأنها تحت سيطرته وأن ضبطه سيقلل من مصادر الأخطاء في التجربة، ويتم هذا الضبط بأكثر من طريقــة مثل العشوائيــة والعزل أو الحذف، مثلا إذا كان الغرض من بحث معين هو الكشف عن أثر طريقة التدريس على التحصيل الدراسي فقد يرى عدم التجانس في الذكاء يمكن أن يؤثر على النتيجة ولذلك نختار الطلبة بطريقة عشوائية.

5) المتغيرات الدخيلة (Intervening Variables): هي نوع من المتغيرات المستقلة التي تتدخل في النتيجة ولا يستطيع الباحث أن يوقف أثرها، ولا يدخل هذا المتغير في تصميم البحث ولا يخضع لسيطرة الباحث ولكنه يؤثر في نتائج البحث أوفي المتغير التابع تأثيرا غير مرغوب فيه.

ولا يستطيع الباحث ملاحظة المتغير الدخيل أو قياسه، لكنه يفترض وجود عدد من المتغيرات الدخيلة ويأخذها بنظر الاعتبار عند مناقشة النتائج وتفسيرها ويمكن التخلص من

أثرها عن طريق الاختبار العشوائي مثلا، إذا أراد الباحث أن يعرف أثر طريقة التدريس على التحصيل الدراسي فإن الباحث يتساءل عن وجود بعض المتغيرات التي تؤثر على التحصيل الدراسي مثل القلق والطموح وقوة الذاكرة ... إلخ، وتسمى هذه بالمتغيرات الدخيلة.

وفي الأخير نؤكد على أنواع المتغيرات في الفرضية، إذا كانت الفرضية هي المرحلة التي تظهر إجـــابة محتملة لسؤال المشكلة من المهم أن تكون الكلمـــات المستعملة واضحـــة ومحايدة، أن تكون دقيقة وان لا تؤدي إلى غموض وأحكام مسبقة.

الفرضية هي إذا علاقة بين متغيرين (على الأقل) في شكل تصريح واضح وغير مبهم ومعقول ومرتبط بإطار نظري وأساسا قابل للاختبار، وحتى نعرف أنواع هذه المتغيرات في الفرضية، نعود إلى طبيعة العلاقة الموجودة بين هذه المتغيرات في الفرضية، وهي علاقة تفسيرية سببية وهذا يعني أن إحداهما سبب في ظهور المتغير الآخر ووجوده [1].

هناك إذا نوعان من المتغيرات في الفرضية يمكن ان نقول إن النوع الأول متمثل في المتغير الذي نبحث عن تفسير أسبـــاب ظهوره، إنه يمثل مشكلة البحث التي نريد دراستهـــا، وهوالمتغير التابع، أما النوع الثاني، فهوالذي نحاول أن نفسر به أسباب وجود المتغير الأول، ويسمى بالمتغير المستقل، إذ يعتبر المتغير المؤثر والمفسر، في حين يعتبر المتغير التابع المتغير المفسر والمتلقي لهذا التأثير من طرف المتغير المستقل، الفرضية هي إذا علاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل، يمثل المتغير التابع الظاهرة موضوع الدراسة التي برزت في مشكلة البحث، أما المتغير المستقل يفترض أنه السبب في ظهور مشكلة البحث هذه، يلجأ إليه الباحث لبناء نموذج التحليل، أي محاولة تفسير مشكلة البحث.

بصفة عامة المتغير هوعبارة عن ظاهرة متغيرة.

هوالمتغير الذي نريد ملاحظة أواختبار تأثره على المتغير الآخر، يتغير المتغير التابع وفقا لأثر المتغير المستقل، ولذلك فإن مهمة المتغير التابع هي تحديد إذا ما كان هناك أي تأثير للمتغير المستقل، وإذا كان هناك تأثير فلابد للمتغير التابع أن يظهر كمية هذا التأثير، ولا يصح استخدام مصطلح متغير مستقل أومتغير تابع إلا ضمن إجراءات البحوث

[1] سعيد سبعون، الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2012، ص 111.

التجريبية، حيث إن الباحث في هذا النوع من البحوث يقوم بمعالجة المتغير المستقل ليحدث أثرا معينا على المتغير التابع [1].

المتغير المستقل هوالذي يمثل موضوع الدراسة والتي نريد ملاحظة تأثيرها على المتغير التابع، المتغير المستقل هوإذا الذي يختاره الباحث ويعالجه بطريقة معينة ليحدد أثره على

طبقا للفرضية، فإن المتغير المستقل سيغير المتغير التابع، عند بناء المخطط التجريبي فإننا سنوضح الطريقة التي يتم من خلالها تحريك أواستعمال (Manipulation) المتغير المستقل، لنفرض أننا نريد دراسة الآثار الناتجة عن تقديم بعض أنواع الكلمات في عدد ارتباطاتها (اشتراكها) بكلمات أخرى والتي يمكن أن تقوم بها عناصر التجربة في هذا المجال نشير إلى أنواع الكلمات التي نريد استعمالها في المخطط التجريبي، فنقوم بتفيئتها إلى كلمات مجردة، كلمات ملموسة، كلمات مؤنثة، كلمات مذكرة، كلمات محايدة، كلمات محظورة (Tabous) وذلك حسب نوع ردود الأفعال التي نريد دراستها [2].

إن المتغير التابع هوذلك المتغير الذي يستجيب لتحريك أواستعمال المتغير المستقل إنه المتغير الذي يتوقف عليه تنبؤ الفرضية بحدوث هذه التغيرات أوتلك في إطار المخطط التجريبي نقوم بضبط سلوكات عناصر التجربة التي نريد قياسها، وكيف نقيسها في المثال السابق حول جمع الكلمات، فإن الغرض هوجمع عدد الكلمات التي يمكن أن ينطق بها كل عنصر في وقت محدد (30 ثانية أودقيقة واحدة) وذلك بعد اعطاء كلمة، ثم كلمة أخرى ... وهكذا يمكننا أن نلاحظ إذن، بعد رجوعنا إلى الفرضية إن كانت العناصر تقوم بضم عدد من الكلمات أثناء تقديمها لكلمة مجردة، مثل التزايد السكاني بالمقارنة مع تقديم كلمة ملموسة مثل طاولة يقــاس المتغير التـــابع هنا إذن من خلال عدد الكلمـــات التي يقوم كل عنصر بضمها وتجميعها بعد التعرف على الكلمات التي تعرض عليه بصفة عامة، فإن المتغير التابع يمثل رد فعل الجسم أوسلوك العناصر تبعا لعملية استعمال وتحريك المتغير المستقل.

---

[1] أوقاسي لونيس وآخرون، منهجية البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص 55.

[2] موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، مرجع سابق، ص 218

3- المنهج الاستقرائي والاستنباطي :

تعتبر أطروحة الاستقراء والاستنباط في عصرنا الحالي من الأطروحات المهمة في البحث العلمي

تدعي إحدى المواقف المتطرقة في الابستمولوجيا أن المعرفة العلمية ناشئة أصلا عن التجربة، أي أنها ناشئة عن ملاحظة الواقع ويؤكد أصحاب هذا الموقف أن العلم استقرائي هكذا انطلاقا من التأكيد السابق والمتكرر للظاهرة، يمكن القول، مثلا إنه مع بلوغ هذا المؤشر السوسيواقتصادي أو ذلك يمكن التنبؤ بأنه ستتولى السلطة في بلد ما، حكومة غير ديمقراطية، إن ملاحظة الواقع هي التي تؤدي إلى هذا الافتراض، وبالتالي فإن هذا الافتراض لن يكون سوى مستقرأ.

تمنح أطروحة الاستقراء إذن الأسبقية لجمع الملاحظات عن الظواهر بهدف الاستنتاج الممكن للافتراضات العامة المؤدية إلى بعض الانسجام تنطلق هذه الأطروحة من اعتبار أن كل ملاحظ دقيق أو ملاحظة دقيقة، وإلى حد ما، بإمكانه القيام بالنشاط العلمي، إذ يمكن أن نغرق في ملاحظـــة العديد من الوقائع دون أن يكون في مقدورنا استشفاف إمكانية تنظيمها، أو استشفاف أي تدبير نظري هكذا، فمن السهل أن نجمع عددا لا بأس به من المعطيات حول سلوكات الطفل الذي يعاني مشاكل مثلا، دون أن يكون في إمكاننا التقدم، ولو بخطوة واحدة، في فهم هذه المشاكل، لأنه من المستحيل تنظيم هذه المعطيات تنظيما محكما ومنسقا يمكن القول إذن إن ملاحظة الظواهر لا تضمن تطور المعرفة العلمية.

في أقصى الطرح الابستمولوجي الآخر، هناك أطروحة الاستنباط التي تدعي أن العلاقات الممكنة بين الظواهر ما هي إلا بناءات فكرية يمكن التحقق منها في الواقع لاحقا في نظر أصحاب هذه الأطروحة، العلم استنباطي، إذ من الممكن أن نتخيل نظريا أن عشبا ما لا يمكن أن يحافظ على نظام سياسي ما إلا إذا كان هذا النظام يساهم في وقف انتشار المشاكل الخطيرة في البلاد، انطلاقا من هذا الافتراض التجريدي سيتم لاحقا استنباط مجموعة من التأكيدات التي سنحاول التحقق منها عن طريق الدراسة الواقعية للوضع في مختلف البلدان حسب هذه الأطروحة فإن الافتراض يبني أولا ثم يتم التحقق منه لاحقا.

إذا ما أردنـــا حصر الحديث نقول إنه بإمكان أي شخص يظهر بعض قدرات التخمين أو فن الاستدلال أن يدعي انه يمارس النشاط العلمي مع احتمال إرجاء المواجهة مع الواقع إلى وقت لاحق، لأن الضرورة ليست مستعجلة هكذا نرى إذن تعدد النظريات التي تدعي العلمية والتي ستؤدي في حال وضعها محل التطبيق إلى نتائج ووخيمة مثلا أثناء الحرب العالمية الثانية، قام النازيون بإعداد نظريات انطلاقا من استدلالات منسجمة، إلا أنها غير مبنية، انهارت فيما بعد بمجرد دراسة الظواهر ذاتها.

في القاعدة الثالثة من " قواعد توجيه العقل "يعرّف ديكارت الاستنباط كما يلي: "نعني بالاستنباط كل استدلال حتمي من حقائق أخرى معروفة على نحو يقيني"، أي هو البدء من قضايا يقينية أو مسلّم بها كذلك، إلى قضايا أخرى تنتج منطقيا عن القضايا الأولى، دونما حاجة إلى شهادة الحس أوالتجربة[1].

نموذج هذا المنهج هو القياس المنطقي Syllogismوالتطبيق التام نجده في الصورة أو الشكل المنطقي الخالص، وفي البرهان الإقليدي–حيث نبدأ بالبديهيات Axioms، فالمسلّمات Postulates، فالتعريفات، أما النوع الثاني، بالإضافة إلى القياس، فهو المنطق الرمزي Symbolic Logic، والمنطق الرمزي هو إمعان في الصورية وإحكام البرهان الاستنباطي، فإذا كان الاستنباط، حتى في القيـــاس، يؤخذ عليه أحيانا غموض بعض قضاياه ومقدماته وسوء التحديد في نتائجه، فالمنطق الرمزي بلغته الرياضية الرمزية يتلّخص (في دفاع أصحابه) من كل غموض في القضايا، ويجعل الانتقال في الاستدلال رياضيا بل آليا، ليس للذهن فقط بل حتى للعين، وهو ذروة التصور العقلي.

يمكن العودة بالمنهج الرياضي إلى الفلسفة الاغريقية وخصوصا عند فيثاغوراس ثم إقليدس في كتابه المرجع "الأصول"، حيث جرى تقديم نموذج تام للمنهج الرياضي ظل مسيطرا حتى القرن التاسع عشر، وعلى خطى النموذج ذلك، غدت الرياضيات من خلال وضوح قضاياها، وتسلسل برهانها وتماسكه المنطقي، وفي دقة نتائجها، هي المنهج الذي

[1]محمد شيا، مناهج التفكير وقواعد البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المؤسسة الجـــامعية للدراســـات والنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ص 88.

يجب تطبيقه والتشبّه به في كل معالجة فلسفية تطمح أن تكون خالية من الأخطاء، النموذج الرياضي بالتالي هو معيار اليقين والطريق إلى اليقين في آن معا.

وقد يتساءل أحدنا كيف نعتبر أقوال الرسول صلى الله عليه وسلم، وأفعاله وتقريراته وصفاته الخلقية قواعد عامة وهي أصلها تصرفات فردية ؟ والجواب على هذا هوأن الله سبحانه وتعالى جعلها قواعد عامة للمسلمين، يهتدون بها وهو أعلم بما يصلح لهم.

أما بالنسبة للقوانين الوضعية فإن المشرعين من البشر (الناخبون والخبراء) هم الذين يمنحون بعض القواعد قوة تشريعية للاحتكام إليها[1].

ويلاحظ أن هذه المناهج الاستنباطية -تلقائيا- تتضمن المنهج الوصفي التشخيصي، أي حصر (الحقائق العامة) الأدلة النقلية وتصنيفها وترتيب هذه الأصناف، ثم استنباط من ذلك الحكم القانوني المطلوب (الحقيقة الجزئية).

وبهذا يتميز المنهج الاستنباطي عن الوصفي لكونه يحتاج إلى عنصرين: الحقيقة الجزئية الناقصة، أي المسألة التي تحتاج إلى إجابة أوحل، والحقيقة الناقصة أو المسألة الغامضة.

وقد يعتقد البعض أن كل دراسة تتصل بالفقه أو الموضوعات التشريعية هي دراسة استنباطية، وهذا غير صحيح، وذلك لأنه يجب التمييز بين دراسة مشكلتها وهدفها هو الوصول إلى قواعد نسترشد بها عند الاستنباط من الكتاب أو السنة أو القوانين واللوائح.

ففي الوقت الذي تسعى فيه الدراسات الأولى إلى التوصل إلى حقيقة جزئية فإن الأخيرة تسعى إلى التوصل إلى حقيقة عامة.

وقد كان المنهج الاستقرائي طريق الحضارة الأوربية الحديثة ووسمها ومبدعها، سار عليه علماؤها ومفكروها فأنتجوا لنا الحياة الحديثة، وقد توصل المسلمون- قبل أوربا بقرون طوال إلى كل عناصره.

الاستقراء التجريبي- تمييزا له من الاستقراء الرياضي- هو اتجاه في المنهج والمنهجية قبل أن يكون مجموعة خطوات وإجراءات مضمون هذا الاتجاه هو التالي: إن ما يصحّ في الجزء يجب أن يصحّ في الكل، أما كعمليات وخطوات فالاستقراء وعلى عكس الاستنباط

[1]كافي منصور، البحث العلمي، تقنياته ومناهجه، وطرق تحقيق مخطوطاته، دار الأبرار، عمان، 2008، ص 258.

هو: الذهاب من الجزئي إلى الكلي أي هو التقدّم من حقائق جزئية إلى نتائج أو أحكام عامة، مستخلصة من تلك الوقـــائع أو الحقـــائق، لكن الأحكـــام أو النتائج تلك ليست مجرد مجموع أو اختزال للوقائع الجزئية الأولية هي أكثر من ذلك، أي هي تضيف أمرا جديدا، عاما إلى حد ما، لم نكن نراه في هذا الجزء أو ذاك رغم أنه مستخلص من تلك الأجزاء، تلك هي النتيجة، أو التعميم، أو ربما القانون، الذي نصل إليه أو نكتشفه من خلال ملاحظة الأجزاء ومراقبة كيفيـــة تقاطعها وترابطها وحضورها وغيابها، والتحقق من ذلك بالمراجعة أكثر من مرة، وذلك بتغيير مسرح الاستقراء أي بتغيير الوسائل والزمان والمكان، وبما يسمح للباحث من التأكد من النتيجة التي يخلص إليها [1].

كل ما في عمليات الاستقراء يشير بوضوح إلى نسبية النتائج التي يصل إليها الباحث أي نسبية الحقيقة في النهاية، فالأمر يتحدد في النهاية أو يعتمد على:

1) عدد الحالات أو الأجزاء موضوع البحث أو التجربة.
2) دقة الملاحظة وعمقها وشمولها وصدقيتها في النهاية.
3) سلامة الآلات المستخدمة في المراقبة والبحث: عملية كانت أم نظرية.
4) سلامة إجراءات الاستنتاج.
5) قابلية مراجعة كل خطوة للتثبت منها وشطبها إذا تبين أنها خطأ.
6) قابلية إعادة عملية المراقبة أو البحث أكثر من مرة.
7) حدود الاستنتاج : أي ترتفع نسبة الصدق كلما كانت الأحكام محصورة في الحالات المحدودة بينما تنخفض كلما تجاوزنا ذلك.

هذه القواعد التطبيقية وإن بدت أنها أقرب إلى العلم الطبيعي فهي تصحّ بالمقدار نفسه في العلوم الاجتماعية وحتى الإنسانية، وما سعي الباحث-وفي كل حقل- إلى حشد كل ما يصل إليه نظره من شواهد وحجج وأدلة جزئية أو فردية ليستنتج منها رأيه أو ليدعم نظريته، غير برهان على أهمية " كمية " الشواهد الجزئية بالإضافة إلى أهمية " نوعها".

[1] محمد شيا، مناهج التفكير وقواعد البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المؤسسة الجـــامعية للدراســـات والنشر والتوزيع، بيروت، 2007، ص 91.

تندرج تحت صنف المناهج التي تنطلق من الحقائق الجزئية أو الظواهر الواقعية المتفرقة لتنتهي إلى حقائق عامة، وهذه الحقائق قد نسميها احتمالات في مرحلة النمو أو فرضيات في مرحلة النمو الثانية، أو نظريات في مرحلة النمو الثالثة أو قوانين طبيعية في مرحلة النضج الأخيرة.

وهذا هو الأصل بالنسبة لأهدف الأبحاث الاستقرائية، بيد أننا في مجال العلوم الإنسانية لا نطمح إلى أكثر من التعرف على بعض النظريات القابلة للنقاش أو التعرف على السمات العامة أو التوجهات العامة للأفراد أو المؤسسات، أما في مجال العلوم الطبيعية فيكثر أن نصل فيها إلى اكتشاف القوانين الطبيعية.

فإن الدراسة الاستقرائية ثلها مثل الدراسة الاستنباطية تتعامل مع عنصريين رئيسيين : الحقائق الجزئية التي تستند إليها والحقائق العامة التي تهدف إلى اكتشافها، فالمناهج الاستقرائية تساعدنا في اكتشاف السنن الكونية الرئيسية أو الفرعية [1].

كما تساعدنا في الوصول إلى بعض القواعد أو الأصول المنهجية أو الفنية المهنية لإنجاز بعض الأعمال، أصول الفقه أي قواعد الاستنباط من القرآن الكريم والسنة النبوية، ومنها قواعد اللغة وقواعد أساليب التعبير النموذجية بالوسائل المختلفة مثل: النثر والشعر والقصة والرسم والتصوير والتسجيل السمعي البصري، نوعين من الاستقراء:

1. الاستقراء الذهني: يتعامل الباحث فيها مع حقائق جزئية، منها ما جمعه الآخرون من الطبيعة أو الوقائع.

وفي هذا النوع من الاستقراء يكون تعـــامل البـــاحث عـادة مع النصوص، أو الجمل أو العبارات أو الكلمات، أو الأصوات أو الصور، ومن هذه الدراسات تلك الدراسات التي نسميها دراسات تحليل المضمون [2]

كما تختلف دراسات تحليل مضمون عن الدراسات التي تهدف إلى الوصول إلى قوانين أو سنن كونية، القانون أو السنة الكونية تتكون من جزأين : جزء مؤثر (السبب) وجزء متأثر (النتيجـــة) أمـــا في تحليل المضمون فكل مـــا نريد معرفته هي السمة الغالبة لشيء محدد،

[1] كافي منصور، البحث العلمي، تقنياته ومناهجه، وطرق تحقيق مخطوطاته، دار الأبرار، عمان، 2008، ص 256.
[2] كافي منصور، نفس المرجع، ص 257.

ولا يهمنا فيها كون هذه السمـــة الغـــالبة سببـــا أو نتيجة، أو ما هي العوامل التي تؤثر فيها أو النتائج التي تترتب عليها، وهذا يمكن اعتباره نوعا من الاستقراء الحسي التجريبي بأن هناك ثلاثة أنواع من البراهين ضرورية لاعتبار العلاقة سببية :

1- س وص يتغيران معا كما تم التنبؤ بها بالفرضيات المحددة.

2- ص لم يسبق س في الحدوث.

3- وص لم يتأثر بأي عامل آخر.

2. الاستقراء الحسي: هو الاستقراء الذي يستند إلى المادة العلمية التي يجمعها الباحث بالملاحظة أو التجربة (بالإدراك الحسي المباشر) ولهذا فإن عملية الاستقراء مدمجة في عملية جمع المادة العلمية، والاستقراء الحسي يعتمد على نوعين من المصادر للحصول على مادته العلمية: الملاحظة والتجربة.

وقد يخطر في الذهن أن الاستقراء التام والناقص مصطلحات مرادفة للتقسيمات الرئيسية للمنهج الاستقرائي، وليس الأمر كذلك، فالاستقراء التام يتميز عن الناقص، من حيث شمولية الاستقصاء، فعندما يتم استقصاء جميع أفراد المجتمع فإنه يقال هذا استقراء تام، أما عند الاقتصار على بعض أفراد المجتمع فيقال هذا استقراء ناقص، وبهذا يصبح الاستقراء التام -نسبيا- ممكنا بطريقة أخرى غير سبر جميع أفراد المجتمع بالفعل.

ويلاحظ أن جميع المناهج الاستقرائية تتضمن – تلقائيا – المنهج الوصفي التشخيصي (أي حصر الأدلة الفرعية أوالمظاهر الواقعية الجزئية) ثم يتم استقراؤها للخلوص منها بقواعد أونظريات.

يمثل للمنهج الاستقرائي، لوأخذت 5 تفاحات من صندوق ووجدتها جيدة وغير تالفة لتعطى عنوانا للصندوق بأنه سليم وغير تالف، أي أن المنهج الاستقرائي يتحرك من الفرد ليعمم على الجماعـــة، ممـــا يخلق ثغرة وهي وجود الاستثناءات ويمثل للمنهج الاستنباطي، ولوأخذنا عينة دم من إنسان، وأعطينا عنوانا أن كل خلية دم في هذه العينة هي خلية إنسانية، وهذا هوالمنهج الاستنباطي الذي يتحرك من الجماعة ليعمم على الأفراد، فالاستنباط منهج يعمل من الأعلى للأسفل، يضع القاعدة ثم يعممها ويعتمد على المقدمة المنطقية والنتيجة، مثل، كل إنسان يتنفس وأنا إنسان إذا أنا أتنفس، كل البشر يموتون وأنا من البشر إذا أنا

أموت، أما الاستقراء فهويعمل من الأسفل إلى الأعلى، أي يتم جمع الظواهر ثم يتم وضع القاعدة التي تفسر هذه الظواهر، ويمكن القول أن المنهج الاستقرائي هوالذي يعكس مفهوم البحث التجريبي، في حين يعكس المنهج الاستنباطي مفهوم البحث النظري، وبطريقة أخرى يمكن القول أن المنهج الاستقرائي يبدأ بالخصوصيات ليصل إلى العموميات، في حين ينطلق المنهج الاستنباطي من العموميات إلى الخصوصيات، وفي كلا المنهجين إبداع وإنتاج جميل، ولكن لكل مجال وميدان يحقق السبق، فالفقه التشريعي في الإسلام يخضع للمنهج الاستنباطي القياسي [1]، بيد أن الفقه الاجتماعي والحضاري يخضع للمنهج الاستقرائي، وقد يكون من بعض عيوب العقل المسلم المعاصر، الخلط بين المنهجين وعدم القدرة على استخدام كل في مجاله، فإن سنن التداول الحضاري استيحاء من قوله تعـالى: «**وَتِلْكَ الأَيَّامُ** نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ»[2]، وقوله تعالى : «**فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ**»[3]، فلنتعرف على القوانين التي حكمت حركة البشر للإفادة منها للحاضر والمستقبل فقد يكون الحاضر نتيجة لمقدمة في الماضي وقد يكون مقدمة لنتيجة لا تظهر إلا في المستقبل، والدعوة لاستشراف المستقبل في قوله تعالى : «**وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ**»[4]، لقد كان جيل القرون الأولى يتعامل مع السنن بشكل عملي وتلقائي لأنهم فقهوا الوحي، من القصص القرآني، عن نهوض الأمم والحضارات وسقوطها، وربط الأسباب بالمسببات، والمقدمات بالنتائج واكتشاف السنن والتوصل إلى الدليل الذي يبين الحق إنما يتأتى من استقراء التاريخ والواقع وآيات الأنفس والآفاق، لكن المشكلة جاءت من الاعتداد بأحد المنهجين وتعطيل الآخر، خاصة عندما توقف العقل المسلم عن السير في الأرض وتعطل عن النظر في الأنفس والآفاق، في العصور المتأخرة، الأمر الذي أدى بنا إلى الانحسار الحضاري ويعتبر منهج الاستدلال الاستنباطي أوالقيـــاس ومنهج الاستقراء أوالتجريب من أهم أساليب البحث العلمي التي لا يكاد يخلومنها بحث جاد مهما كان موضوعه، والمنهج العلمي الحديث يمزج بين توظيف منهجي الاستنباط والاستقراء، أي يجمع بين الفكر والملاحظة للوصول إلى الحقيقة،

---

[1] عبد العزيز قاسم محارب، كيف تكتب بحثا، رسالة ماجستير، دكتوراه، المهارات العلمية في صياغة البحوث العلمية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015، ص 108.

[2] سورة آل عمران، الآية 140.

[3] سورة آل عمران، الآية 137.

[4] سورة الحشر، الآية 18.

بالإضافة إلى مناهج وطرق البحث العلمي التي تتطلبها خطة الدراسة وتناسب إمكانيات الباحث والمؤسسة العلمية التي يجري البحث العلمي في نطاقها، وهوما يتضح من تعدد أنواع البحوث حسب طريقة تصميم البحث.

4- تحليل المحتوى:

يعد تحليل المحتوى - منذ أكثر من نصف قرن- من الإجراءات القليلة التي وضعت خصيصا لدراسة أثر وسائل الاتصال المرئية والسمعية والمقروءة بخاصة أننا في عصر تكنولوجيا المعلومات والقنوات الفضائية والانفتاح على الصحف والمجلات التي تتناول العديد من الظواهر السلوكية والاجتماعية كالانتخابات وحرية المرأة والانفتاح أوتحليل ما تنقله هذه القنوات المتنوعة من مواد ورسائل اتصالية وإعلامية للجمهور المتلقي، لذا شاع استعمال تحليل المحتوى بين الباحثين في الميدان النفسي والاجتماعي والإعلامي وفي العديد من الميادين المعرفية الأخرى، وعلى الرغم من ذلك، يبقى تحليل المحتوى من الأدوات المجهولة على نطاق واسع، وفي بعض الأحيان محل جدل، على غرار الكتـــابات والبحوث والدراسات والتقارير العديدة التي تناولته لأن بعض المختصين يتصارعون حول الاتفاق على تعريف له، والبعض الآخر يشك حتى في أهميته، لذلك فإنه ليس من العبث محاولة تحديد طبيعة تحليله والمجالات المختلفة لتطبيقاته [1].

ويقوم هذا الأسلوب على وصف منظم ودقيق لمحتوى نصوص مكتوبة أومسموعـة أومرئية من خلال تحديد موضوع الدراسة وهدفها وتعريف مجتمع الدراسة الذي سيتم اختيار الحالات الخاصة منه لدراسة مضمونها وتحليله، وعادة يتم تحليل المحتوى من خلال الإجابة على أسئلة معينة ومحددة يتم صياغتها مسبقا، بحيث تساعد الإجابة على هذه الأسئلة في وصف وتصنيف محتوى المادة المدروسة بشكل يساعد على إظهار العلاقات والترابطات بين أجزاء ومواضيع النص، ويشترط في مثل هذا الأسلوب عدم تحيز الباحث عند اختيار عينة النصوص المراد دراستها وتحليل مضمونها بحيث يجب أن تكون ممثلة بشكل موضوعي لمجتمع الدراسة التي تمثله.

[1] علي عبد الرحيم صالح وعصام حسين الدليمي، البحث العلمي أسسه ومناهجه، الرضوان للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 159.

فتحليل المحتوى أو تحليل المضمون هي عبارة عن طريقة يقدم فيها الباحث وصفا موضوعيا منهجيا وكميا للمحتوى الظـــاهر، فيقوم بتحليل القـــوانين والأنظمـــة واللوائح والتقارير الصادرة من جهة ما، لغرض معرفة ما ورد فيها من مواد ونصوص، كما يمكن أن يقوم الباحث بإجراء تحليل لنتاجات الأفراد اللفظية والمكتوبة.

يستخدم تحليل المحتوى أو تحليل المضمون في تحليل محتوى المادة بالوصف الموضوعي المنظّم، والكمي للمحتوى الظاهر، دون اللجوء لتأويله، بمعنى أنه تحليل وصفي كمي، يعتمد على الرصد التكراري المنظم لوحدة التحليل المختارة، ويرتبط ارتباطا وثيقا بالبحوث التاريخيـــة، وبالمنهج الوثـــائقي، وهو الأداة التي يمكن بواسطتها التعبير الكمي، والدقيق عن الظواهر، والأحداث، والكتابات، خاصة بعد استخدام الحواسيب في عملية معالجة الوثائق وتحليلها[1].

ويستخدم تحليل المضمون في تعرف الاتجاهات التي يتبناها الأفراد أو الجماعات، من خلال تحليل النصوص لاستخلاص استنتاجات عن الكتّاب، وعن الأسباب والظروف التي سبقت كتابة المادة، فبعض الجوانب في السلوك الإنساني يتعذر التعرف عليها، والإلمام بها، أو كشفها بواسطة الاستبانة، أو الاختبار على سبيل المثال، لكن يمكن إدراكها، والتعرف عليها من خلال ما يكتبه المبحوث، أو يرسمه، أو ما يقوله، ويمكن إدراك ذلك عن طريق الملاحظة العلمية المباشرة، وقديما قالوا: قل لي ماذا تقرأ أقل لك من أنت، بمعنى أن الإنسان يقرأ الكتابات التي تناسب اهتماماته وميوله ورغباته، فالسياسي مثلا نجده ميالا إلى قراءة الأخبار، والتحليلات السياسية، والأديب مثلا نجده ميالا لقراءة الكتب الثقافية، والروايات، والأشعار، وهكذا.

يقصد بالتحليل تلك العمليـــات العقليـــة التي يستخدمهـــا الباحث في دراسته للظواهر والأحداث والوثائق لكشف العوامل المؤثرة في الظاهرة المدروسة وعزل عناصرها عن بعضها بعضا ومعرفـــة خصائص وسمـــات هذه العناصر وطبيعة العلاقات القائمة بينها، وأسباب الاختلافات ودلالاتها، لجعل الظواهر واضحة ومدركة من جانب العقل.

[1] عمر محمد عبد الله الخرابشة، أساليب البحث العلمي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 283.

ويشير اصطلاح المحتوى في علوم الاتصال إلى كل ما يقوله الفرد من عبارات أو ما يكتبه أو ما برمزه، والمعلومات التي تقدم والاستنتاجات التي يخرج بها والأحكام التي يقترحها أهدافا اتصالية مع الآخرين.

وهو كل ما يقوله أو يكتبه الفرد ليحقق من خلاله أهداف اتصاله مع الآخرين، فقد يكون عبارة خطاب أو قرار سياسي، أو قانون، أو أعمال عادية تتم على مستوى المؤسسات الاجتماعية أو الإدارية.

إن تحليل المضمون كغيره من المفاهيم الاجتماعية، لم يحسم بتعريف محدد بدقة إلى حد الاتفاق التام في ظل مشكلات حدود تطبيقاته وإجراءاته ... بالرغم من التطور والتوسع الذي شهده في استخدام الأساليب والتقنيات على المستوى الدولي، وفيما يلي بعض التعريفات نذكر منها :

هناك العديد من التعريفات لتحليل المضمون منها :

- تعريف B. Berlson & Paul.F.Lazarfeld 1948: بأنه تقنية للبحث التي تهدف إلى الوصف الموضوعي والمنظم والكمي للمحتوى الظاهر للاتصال.

- تعريف Kerlinger 1973 : هو منهج لدراسة الاتصال وتحليله بطريقة منتظمة وموضوعية وكمية، بهدف قياس المتغيرات.

- تعريف Walizer & Weiner 1978: إنه إجراء منتظم يستخدم لفحص مضمون المعلومات المسجلة.

- تعريف Person 1952 – 1971: على إن تحليل المضمون هو أحد الأساليب البحثية التي تستخدم في وصف المحتوى الظاهر أو المضمون الصريح للمادة الإعلامية وصفا موضوعيا، منتظما، كميا، كما عرفه على أنه أسلوب البحث الذي يهدف إلى تحليل المحتوى الظاهري أو المضمون الصريح لمادة الاتصال ووصفها وصفا موضوعيا ومنهجيا وكميا بالأرقام.

- تعريف Klippendorf 1980: تكنيك بحثي من أجل صنع حالات من البيانات قابلة للتكرار وصادقة بالنسبة لسياقها.

- تعريف Kaplane: تحليل المحتوى هو المعنى الإحصائي للأحاديث والخطب السياسية، ويهدف إلى التصنيف الكمي لمضمون معين في ضوء نظام للفئات صمم ليعطي بيانات مناسبة لفروض محددة خاصة بهذا المضمون (عبد الحميد، 16، صفحة 1983).

وقد عرفه الدكتور محمد عبد الحميد (2000) على أنه مجموعة الخطوات المنهجية التي تسعى إلى اكتشاف المعاني الكامنة في المحتوى، والعلاقات الارتباطية لهذه المعاني من خلال البحث الكمي، الموضوعي، والمنظم للسمات الظاهرة في هذا المحتوى.

ويمكن القول بأن كل التعارف تلتقي في كون تحليل المحتوى، هو طريقة بحث بل منهج يمكن الاعتماد عليه في الدراسات الاجتماعية والتربوية والنفسية، على أن تكون بطريقة موضوعية منظمة كميا ونوعيا، تهدف إلى خدمة أغراض البحث العلمي.

كما جاء في تعريف[1] موريس أنجرس أن تحليل المحتوى تقنية غير مباشرة تطبق على مادة مكتوبة، مسموعة أو سمعية بصرية، تصدر عن أفراد أو جماعات أو تتناولهم، والتي يعرض محتواها بشكل غير رقمي، إنها تسمح بالقيام بسحب كمي أو كيفي، إن تقنية تحليل المحتوى هي من دون شك أشهر التقنيات المطبقة في تحليل المعطيات الثانوية، إنها أفضل التقنيات لتحليل ليس فقط المواد المنتجة حاليا، بل محتوى المواد التي أنتجت في الماضي، لأنها تسمح بتسليط الأضواء على حادثة أو فعل فردي أو جماعي توجد حوله آثار مكتوبة، إن تحليل المحتوى هو الأداة الأكثر استعمالا بالنسبة إلى المؤرخين والمؤرخات وعلماء الاجتماع وعلماء السياسة وعلماء النفس المهتمين بدراسة الثقافات الأجنبية ووسائل الإعلام بصفة عامة (الآداب، الكتب المدرسية، المسلسلات التلفزيونية، حصص الأطفال، رسائل إشهارية، القصص والأغاني)، بدراسة الشخصية، الأيديولوجيات وأشكال أخرى للتصورات لدى الأفراد والتنظيمات.

إن الممارسة العادية للتحليل هي دراسة المحتوى الظاهري لوثيقة، أي ما هومعلن عنه بشكل واضح في الوثيقة، أي ما تعرضه الوثيقة حقيقة مثلا، دراسة المحتوى الظاهري

[1] موريس أنجرس، منهجي البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص 21.

لبرنامج حزب سياسي يتضمن القيام باستخراج وإبراز المواضيع الأكثر تناولا، الكلمات الأساسية، المواقف والحجج المقدمة للتبرير، إلخ.

هناك ممارسة أخرى لتحليل المحتوى وهي دراسة المحتوى المستتر لوثيقة والمحتوى المستتر هو كل ما لم يتم التعبير عنه بشكل واضح في الوثيقة تتطلب إذن دراسة المحتوى المستتر الكشف عما هو غير معلن عنه وفك المعنى الخفي للأقوال بالفعل فإن المحتوى المستتر لا يقل أهمية عن المحتوى الظاهري لوثيقة إن لم نقل إنه يفوقه يمكن أن يبين فحص المحتوى المستتر لبرنامج حزب سياسي أهمية كل موضوع من خلال المكانة المخصصة له كما يظهر أيضـــا القيم أو الأسبـــاب غير المعلنة المستمدة من المواقف والمواضيع الفرعية وتلك التي لم ترد في النص، إلخ.

يمكننا الاستعانة بتقنية تحليل المحتوى كدعامة أو تكملة لاستعمال تقنيات أخرى يمكن للمستجوب أو السابر الذي جمع معطيات أن يستعين بأدوات تحليل المحتوى بهدف تفيئة الأجوبة المتحصل عليها كرد على أسئلة منحت حرية كبيرة في التعبير للمبحوث، كما يمكن لآخرين استعمال هذه الأداة في التحقق الإضافي من التحاليل التي تمت باستعمال وسائل أخرى في هذا السياق يمكننا مثلا، استعمال الملاحظة بالمشاركة ومقارنة بعض الملاحظات من خلال إجراء تحليل لما امدتنا به المجموعة المدروسة يمكن إذن استعمال تحليل المحتوى لأغراض متعددة وإن مجال تطبيقه واسع جدا.

قد تتطلب تقنيـــة تحليل المحتوى وقتا طويلا، غير أنها تسمح بالفحص المعمق للوثائق، وفي هذا الإطار يمكن إجراء مقارنة بين الوثائق أو دراستها في فترة زمنية معينة أو إقامة تحـــاليل متنوعـــة، مع العلم أن هذا لا يعكس إلا جزءا من الواقع، أي ذلك الخاص بمؤلفـه أو مؤلفوه.

إن تحليل المحتوى هو بمثابة أداة تعمق في الانتخابات ذات الأشكال المتنوعة والتي تمثل بصمات الحياة الفردية والجماعية، بفضل هذه التقنية، أصبح من الممكن فحص المجال الذهني لشخص أو لمجموعة أو لجماعة (Collectivité) أو حتى ذلك الخاص بالكون طالما أن هناك دراسات لمحتوى العلاقات الدولية من خلال الصحافة أو وسائل الاتصال الأخرى، فعلى سبيل المثال، فإن تحليل محتوى الغنية الفرنسية التي نالت شهرة كبيرة منذ الحرب

العالمية الثانية، بغض النظر عن الأفضليات التي قد تكون لدينا بالنسبة إلى هذه الأغنية أو تلك، سيسمح بالتعمق في المعنى واكتشاف كيف أن الكلمات المستعملة والمواضيع المعالجة والأوضاع الموصوفة هي بمثابة رموز لسلوكات ومشاكل وآمال خاصة بتلك الفترة.

للقيام بدراسة تحليل موضوع ما هناك مجموعة من الخطوات الهامة، وهي كالآتي[1] :

1- توضيح ماهية المشكلة بعناصرها المختلفة، من خلال عرضها بصيغة توضح صورة المشكلة وأبعادها.

2- تحديد الهدف من عملية التحليل، إذ بعد المشكلة يقوم الباحث بتحديد الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه من جراء عملية تحليل المحتوى، ووحداته المتضمنة في المادة المراد بحثها.

3- وضع أسئلة بحثية يتم من خلالها صياغة مجموعة من الآراء التي يرى أنها يمكن أن تمثل مجموعة المتغيرات المؤثرة في مشكلة البحث.

4- مراجعة الدراسات السابقة.

5- تصنيف المحتويات المبحوثة: حيث يعد أهم خطوة في تحليل المحتوى لأنه انعكاس مباشر للمشكلة المراد دراستها ومن الأمثلة على التصنيف أن تصنف محتويات دفاتر الإعارة من المكتبات المدرسية إلى كتب أدبية وكتب علمية.

6- تحليل وحدات التحليل : حيث عدد بيرلسون خمس وحدات أساسية في للتحليل هي: (الكلمة، الموضوع، الشخصية، المفردة، الوحدة القياسية أو الزمنية).

- الكلمة: وهي أصغر وحدة تحليل، كأن يقوم الباحث بحصر كمي للفظ معين له دلالته الفكرية أو السياسية أو التربوية، وهناك عدد من الدراسات التي أجريت وفق هذه الوحدات مثل دراسة رشدي خاطر للكلمات الشائعة في اللغة العربية والتي قام بإعدادها لغرض محوالأمية.
- والموضوع: وهو إما جملة أو أكثر تؤكد مفهوما معينا سياسيا أو اجتماعيا أو إقتصاديا.
- والشخصية: والإيجابية يقصد بها الحصر الكمي لخصائص وسمات محددة ترسم شخصية معينة سواء أكانت تلك الشخصية شخصا بعينه أو فئة من الناس أو مجتمع من المجتمعات حيث تحلل شخصية صاحب المحتوى وتدرس خصائصه والصفات السلبية.

[1] علي عبد الرحيم صالح وحسن الدليمي، البحث العلمي، مناهجه وأسسه، مرجع سابق، ص 168.

- المفردة: وهي الوحدة التي يستخدمها المصدر في نقل المعاني والأفكار إذا أراد الباحث أن يدرس مثلا موجودات المكتبة في جامعة ما، وذلك لتحليل الاهتمام النسبي الذي تمنحه المكتبة لكل موضوع من الموضوعات العلمية فإنه يقوّم الكتب المتوفرة في المكتبة في الميادين المختلفة مثل عدد الكتب في علم النفس وعدد الكتب في طرق التدريس وعدد الكتب في التربية الخاصة... إلخ وذلك لتحديد الأهمية التي توليها المكتبة لكل موضوع من تلك الموضوعات، والمنطق في هذه الحالة هو أن زيادة الكتب في ميدان ما ينبغي أن يعكس الأهمية التي تمنح لذلك الميدان على حساب بقية الميادين.

- الوحدة القياسية أو الزمنية : كأن يقوم الباحث بحصر كمي لطول المقال أو عدد صفحاته أو مقاطعه أو حصر كمي لمدة النقاش فيه عبر وسائل الإعلام أراد باحث مثلا ان يدرس الاهتمام النسبي الذي تمنحه وسائل الإعلام للموضوعات المختلفة فقسم الموضوعات التي تتناولها الصحافة إلى أقسام مثل الموضوعات السياسية والاجتماعية ... وغيرها ومن ثم قام بقياس المساحة التي تخصص لكل الموضوعات، فالمبدأ الأساس أعلاه هو أن الموضوعات المهمة تغطي بمساحة أوسع وتزداد المساحة التي تغطيها الموضوعات المختلفة بزيادة أهميتها لدى القراء، وبالتالي لدى المسؤولين عن تحرير الصحيفة.

7- تصميم استمارة التحليل: وهي الاستمارة التي يصممها الباحث ليفرغ فيها محتوى كل مصدر في حال تعدادها، بحيث تنتهي علاقته بعد ذلك بمصدر ذلك المحتوى وتحتوي استمارة التحليل على:

أ. البيانات الأولية.

ب. فئات المحتوى.

ج. وحدات التحليل.

د. عملية الملاحظات.

واستمارة التحليل أشبه ما تكون ببطاقة تسجيل المعلومات التي يصممها الباحث لتسجيل المعلومات التي يقتبسها من الدراسات السابقة كلا على حدة.

8- تصميم جداول التفريغ: ويفرغ فيها الباحث المعلومات من استمارات التحليل تفريغا كميا، وتعدد هذه الجداول بتعدد تساؤلات البحث وأهدافه.

9- وضع التعليمات: في كثير من الأحيان يتطلب تحليل المحتوى عدد من الباحثين للقيام بعملية تحليل الاستجابات التي قد تجمع من عينة كبيرة من الأفراد ولضمان موضوعية هؤلاء الباحثين ولزيادة درجة الاتقان فيما بينهم حول الأحكام الصادرة عنهم، ولتفرز نتائج تتمتع بقدر من الثبات ينبغي وضع معايير محددة وإرشادات واضحة لتحديد معاني وحدات التحليل وبنوده المختلفة في التصنيف المتفق عليه، وعلى الجميع الالتزام بتلك المعايير والارشادات أثناء قيامهم بمهامهم التحليلية والتي بنظر الكثيرين دليل عمل القائمين بعملية تحليل المحتوى لذا يجب أن يكون هذا الدليل على درجة كبيرة من الوضوح بحيث لا يترك فرصة للأحكام الشخصية أو الخروج عن تعليماته المقننة، وعليه يتوجب على الباحث التقييد بتلك التعليمات واتباعها بمنتهى الدقة تاركا آراءه الشخصية جانبا.

10. تفريغ محتوى كل وثيقة بالاستمارة الخاصة بها ثم تفريغ محتويات الاستمارات في جداول التفريغ المعدة لهذا الغرض.

11. تطبيق المعالجات الإحصائية اللازمة الوصفية منها والتحليلية.

12. سرد النتائج وتفسيرها.

ومن خصائص تحليل المحتوى ما يلي [1]:

- أنه يخص المواد اللغوية وغير اللغوية أي الصور التعبيرية أو المسموعة.
- أنه يهتم بالمحتوى الظاهر، بمعنى ما قيل صراحة في أي وثيقة، فتحليل محتوى برنامج حزب سياسي على سبيل المثال، هو العمل على استخراج أهم المواضيع أو الاتجاهات أو القيم أو الأهداف ... المعبر عنها صراحة في الوثيقة محل التحليل.
- أنه يمكن ان يتناول الرموز الساكنة مثل النصوص المكتوبة أو النصوص المتحركة من مثل الأفلام والموسيقى.
- أن الباحث يستعين بتحليل المحتوى إلى جانب تقنيات أو مناهج أخرى، فهو عبارة عن تقنية بحث إضافية تؤكد ما قد لا تستطيع مناهج وتقنيات أخرى الوصول إليه.

[1] علي عبد الرحيم صالح وعصام حسن الدليمي، البحث العلمي، مناهجه وأسسه، مرجع سابق، ص 170.

- أنه يخص بتحليل الوسائط - مهما كان شكلها- التي تحمل رسائل يمكن ملاحظة محتواها ومنه تحليلها.

- يعتبر أسلوب تحليل المحتوى أحد أساليب البحث العلمي الشائعة، ويهدف هذا الأسلوب إلى التعرف بطريقة علمية منظمة على اتجاهات المادة التي يتم تحليلها، وكذلك الوقوف على خصائصها بحيث يتم كل ذلك بعيدا عن الانطباعات الذاتية أو المعالجات العشوائية (الزايدي، 2010).

- يمكن استعماله في تحليل المضامين الفعلية للعديد من الظواهر السلوكيـــة والاجتماعيـــة والسياسية والإعلامية في المجتمعات الإنسانية، لذا فهو ذو فائدة كبيرة للمجتمع ككل (عبيدات وآخران، 1999، ص 49).

- منهج سهل التطبيق بسبب وفرة المواد والدراسات الميدانية والوثائق والإحصاءات الرسمية في تحليل الظاهرة المراد دراستها (عبيدات وآخران، 1999، ص 49).

- لا يحتاج الباحث إلى الاتصال بالمبحوثين لإجراء التجارب أو مقابلات وذلك لأن المادة المطلوبة للدراسة متوفرة في الكتب أو الملفات أو وسائل الإعلام المختلفة.

- لا يؤثر الباحث في المعلومات التي يقوم بتحليلها فتبقى كما هي قبل وبعد إجراء الدراسة.

- هناك إمكانية لإعادة إجراء الدراسة مرة ثانية ومقارنة النتائج مع المرة الأولى لنفس الظاهرة أو مع نتائج دراسة ظواهر أخرى (عليان وغنيم).

يعتمد تحليل المضمون في تقسيماته على فئات التحليل أي بتصنيف المادة حسب مضمونها وعلى أن تكون هذه الفئات محددة بوضوح.

يتم تحديد وحدات التحليل (Unités d'analyses) باختيار أصغر عنصر ستصب عليه الدراسة، قد يتعلق الأمر بكلمة، رمز، صورة، موضوع، مشهد.

وحدة التحليل أصغر مقطع يمكن تحديده في الوثيقة، تمكّن من تحديد المعاني الكامنة فيها وتمثل بذلك عنصرا من العينة التي سيسلط عليها مباشرة التحليل.

وهي مستويان اثنان :[1]

[1] لمياء مرتاض نفوسي، تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية، دار هومة، الجزائر، 2016، ص 162.

أ- وحدات التسجيل : (Unités d'enregistrement)

وهي أصغر جزء في المحتوى يتم عليه القياض، " ويعبر ظهوره أو غيابه وتكراره عن دلالة معينة في رسم نتائج التحليل ".

كتحديد الكلمات أو العبارات التي تتكرر وقد يتعلق الأمر بالكلمة أو الجملة أو الفقرة.

ب- وحدات السياق : (Unités de contexte)

وحدات السياق هي "وحدات لغوية داخل المحتوى تفيد في التحديد الدقيق لمعاني وحدات التسجيل التي يتم عليها القياس"، حيث ستضفي معنى جليا في الوثيقة قيد التحليل.

ووحدات السياق أكبر من وحدات التسجيل، فإذا اعتبرنا الكلمة هي وحدة التسجيل، تكون الجملة هي وحدة السياق وإذا كانت الجملة هي وحدة التسجيل، تتحول الفقرة هي وحدة السياق، وإذا كانت الفقرة هي وحدة التسجيل، تتحول الفكرة إلى وحدة السياق.

والكلمة لوحدها لا معنى لها خارج الجملة، فالفقرة، فالفكرة.

إذا أخذنا على سبيل المثال كلمة " الحركات التحريرية " كوحدة تسجيل، فإن لها معنيان اثنان حسب السياق الذي تستخدم فيه.

فوحدة التسجيل هذه ككلمة تختلف من خطاب إلى آخر، من سياق إلى آخر، فهي تعني الكفاح الذي يقوم به الشعب المستعمر ضد المستعمر، هذا عندما نحددها في وحدة السياق الخاصة بخطابات الحركات التحريرية المناهضة للاستعمار.

أما إذا أخذنا نفس وحدة التسجيل ووضعناها في سياق آخر ألا وهو خطابات الدولة المستعمرة، فإنها تأخذ منحنى آخر : ستأخذ معنى حركات عدوانية وحتى إرهابية.

فنفس الكلمة تأخذ معان مختلفة حسب السياق الذي توضع فيه وهكذا يمكن كذلك استخراج صورة المرأة في السينما الأمريكية من خلال ظهورها المباشر في عينة من الأفلام سلط الباحث الضوء عليها كوحدة تسجيل من خلال الأدوار التي تؤديها.

تنقسم وحدات التحليل إلى:

1. **وحدات اللغة :**

تشمل " الكلمة والجملة والفقرة ممثلة عناصر البناء اللغوي للمحتوى"

الكلمة كأصغر وحدة هي سهلة الترميز غير أنها لا تكفي في كثير من الأحيان لذا يتم اللجوء إلى الوحدات الأكبر: الجملة فالفقرة، غير أن هاتين الأخيرتين يصعب ترميزها لذلك، يتم وضعهما في حيز، في اتجاه ما لتسهيل هذه العملية.

وتحديد هذه الوحدة أو تلك يرجع إلى كفاءة الباحث ومهارته في التحكم في المراحل المختلفة لتحليل المحتوى.

2. وحدات الفكرة :

هي من أكثر الوحدات استخداما تفيد الفكرة "في تحديد الاتجاهات والأحكام التي تقع على محتوى الإعلام، ولأنها الوحدة التي تحكم تناول الكاتب للوحدات الأخرى".

فمن خلال الكلمة، الجملة والفقرة يتم تحديد الفكرة العامة التي تحوي المعنى الذي سيستخرج من الوثيقة.

3. وحدات الشخصية:

يتم تحديد هذه الوحدات عندما يتعلق الأمر بتحليل محتوى الأعمال الأدبية لتصنيف الشخصيات التي تدور حولها الوثيقة حسب بعض الخصائص والمميزات، كشخصية الكوبوي (Cow-boy) في أفلام الواستارن (Western) الذي يبدو فيها الأول كإنسان مسالم دخل العالم الجديد باحثا فقط عن لقمة العيش أما الهنود الحمر فهم الذين يظهرون في السينما الأمريكية كعدوانيين، همجيين، مغتصبين.

- **قياس الوحدات:**

رغم كل التطورات التي عرفها تحليل المحتوى، بالرغم من أنه تجاوز تحليله الخصائص الظاهرة والكمية، إلا أنه ما يزال كميا أساسا غير أن ذلك لا ينفي وجود مستوى ثان للقياس إذا يكون القياس بطريقتين اثنين : إما بطريقة كمية (حساب الوحدات) أو بطريقة كيفية (تقدير الوحدات).

أ- حساب الوحدات:

كما يسمى الأسلوب الكمي في تحليل المحتوى (Analyse quantitative de Contenu) بوحدات العد ويتم في هذه المرحلة تحديد المقياس المادي أو المقاييس المادية التي سيتم على أساسها القياس.

وهناك أربع طرق للقياس الكمي:

1- اكتشاف إن كانت الفئات أو الوحدات موجودة أو غير موجودة.

2- التكرار.

3- مساحة الفئات أو الوحدات المختارة.

4- قياس درجة الشدة التي تظهر بها الوحدات أو الفئات في المحتوى.

وهذا ما يسمى بالكم المتمثل أساسا في قياس المساحة المخصصة لكل تسجيل بهذه الطريقة، يمكن حساب المساحة أو الحيّز الذي يحتله موضوع في جريدة ما، بالسنتيمتر المربع، بعدد الأسطر أو الأعمدة، استنادا على حدود دنيا وحدود عليا

4-درجة شدة الوحدات أو الفئات:

أما استخدامنا لطريقة القياس الرابعة فيبرر بأننا في صدد التأكد من كثافة أو شدة فئة الاتجاه لرأي ممثل حزب سياسي معارض للسياسة الاقتصادية التي ينتهجها النظام الحاكم مثلا.

ليكن، فانتهاج طريقة دون أخرى أو تبني أكثر من طريقة للعد في الدراسة الواحدة مرتبط كل الارتباط بمشكلة البحث، الهدف منه والفرضيات التي قام الباحث بصياغتها.

ولتمثيل أكثر صدقا للمحتوى، يمكن اللجوء إلى استخدام عدة طرق للقياس في الدراسة الواحدة.

ب- تقدير الوحدات:

انصبت الدراسات الأولى في تحليل المحتوى على التحليل الكمي لمحتوى المواد محل الدراسة، إذ إن حتى التعريفات الأولى لتحليل المحتوى كانت تؤكد على الطابع الكمي، كعملية تصنيف للفئات بشكل كمي بالرغم من دقة التحليل الكمي والبيانات المستخرجة على هذا الأساس، إلا أنها لا تمنح للباحث سوى بيانات جزئية لا تلم بالظاهرة محل الدراسة بشكل كلي بل يمكن أن تعتبر هذه النتائج الكمية كمرحلة أولية تليها مرحلة أكثر تعمقا ومحاولة لتفسير الظاهرة ألا وهي مرحلة القياس الكيفي.

وهنا يظهر تياران اثنان كما كان الحال في تطور العلوم الاجتماعية عند إدراكها بأن النتائج الكمية لأي دراســـة مــا هي إلا تفسير جزئي للظاهرة المدروسة : ممثلوالتيار الكمي والمدافعون عنه نظرا لضوابطه وصرامته العلمية التي تخضع لمؤشرات إحصائيــة دقيقــة وقولهم إن التحليل الكيفي لا يخضع لضوابط علمية صارمـــة غير التفسير الذاتي للبـــاحث، والمنادون بضرورة إضافة التحليل الكيفي عند القيام بتحليل مضامين نصوص أووثائق (مكتوبة، سمعية وسمعية بصرية) لربط النتائج بأبعادها وزواياها المختلفة التي عي بالتأكيد بحاجة ولفهم أعمق من مجرد عرض للنتائج الكمية.

يمكن اللجوء في ميدان البحث الكيفي إلى وحدات الدلالة ولكن ليس بطريقة كمية، وهو ما يسمى بتقدير الوحدات، أو وحدات الوصف أو تحليل المحتوى الكيفي (Analyse quantitative de Contenu).

واختيار طريقة عد معينة مرتبط مع ما حدده الباحث في أهداف الدراسة وفرضياتها.

1. حضور أو غياب الوحدات أو الفئات:

إذا كـــان الهدف من الدراسة هو رصد اتجاه صحيفة معينة، فإن التركيز على وحدات أو فئات التحليل التي تكررت في المحتوى لا يكفي في الدراسة فعلى الباحث أن يلجأ إلى طرق أخرى لتحديد اتجاه المحتوى فالتكرار لا يمكن إلا من تحديد سمات المحتوى ومتغيراته الداخلية، تستخدم الطريقة الأولى لتحديد ما إذا كانت الفئات أو الوحدات التي تم اعتبارها كوحدة للقياس حاضرة أو غائبة في المادة قيد التحليل وهذه مسألة يسهل التحقق منها وحتى غياب الفئات المفترض ظهورها في الرسالة له دلالة خاصة سيبحث الباحث في مرحلة ثانية عن أسباب عدم ظهورها.

2. التكرار :

أما إذا اعتمدنا التكرار (Fréquence) كطريقة للقياس الكمي، فيعني ذلك بكل بساطة ان العملية تتمثل في تسجيل عدد مرات ظهور هذه الوحدة أو تلك وهو حال اعتماد الباحث على الوحدات أو الفئات كوحدة عد في حالة تكرار ظهور فئة القيم في خطاب رئيس دولة ما، أما بالنسبة لوثائق المكتوبة، فتتكون وحدات العد عادة من الكلمة، الجملة أو المقال في حد

ذاته في حالة تحليل مادة إعلامية مثلا يرتكز هذا الاختيار أو ذلك على مبدأ أن أهمية الظاهرة هي في علاقة وطيدة بتكرار ظهورها.

3. المساحة :

أما في حالة اعتمادنا على المساحة (Surface) أو المدة (Durée) التي تحتلها الفئات أو الوحدات المختارة في المحتوى، فيشير الأمر إلى " كل ظهور لوحدة الدلالة، إلى المكانة التي تحتلها هذه الأخيرة. يستعمل هذا الإجراء بصفة خاصة أثناء دراسة وسائل الإعلام "

أثناء تحليل المحتوى نقوم بإعداد فئات تحليل المحتوى للتمكن من جمع كعطيات دالة بالنسبة إلى شكلة البحث والمتواجدة في وثائق هذه الوثائق يتم انتقاؤها بعد الاطلاع على أدبيات المتصلة بالموضوع بعد ذلك يتم الانتقال إلى اهتبار الوحدات التي نريد انتقاؤها في هذه الوثائق، ونوع المواد التي سنعمل عليها، سواء كانت كمية أو كيفية، بهذه الكيفية نصل إلى إقامة فئات تحليل المحتوى المستعملة في إعداد ورقة الترميز أو نظام من البطاقات.

إن فترة اختيار الفئات مهمة جدا قبل تناول الدراسة الشاملة للوثائق فكلما كان عملنا جيدا أثناء أخذ المعلومات، كلما كان بإمكاننا استخراج كل ثراء الوثائق المنتقاة والإجابة عن مشكلة البحث لهذا ينبغي أن تكون الفئات محددة بدقة إلى درجة أننا بسهولة إلى وجودها في الوثائق المصنفة والتي تم جردها، تعتبر هذه الفئات بمثابة الدلائل (Guides) في البحث عن المعلومات شأنها في ذلك شأن الأسئلة عند استجواب الأشخاص.

تعتبر الفئات بمثابة عناصر دالة في الوثائق التي نريد تسجيلها قبل تثبيتها نهائيا يمكننا أن نستعين أولا بالاطلاع على الفئات المستعملة عادة لتحليل المحتوى لكي نكون فكرة عما هو ممكن استخلاصه من وثيقة ما نلجأ إلى الأصناف الستة الموالية من الفئات والتي تستخدم عادة في تحليل المحتوى [1].

إن طريقة العمل المعهودة هي من النوع الكمي إننا نتحدث في هذه الحالة عن وحدات العد إن وحدات العد تحدد بدقة وتضبط طرق حساب العناصر المنتقاة من الفئات سنأخذ في

[1] موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، مرجع سابق، ص 278

الاعتبار عند حسابنا لها التكرار والكم فيما يتعلق بالتكرار تكمن العملية في تسجيل عدد مرات ظهور هذه الوحدة أو تلك ينبغي أن نتأكد من أن كل وحدة تتضمن نفس الوزن والدلالة بالنسبة إلى مشكلة البحث، وإلا فإن الحساب الذي يقترح أو يفرض وحدات قابلة للمقارنة يصبح مجرد عملية خيالية أما فيما يخص الكم فنشير فيما يتعلق بكل ظهور لوحدة الدلالة إلى المكانة التي تحتلها هذه الأخيرة يستعمل هذا الإجراء بصفة خاصة أثناء دراسة وسائل الإعلام هكذا نستطيع حساب المساحة (الحيز) التي يحتلها موضوعا معينا في جريدة ما (بعدد الأسطر، أو بالأعمدة) أو المدة أو الوقت (بالدقائق مثلا) الذي يمنحه أو يخصصه الراديو أو التلفزيون لنفس الموضوع.

مزايا عملية تحليل المحتوى أو تحليل المضمون [1]:

تمتاز عملية تحليل المحتوى أو تحليل المضمون بأنها : توفر للباحث مصدرا، أو مصادر للمعلومات يمكنه الرجوع إليها في أي وقت، أو أية مرحلة من مراحل إنجاز بحثه، كما يمكن للباحث من خلال دراسته، وتحليله للمحتوى، أو المضمون من التعرف على بعض الاتجاهات، والقيم والآراء التي يتبناها، أو ينادي بها الشخص أو الأشخاص موضوع البحث، وهذه الأمور قد لا يتمكن الباحث من الحصول عليها عن طريق الاتصال المباشر مع المعنيين بها لوجود تحفظات، أو موانع لديهم، كما تمتاز عملية تحليل المحتوى أو تحليل المضمون بأن إمكانية التحيز فيها أقل مما هي عليه أدوات جمع البيانات الأخرى، وذلك كون عملية التحليل عملية كمية بالدرجة الأولى.

سلبيات عملية تحليل المحتوى أو تحليل المضمون :

بالرغم من إيجابيات عملية تحليل المحتوى إلا أنه تعتريها بعض السلبيات التي يفترض في الباحث الانتباه إليها، وعدم الوقوع بها ليكون بحثه بحثا علميا جيدا، ومن هذه السلبيات: احتمالية توّصل الباحث إلى استنتاجات أو أحكام خاطئة، وأحيانا قد تكون الوثائق المتوافرة في يد الباحث محدودة، وغير شاملة لجوانب الموضوع المبحوث، مما يؤثر سلبا على عملية

[1] عمر محمد عبد الله الخرابشة، أساليب البحث العلمي، دار وائل للنشر والتوزيع، 2012، ص 286.

تعميم النتائج، كما أن الباحث قد يفشل في تطبيق عملية التحليل بسبب غياب الوضوح والدقة في عملية تصنيف الفئات، الأمر الذي يؤثر بدوره على عملية تحديد وحدات التحليل.

وقد تكون بعض الوثائق التي يقوم الباحث بتحليلها ممثلة للوضع المثالي، فعلى سبيل المثال إذا ما قام باحث بتحليل محتوى الدستور في دولة ما، يجد أن فقراته تعزز مفاهيم : الحرية والمساواة والعدالة، ولكن واقع الحال قد يكون غير ذلك، وقد يكون مناقضا له تماما، وقد يصل الباحث من تحليله للمحتوى إلى استنتاجات خاطئة، وبعيدة عن الواقع كون هذه الاستنتاجات قد تتأثر بشخصية الباحث، أو أفكاره الشخصية، أو معتقداته، فضلا عن صعوبة أو عدم تمكن بعض الباحثين من الاطلاع على بعض الوثائق المهمة، لسبب أو لآخر قد يتمثل في سرية هذه الوثائق أو خطورتها، وقد تكون بعض الوثائق محرفة، أو مزورة، فيؤدي تحليلها إلى التوصل لاستنتاجات تتناقض مع الحقيقة.

المحور الثالث
مراحل البحث العلمي

1- ماهية البحث العلمي ومراحل إعداده:

لقد أصبح البحث العلمي معطى أساسي وجوهري لتقدم وتطور المجتمعات بمقدار ما تزداد وتيرة الابتكار العلمي وعدد الباحثين المؤهلين بقد ما يزداد الازدهار المادي والمعنوي وانعكاساته على مستوى الدولة والمجتمع لا يمكن اكتشاف المعرفة العلمية والوصول إلى حقائقها وفروضها وقوانينها دون وجود حاجة اجتماعية تدفع العلماء والاختصاصيين للتفتيش عنها والبحث عن حقيقتها فالعلماء والاختصاصيون لا يقومون بالبحوث والدراسات العلمية دون وجود مشكلة طبيعية أو اجتماعية يعاني منها المجتمع وتحتاج إلى حلول فعالة وسريعة للقضاء عليهـــا والتخلص من آثارهـــا السلبية والمخربـــة ولكن حل المشكلة الطبيعيـــة أو الاجتماعية لا يتم إلا من خلال دراستها دراسة علمية وموضوعية، أي عن طريق البحث العلمي والفحوصات والتجارب العقلانية والمنهجية والمختبرية أو المعملية أو التجريبية [1]وللبحث العلمي وظائف قسم على أساسها إلى بحوث نظرية وتطبيقية وتقويمية وصنف حسب مناهجها إلى كمية وكيفية وعادة ما تكون البحوث الناجحة تلك التي تجمع بين النظري والتطبيقي في نوع من التفاعل الدائري بين المعطيات والبيانات النظرية والفكرية (المنهج الاستنباطي) والمعطيـــات الإمبريقية أي الميدانية باستعمـــالنا لأدوات البحث كالملاحظـــة، والمقابلة، والاستبيان والعينة ... الخ أي (المنهج الاستقرائي) يحاول الباحث في هذه المعادلة أن ينفصل مؤقتا عن الإيطار النظري ليعود إليه ثانية للمصادقة على المعطيات والبيانات المجمعة في الميدان رغم أن العلوم الاجتماعية لم تستطع لحد الآن اكتشاف القوانين السببية الثابتة التي تعرفها العلوم الطبيعية ولم تتمكن من بناء وتكوين القوانين الواضحة التي تستطيع تفسير ظواهرها والأشياء التي تدرسها تفسيرا منطقيا وعلميا وذلك لصعوبة حقولها الدراسية وكثرة العوامل والمتغيرات التي تؤثر فيها ودراستها لجوانب المجتمع المختلفة التي يلعب فيها الإنسان الدور الأساسي والمهم في عملية تنظيمها وتحديد

[1] إحسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص 12.

قوانينها ونشاطاتها فهي تستطيع وضع التعميمات السببية وليس القوانين السببية، فالعلم الاجتماعي يستطيع القول بأن الحادثة أ تولد الحادثة ب ولكنه لا يستطيع التكهن على أن الحادثة أ يجب أن تولد الحادثة ب طالما أن وقوع الحوادث التي تكمن في القانون تستلزم وجود نظريات ثابتة والعلوم الاجتماعية في الوقت الحاضر تفتقد إلى مثل هذه النظريات لهذا تختلف التفسيرات السلبية للعلوم الاجتماعية عن تلك التي تطرحها العلوم الطبيعية طالما أن العلوم الطبيعية نظريات ثابتة تستطيع تفسير الظواهر والحوادث تفسيرا علميا [1] لذلك ارتأينا أن نركز جهودنا حول البحث العلمي ونحلل أبعاده ونبسط مراحله وأنواعه فبإمكاننا تمييز البحث في العلوم الإنسانية وفقا لثمـــانية مقـــاييس هي : حسب القصد من البحث، هناك البحث الأساسي والبحث التطبيقي، وحسب نوع المعطيات المتحصل عليها وهناك البحث الكمي والبحث الكيفي، حسب الفترة الزمنية المعتبرة، هناك البحث المتزامن والبحث المتعاقد، وحسب المجال الإقليمي المأخوذ بعين الاعتبار حيث يوجد البحث المحلي، الجهوي، الوطني، الدولي والعالمي، وحسب المجال المحدد رمزيا، وفي هذا الإيطار يوجد أساسا البحث المقارن وحسب موقع ومكان جمع المعطيـــات، إذ يوجد البحث الميداني والبحث في مخبر، أو البحث الذي يجري على وثـــائق وحسب الأفراد والوحدات المنتقـــاة، حيث نجد البحث الشامل أو بالمعاينة أو المنوغرافي، وحسب ميدان تخصص الباحثين والباحثات وطرق تعاونهم إذا ما كان هناك تعاون، وهناك البحث التخصصي والبحث المتعدد التخصصات والبحث المتداخل التخصصات والبحث العابر للتخصصات، وحسب هدف البحث، هناك البحث الوصفي، البحث التصنيفي، البحث التفسيري والبحث الفهمي إن كل البحوث يمكن أن تميز بواحدة من هذه المقاييس الثمانية [2] على أية حال، وحسب وجهة نظرنا، فإذا كانت هناك تقسيمات وأنواع عديدة للبحوث العلمية فأشهرها هوتقسيمها إلى قسمين رئيسيين، هما :

[1] إحسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص 24.
[2] موريس أنجرس، مرجع سابق، ص 93.

1. **بحوث علمية تطبيقية**: هي البحوث التي تهدف إلى تحديد العلاقات بين جزئيات الظاهرة واكتشافها واختبار النظريات والفروض، بهدف استخدام النتائج العلمية في المجال العملي وتعد البحوث الميدانية والتربوية والاجتماعية نموذجا بارزا لهذا القسم من البحوث.

2. **بحوث أساسية أو نظرية**: وهي البحوث التي تعتمد على الفكر والتحليل المنطقي والمادة المتوفرة في المكتبات، بهدف الوصول إلى الحقائق أو المبادئ الرئيسية والكشف عن النظريات، وتطور أفكار ومفاهيم نظرية، ومحاولة الوصول إلى تعميمات، يتضح لنا أن هذا النوع من البحوث لا يمكن في الغالب تطبيق نتائجه في المجال العلمي وإنما يعني اكتشاف حقائق ونظريات جديدة، وهو بذلك يساهم في نمو المعرفة وتحقيق فهم أشمل وأعمق لها[1]، تحت سؤال : علوم سياسية أم علم سياسة ؟ أكد محمد ناصر مهنا [2] على أن هناك طريقتين أساسيتين في البحث في أي علم من العلوم هما طريقة الاستنباط وطريقة الاستقراء وكلتا الطريقتين تستخدمان في علوم السياسة :

1. **طريقة الاستنباط :** يبدأ البحث بموجب هذه الطريقة بالتدرج من الأعم إلى الأخص فيقوم بفرض مبادئ على أساس أنها صحيحة ثم ينتقل منها عن طريق الترتيب المنطقي المتسلسل إلى مبادئ فرعية، كأن يفترض الباحث أن نظرية فصل السلطات ضرورية لنظام الحكم ثم ينتقل من تلك النظرية العامة إلى نظريات جزئية تتفرع منها وتقوم عليها دراساته لمختلف فروع الحياة السياسية المتعلقة بالموضوع.

2. **الطريقة الاستقرائية :** يتدرج الباحث بموجب الطريقة الاستقرائية في بحثه بالصعود من الأخص إلى الأعم فهو يلاحظ هنا الوقائع الفردية المتعددة ليستخلص منها المبادئ العامة التي يجب أن تحكمها كأن يدرس الباحث علاقة القاضي بالمنفذ لأحكامه ثم علاقة القاضي بالمشرع وعلاقة المشرع بالحاكم ثم يستخلص من تلك الدراسات الجزئية أن مبدأ الفصل بين السلطات ضروري لنظام الدولة.

وفي أغلب العلوم نجد أن البحوث تجمع بين الطريقتين فيبدأ البحث بدراسة الوقائع المتعددة والتيارات السياسية المختلفة (الطريقة الاستقرائية) ثم يستخدم الاستنباط المنطقي

---

[1] وائل عبد الرحمان، التل، ص 15.

[2] محمد ناصر المهنا، علوم سياسة (الأصول والنظريات) مؤسسة شباب الجامعة، 2009، الإسكندرية، ص 07.

لإيجاد تفسير جامع شامل لهذه الظواهر المختلفة، وتوجد مذاهب متعددة في تحليل الظواهر والأحداث السياسية: المذهب الفلسفي في دراسة السياسة، المذهب الاجتماعي، المذهب التاريخي والمذهب القانوني، يمثل البحث العلمي مرتكزا محوريا للوصول إلى الحقائق العلمية، ووضعها في إطار قواعد أو قوانين أو نظريات علمية كجوهر للعلوم، خاصة وأن العلم مدركات يقينية مؤكدة ومبرهن عليها كتصديق مطلق، ويتم التوصل إلى الحقائق عن طريق البحث وفق مناهج علمية ودقيقة ومنظمة واستخدام أدوات ووسائل بحثية، عرفه أحمد بدر [1] في كتابه أصول البحث ومناهجه على أنه وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم الدقيق، الذي يقوم به الباحث، بغرض اكتشاف معلومات أو علاقة جديدة، بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا، على أن يتبع في هذا الفحص والاستعلام الدقيق، خطوات المنهج العلمي إنه فن هادف وعملية لوصف التفاعل المستمر بين النظريات والحقائق من أجل الحصول على حقائق ذات معنى وعلى نظريات ذات قوى تنبؤية، هو محاولة لاكتشاف المعرفة والتنقيب عنها وتنميتها، وفحصها وتحقيقها بتقص دقيق، ونقد عميق، ثم عرضها مكتملا بذكاء وإدراك، يسير في ركب الحضارة العالمية ويساهم فيه إسهاما إنسانيا حيا شاملا [2]، البحث العلمي عملية تقص منظمة بإتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية بغرض التأكد من صحتها وتعديلها أو إضافة الجديد لها كما أنه وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم الدقيق الذي يقوم به بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديد بالإضافـــة إلى تطوير أو تصحيح المعلومـــات الموجودة فعلا، على أن يتبع في هذا الفحص والاستعلام الدقيق خطوات المنهج العلمي، واختيار الطريقـــة والأدوات اللازمـــة للبحث وجمع البيانات والمعلومات الواردة في العرض بحجج وأدلة وبراهين ومصادر كافيـــة، وهو كذلك نشاط علمي منظم وطريقة في التفكير واستقصاء دقيق يهدف إلى اكتشاف الحقائق معتمدا على مناهج موضوعية من أجل معرفة الترابط بين هذه الحقائق واستخلاص المبادئ العامة والقوانين التفسيرية ويستنتج من ذلك ان البحث العلمي يثير الوعي ويوجه الأنظار إلى المشكلة المراد دراستها أو معالجتها بحثيا، باختصار يمكن القول

[1] أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، الكويت وكالة المطبوعات، 1973، ص 18.
[2] د. ثارية عبد الفتاح ملحس، منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين، بيروت، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني، 1960، ص 24.

أن البحث العلمي هو مجموع الطرق الموصلة إلى المعرفة الحقيقية وفي العادة يطلق اسم الباحث على الشخص الذي يبحث عن الحقيقة العلمية، ويعتمد البحث العلمي على مناهج متعددة البحث العلمي حزمة من الطرائق والخطوات المنظمة والمتكاملة تستخدم في تحليل وفحص معلومات قديمة، بهدف التوصل إلى نتائج جديدة، وهذه الطرق تختلف باختلاف أهداف البحث العلمي ووظائفه وخصائصه وأساليبه، فليس من اليسير أن نحضر كل التعريفات على مفهوم البحث العلمي، حيث تعددت تلك التعريفات وتنوعت، تبعا لأهدافه ومجالاته ومناهجه، لكن معظم تلك التعريفات تلتقي حول تأكيد على دراسة مشكلة ما بقصد حلها، وفقا لقواعد علمية دقيقة، وهذا يعطي نوعا من الوحدة بين البحوث العلمية رغم اختلاف حيادتها وتعدد أنواعها وقد تناول العديد من الباحثين مفهوم البحث العملي كما اختلفت مداخلهم وتباينت اتجاهاتهم حول هذا المفهوم، فكل واحد منهم قد نظر إليه من زاوية خاصة وحسب ميوله وقناعاته العلمية، خلاصة لما سبق البحث العلمي عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى (الباحث) من اجل تقصي الحقائق في مسألة أو مشكلة معينة تسمى (موضوع البحث) باتباع طريقة علمية تسمى (مناهج وأدوات البحث) بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشكلات المماثلة تسمى (نتائج البحث).

2- مراحل البحث العلمي :

السياسة من الظواهر الاجتماعية التي تشترك مع الظواهر الاجتماعية الأخرى في الخصائص، مع احتفاظها وسمات خاصة، والظواهر السياسية منتشرة على المستوى الشعبي، فضلا عن انتشارها على المستوى الرسمي، لذا فهي تتطلب التحليل الاجتماعي بوصفها ظاهرة اجتماعية، وقد انشغل الفكر البشري على مر العصور بتناول قضية السياسة لارتباطها ارتباطا وثيقة بمختلف جوانب الحياة الإنسانية، فهي مرتبطة بنظام الحكم والسلطة وكيفية ممارستها، وحقوق وواجبات الأفراد تجاه الحكومة والدولة والمجتمع [1]، فمهما كانت طبيعة الموضوع الاجتماعي أو السياسي الذي نعالجه، ومهما كانت أساليب البحث المستخدمة ليس من شك أنه كلما تعلمنا بشكل أكثر دقة الطرق والإجراءات التي نفهم بها

[1]شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي، الدار المصرية اللبنانية، ط 2، 2001، ص9.

الواقع الاجتماعي والسياسي، ساعدنا ذلك أكثر على تغيير هذا الواقع بحيث يكون أكثر إتباعا لحاجتنا المختلفة، ولهذا تواجهنا في الدراسة المنهجية السياسية المتسقة مع الإطار النظري الأشمل الذي افترضنا استخدامه في تحليل الواقع السياسي الاجتماعي [1]، عند دراسة أي موضوع اجتماعي أو سياسي دراسة علمية منظمة يعتمد الباحث على مجموعة من الأساليب المنظمة في تسجيل المعلومات ووصف الأحداث بإتباع خطوات البحث المألوفة، ويرى العديد من الكتاب بأن مراحل إنجاز البحوث عموما، وينطبق ذلك على البحوث النوعية وهي: 1 – مرحلة التفكير، 2 – اختيار موضوع البحث وصياغة مشكلته وعنوانه، 3 – تحديد أهمية البحث وأهدافه، وفرضياته، 4 – تعريف المفاهيم والمصطلحات، 5 – تحديد حدود ومجالات البحث الزمنية والمكانية والبشرية، 6 – تحديد استراتيجية البحث وعينته، 7 – التعريف بالدراسات السابقة، ويسمى البعض هذه المرحلة بالإطار النظري، 8 – اختيار وسائل مناسبة لجمع البيانات وتأمين متطلباتها، 9 – جمع البيانات وتنظيمها وترميزها، 10 – تحليل البيانات، 11 – استنباط النتائج والخروج بعدد مناسب من التوصيات والمقترحات، 12 – إنجاز التقرير النهائي للبحث إن هذه الخطوات متداخلة فيما بينها بحيث لا نستطيع ان نقول بأنه لابد من أن ننجز الخطوة الأولى وبعد ذلك نستطيع البدء في الخطوة الثانية، فقد يتمكن الباحث بوضع أسئلة الاستبيان وبنفس الوقت يبدأ بجمع المعلومات عن الدراسات السابقة من مصادر محددة في المكتبة إلا أنه وعلى الرغم من ذلك، فإن هناك إطارا عاما لتسلسل هذه الخطوات، فمما لا شك فيه أن الباحث لن يستطيع أن يحلل المعلومات ويفسرها قبل أن يقوم بجمعها ولن يستطيع الوصول إلى أي نتيجة أو توصية إلا بعد أن يقوم بتحليل المعلومات المجمعة.

البحث العلمي معرفة متسلسلة يشترط في أهدافه الوضوح، الواقعية والتحديد، وينبغي أن يتسم البحث بالنظامية، أي أن إجراءاته يكمل بعضها البعض الآخر بهدف الوصول إلى النتائج ذات الصلة بموضوع البحث لذا ينبغي على الباحث تثبيت خطوات البحث المطلوبة، حيث تبدأ بتحديد واضح لمشكلة البحث، ثم وضع الفرضيات المرتبطة بالمشكل، ثم تحديد أسلوب جمع البيانات والمعلومات المطلوبة لبحثه وتحليلها، وعلى هذا الأساس فإن الباحث

[1] د. محمد علي محمد، مرجع سابق، ص 459.

سيتمكن من هدف أو أهداف البحث والغايات التي يسعى إلى تحقيقها بصورة واضحة والأهم من كل هذا فإن الباحث سيتمكن من أن يؤطر البحث في حدود موضوعية وزمنية مكانية واضحة المعالم، وأن يتجنب الباحث التخطيط والمتاهة في أمور لا تخص بحثه أو موضوعه.

لا يمكن للباحث التوصل إلى حقيقة الظاهرة التي يدرها دون القيام بأسلوب منظم للتفكير يعتمد على الملاحظة العلمية، والحقائق، والبيانات، لدراسة الظواهر المختلفة بشكل موضوعي، بعيدا عن الميول والأهواء الشخصية، للوصول إلى حقائق علمية، يمكن تعميمها، والقياس عليها فالبحث العلمي يتسم بـــأنه نشاط أكثر انتظاما موجهـــا نحو اكتشـــاف الجديد وتطوير جهاز معرفي منتظم فهو يعتمد على التحليل النقدي للفروض، يهدف إرساء علاقة سببية، والتي ينبغي أن تخضع للاختبار في مقابل الحقيقة الموضوعية، ومن الممكن أن يكون هدفها إما صياغة نظرية أو تطبيق النظرية مما يؤدي إلى التنبؤ، وأخيرا التحكم في الأحداث التي تعتبر نتائج تصرفات وأسباب محددة فهذه الخطوات مهما بدت متسلسلة بترتيب معين، إلا أن هذا الترتيب ليس جامدا ومفروضا فهذا يعني أننا عند تحليلنا لعملية التفكير في شكل خطوات البحث إنما نقصد فقط إلقاء الضوء على طريقة التفكير في البحث من زواياه المختلفة، ولا نقصد أن تكون هذه العلمية مجزأة.

وقد تعددت مداخيل العلماء في ترتيب هذه الخطوات فمنهم من أشار إلى أن الباحث الكفء عليه أن يحدد المشكلة الجديرة بالدراسة، كما يستطيع ان يحدد أدوات البحث لكي يصل إلى حل مناسب لهذه المشكلة، ويستطيع كذلك أن يحدد الأسئلة التي تقيد إجاباتها في حل مشكلة البحث، وهل سيقوم الباحث بإجراء البحث بمفرده ؟ أم بمساعدة آخرين ؟ فاختلفت مداخيل الدراسين وتباينت وجهات نظرهم في تعريف البحث العلمي: فأكد البعض منهم على أنه عملية منظمة تهدف إلى دراسة ظاهرة أو مشكلة ما يواجهها أفراد أو شيوعها، عبر اختبارات حادة ودقيقة وأمنيـــة لفرض أو عدة فروض تمكنه من التوصل إلى نتـــائج مهمة تقدم حلا أو عدة حلول للظاهرة أو المشكلة، وتقبل التعميم.

ونظرا لتعدد التعاريف واختلافها نخلص بدورنا على أن البحث العلمي عملية تقصي منظمة يتبع فيها أساليب ومناهج علمية محددة للحقـــائق العلمية بغرض التأكد من صحتهـــا

وتعديلها أو إضافة الجديد لها، كما هو نشاط علمي منظم في التفكير يهدف إلى اكتشاف العلاقة السببية بين المتغيرات المتحكمة في شأن مسألة أو مشكلة معينة ومعرفة الترابط فيما بينها لاستخلاص القوانين التفسيرية لها.

نستنتج من هذا أن البحث العلمي عملية فكرية منظمة يقوم الباحث من اجل تقصي الحقائق حول موضوع بحث بإتباع خطوات منظمة ومتسلسلة بغية الوصول إلى حقيقة علمية أو نتائج ملائمة لمعالجة مسألة معينة وتسليط الضوء عليها، من هنا يتضح مدى علاقة الظاهرة السياسية بالمجتمع، فكلما تحكمنا بشكل أكثر دقة الطرق والإجراءات التي نفهم بها الواقع الاجتماعي والسياسي ساعدنا ذلك على تغيير الواقع بحيث تكون أكثر إتباعا لحاجاتنا المختلفة، ولهذا تواجهنا في الدراسة المنهجية السياسية تساؤلات عديدة تتعلق بالمنهجية المتسقة مع الإطار النظري الشمل الذي افترضنا استخدامه في تحليل الواقع السياسي الاجتماعي لذا يستوجب على الدارس إتباع طريقة أو منهج معين لفحص الوقائع السياسية والاجتماعية حتى يصل إلى نتيجة معلومة أسبابها، وهذه العملية الفكرية المنظمة بمختلف مراحلها هي البحث العلمي، ومن أهم خصائصه : أنه يسير وفق طريقة منظمة ودقيقة بهدف إيجاد الحلول المناسبة لمشكلة البحث، إنه يحدد بفرضيات مبنية على افتراضات أو مسلمات بحثية واضحة، بعيدة عن التحيز والخبرة الشخصية للباحث، إنه يتعامل مع الحقائق ومعانيها وقدرته على اكتشاف العلاقة بين المتغيرات بواسطة أدوات قياس موضوعية ودقيقة واشتقاق معان جديدة لتنظيمها وتحليلها، وعلى تقديم تفسيرات مناسبة، على أن تتوفر في الباحث الرغبة في موضوع الدراسة القدرة على البحث والتقصي المنظم والناقد، الأمانة العلمية، حفظ الأسرار وعدم مهاجمة الآخرين بشكل شخصي، الصبر على العمل المستمر والجد فيه، إنه عمل هادف وبحث تجريبي يقوم على أساس إجراء الاختبارات على الفرضيات المعلنة أعلاه، إنه حركي ديناميكي أي أن العلم يخلق العلم، ينطوي دائما التجديد وإضافات المعرفة، إنه تفسيري أي يستخدم المعرفة لتفسير الظواهر بواسطة مجموعة من المفاهيم المترابطة والنظريات العلمية، من سماته كذلك الشمولية والتعميم.

ومن أهدافه اكتشاف معلومات وعلاقات جديدة بين متغيرات المشكلة فالمعرفة السياسية هي معرفة علمية، فلكل نتيجة سبب، ولابد من ملاحظة هذه الظواهر كما هي في الواقع،

ليس كما يجب أن تكون، والتعرف على أسبابها، والعلاقة القائمة بينها، والتحقق من صحة هذه المعرفة بالتجربة المنضبطة، فالمعرفة العلميـــة تعتمد على الوصف والتحليل الموضوعي، والدراسة الشمولية، من أجل اكتشاف القوانين التي تخضع لها الظواهر، من أهدافه كذلك أنه وسيلة للاستخدام والاستقصاء المنظم يهدف كذلك إلى التراكم المعرفي وتطوير النظريات العلمية وإلى الكشف عن حقائق جديدة واستمرار التقدم العلمي وتقصي الحقائق في شأن مسألة اجتماعية أو سياسية مطروحة، وكذلك مساعدة الفرد على التكيف مع الأوضاع البيئية والاجتماعية المحيطة به ومن العلماء من حدد خطوات البحث العلمي فيما يلي :

1. الشعور بوجود مشكلة تدفع الباحث والاستقصاء فيها: إن مشكلة البحث هي الموضوع الذي يقوم عليه البحث ويشعر الباحث بانه يحتاج إلى دراسة وتفسير.
2. تحديد مشكلة البحث: إن تحديد مشكلة البحث بدقة ووضوح يترتب عليه جودة البيانات التي يجمعها الباحث ويجعل نتائج البحث مهمة ومفيدة.

وعلى الباحث أن يبرز أهمية البحث في المشكلة، ويسوق الأسباب التي دفعته إلى البحث فيها، ويحدد الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

3. الفروض: يجب على الباحث أن يقوم بتحديد فروض البحث وصياغتها بدقة، ويعتقد بأنها تؤدي إلى تفسير مشكلة البحث، فهي مقترحات ذكية يقدمها لمحاولة فهم المشكلة، أو إيجاد حلول محتملة لها، وتبنى هذه الفروض أو المقترحات على الحدس أو التخمين أو التجربـــة والملاحظة الشخصية وتساهم في تحديد مجال البحث بشكل دقيق وتنظيم عملية جمع البيانات، وكذلك عملية تحليلها وتفسيرها.
4. اختبار صحة الفروض: يقوم الباحث باختبار صحة الفروض من خلال تصميم كامل للبحث وطريقة القيام به، وذلك بتحديد منهج البحث من بين المناهج التالية: (المنهج الوصفي، المنهج التجريبي، المنهج التاريخي)، وبتحديد مصادر البيانات (أي تحديد مجتمع البحث الأصلي، وعينة ممثلة للمجتمع الأصلي)، ولاختيار أداة أو أكثر من بين أدوات جمع البيانات (الاستبيان، المقابلة، والملاحظة، والاختبار).

5. التوصل إلى النتائج وتصنيفها وتحليلها وتفسيرها وتقدير إمكانية تعميمها (غالبا ما يكون تعميم النتائج في ضوء محددات البحث التالي : عينة البحث، وأداة البحث، ومنهج البحث) ومنهم من حددها في خطوات أخرى تبدأ أولها باختيـــار مشكلة البحث وتعريفهـــا وثانيها تكمن في محاولة الباحث وصف العلاقة بين المشكلة المطروحة للبحث وبين الإطار النظري الأشمل لها، وثالثها تلك الخطوات هو أن يقوم بصياغة بعض الفروض المبدئية التي يتصور أنها تساعد على حل مشكلة بحثه، أما رابعها تلك الخطوات التي تتمثل في إعداد الباحث التصميمات التجريبية لبحثه، ثم تلي خطوة تحديد العينات التي ستتخذ أساسا لجمع البيـــانات، وفي الخطوة السادسة يختار الباحث أدواته لجمع البيانات المطلوبة، وفي الخطوة السابعة يعد الباحث دليلا للعمل قبل النزول إلى الميدان وفي الخطوة الثامنة تتم عملية تحليل النتائج متحصل عليها من الميدان وفي الخطوة ما قبل الأخيرة يتم تفسير تلك النتائج، وفي الخطوة العاشرة والأخيرة تعرض المعارف التي تم التوصل إليها من خلال التقرير النهائي للبحث الذي يتم نشره، ويؤكد البعض الآخر على أن خطوات البحث السياسي يجب أن تبدأ من تصور واضح للمشكلة أو الحالة السياسية، ورغبة في معالجتها/ وانسجام مع موضوعها، ولهفة لمتابعتها، فإذا لم يكن الباحث متعلقا بالبحث السياسي وكان مفروضا عليه فإن لم يتمكن من التواصل معه لسبب فقدان الرغبة الشخصية في ذلك، ويمكن متابعة خطوات البحث العلمي السياسي كما يلي :

المرحلة الأول: 1 – تحديد الموضوع بشكل واضح، 2 – الاطلاع على موضوع البحث 3 – وضع خطة أولية تتضمن العناصر الأساسية.

المرحلة الثانية: 1 – تحديد الإطار النظري لموضوع الدراسة، 2 – اعتماد منهجية معينـــة قـــادرة على إعطـــاء أفضل النتائج، 3 – البحث عن المصادر الأصلية أو الثانوية، 4 – صياغة الفروض البحثية، 5 – تحليل المعلومات والبيانات..

المرحلة الثالثة: 1 – البرهنة على صحة الفروض المطروحة، 2 – استخلاص النتائج التي توصل إليها البـــاحث، 3 – تـــأكيد الرأي الشخصي للبـــاحث حول النتائج والأحداث، 4 – وضع مشاهد للحالة السياسية المبحوثة، توضح احتمالات المستقبل، 5 – التوصل إلى تعميمات ومبادئ وأفكار جديدة، وخلاصة لما ذكرناه، فإذا كانت هناك مجموعة من

الخطوات يسلكها أي دارس بعنـــاية ودقة في إنجاز وإعداد بحث علمي منظم فمـــا هي أهم هذه المراحل ؟ وما مدى اهتمام الدارس بها ؟

مرحلة اختيار الموضوع : يعد اختيار موضوع البحث جزءا رئيسيا في البحث العلمي، والأساس الذي ينطلق منه نحو غايته، ونقطة البدء في البحث فالشعور بالمشكلة أو بوجودها أو إلحاحها هو الحافز الطبيعي الذي يحفز العقل البشري على البحث والاستقصاء وما الاختراعات والاكتشافات إلا نتائج لحاجات ماسة شعر بها الإنسان منذ القدم، هناك عدة عوامل تتعلق بذات الباحث في اختياره لبحث علمي ما، منها الرغبة في الموضوع، تكوينه العلمي، العمل والتخصص المهني والاستعدادات والقدرات العلميـــة والعقليـــة وكذلك اللغويـــة والصفات الأخلاقية، أما العوامل الموضوعية تكمن عادة في القيمة العلمية للبحث، مدى توفر المصادر والوثائق حول الموضوع، مكانة البحث العلمي مقارنة مع البحوث العلمية الأخرى، أسس وأهداف سياسة البحث العلمي، وليس من شك في أن وراء أي بحث يقف ميل الإنسان الطبيعي إلى الاستطلاع، وهذا الميل هو الموجه الأول، فعادة ما يقرر الباحث دراسة مشكلة لأنها تثير ميل للاستطلاع ولأنه يريد حلا لها، والاهتمام الذي يستشعره الدارس نحو مشكلة ما هو حجر الزاوية في إجادة البحث وعندما يصبح الباحث مقتنعا بالحاجة إلى حل مشكلة بعينها أو الإجابة على سؤال محير معين في حقل تخصصه فهولا يبدو مستعدا لبدل ما في وسعه من جهد فحسب، بل أيضا يشعر إلى حد كبير بالسعادة والاعتزاز في البحث والتقصي الذي كثيرا ما يحقق له الإشباع النفسي بالقيمة والأهمية، يعتبر اختيار مشكلة البحث وتحديدها نقطة هامة إلى درجة أن بعض المهتمين بالبحوث يعتبر أن تحديد المشكلة هو نصف البحث، حيث تترتب عليه الخطوات الموالية.

واختيار مشكلة البحث ليس بالهين اليسير، كما قد يبدو لأول وهلة، أما عملية تحديدها فهي عملية أكثر دقة وأهمية وذلك لأن تحديد المشكلة ومدى الدقة فيها يساهم مساهمة كبيرة في إمكانية الوصول إلى افتراضات علمية سليمة، كما يعتبر تحديد المشكلة أساسا في اختيار

عينة البحث ووسائل جمع البيانات ونوع الوثائق المراد معرفتها إلخ، وعلى العموم يوجه نوع المشكلة وتحديدها الباحث إلى نوع المنهج أو الطريقة التي يسير عليها في البحث [1].

تعد عمليـــة اختيار مشكلة [2] البحث وتحديدها من الخطوات المهمة في البحث العلمي، وهي من المراحل الصعبة التي تواجه الباحث، بخاصة المبتدئ، حيث تأخذ منه، في العادة وقتا طويلا يقضي معظمه في جمع البيانات وتحريرها مما يستدعي منه تدريبا واحتكاكا بالمتخصصين المميزين في مجال البحث العلمي سواء من خلال استشاراتهم أم من خلال كتباتهم وأبحاثهم المنشورة، نردد كلمة " مشكلة " حينما نواجه صعوبة ما، أو خطـــأ مـــا، أو حينما نكون أمام موقفا غامضا أو سؤال صعب أوحين نشك في حقيقة شيء ما، فالمشكلة إذا حاجة لم تشبع، أو عقبة أمام إشباع حاجة، ومن أهم اختيار مشكلة البحث: 1 – الخبرة الشخصية واهتمامات الباحث، 2 – القراءة الناقدة، 3 – دراسات البحوث السابقة في مجال التخصص، 4 – التعرف إلى مشكلات ذات أهميـــة وقيمـــة علمية من خلال ذوي الخبرة والمتخصصون والباحثون في نفس الميدان، انطلاقا من هذا، فإنه كلما كانت المشكلة محددة بصفة جيدة كلما كان البحث سهلا، حيث أنه لا يمكن إنجاز المراحل اللاحقة المتكونة من البناء التقني، جمع المعطيات، التحليل والتأويل بصفة مقبولة إلا على ضوء المرحلة الأولى لأننا سنرجع إليها طوال فترة البحث [3].

تحديد المشكلة :

يجمع كتاب البحث العلمي[4] بأن مشكلة البحث هي قاعدته الرئيسية، وهي محور أساسي يدور حوله البحث، وهي عبارة عن تساؤلات تدور في ذهن الباحث، من خلال إحساسه بوجود ظاهرة أو غموض، أو خلل ما في جزء محدد من نشاطات المجتمع، ومؤسســـاته المختلفــة وإنه أي الباحث يحاول استجلاء أمره ودراسة جانب محدد منه.

---

[1] محمد زيان عمر، مرجع سابق، ص 59.
[2] وائل عبد الرحمان وعيسى محمد قحل، مرجع سابق، ص 18.
[3] موريس أنجرس، مرجع سابق، ص 120.
[4] العامر القنديلجي ود. إيمان ساماني، مرجع سابق، ص 90.

عندما يقرر الباحث القيام بدراسة معينة لابد له بداية من تحديد البحث، فعملية تحديد المشكلة [1] هامة جدا لأنها توجه عمل الباحث وتجعله يركز على المشكلة المحددة فقط، ويقوم بجمع المعلومات على المشكلة المحددة وأن لا يضيع وقته في جمع معلومات لا تتعلق بموضوع البحث، وهناك بعض العناوين البراقة التي قد تخدع الباحث وتغريه بعمل البحث، إلا أنها قد تكون اكبر من قدراته وإمكانياته إذا لم يتم تحديدها.

لذا ينبغي على الباحث تحديد الموضوع [2] تحديدا وضاحا بجوانبه الأساسية أولهما : مدى اتساع الموضوع وتعدد أطرافه، ثانيهما : معنى المصطلحات المستعملة في صياغة المشكلة فإذا تناولنا الجانب الأول نجد أن اتساع الموضوع وتعدد أطرافه يتطلب من الباحث المتمرس وقتا طويلا كبيرا وقد لا يصل بعد ذلك إلى معلومات محكمة في نسق متكامل، فما بال الباحث المبتدئ فهو قد يتخبط في خضم المعلومات المكدسة، فإذا انتقلنا إلى الجانب الثاني من عملية تحديد المشكلة وجدناه يتصل بتحديد المصطلحات المستعملة في صياغة المشكلة وتحديد معنى المصطلحات عملية أساسية في إجراء أي بحث وتعريف المصطلحات المستخدمة في دراسة ما لا يعتبر مفيدا إلا إذا تم تفسيرها بطريقة تجعلها قابلة للقياس وتوضح معناها في الدراسة ذاتها.

وعلى ذلك نؤكد بدورنا على أن اختيار مشكلة البحث [3]وتحديدها بشكل دقيق من أصعب خطوات البحث العلمي، لأنه يترتب عليها الخطوات اللاحقة إذ يترتب على تحديد المشكلة تحديد نوعية الدراسة التي سيقوم بها الباحث، وتحديد طبيعة المنهج البحثي الذي سيتم استخدامه لتحقيق الهدف، وحل المشكلة بالإضافة إلى خطة البحث التي سيرسمها، والأدوات التي سيستخدمها، ونوعية البيانات التي سيجمعها ويسعى الباحث في مرحلة تحديد المشكلة لدراسة وافية لنواحي المشكلة جميعها، وتحديد مشكل البحث المناسب للتعامل مع هذه المشكلة، والمراجع التي درست موضوعات مشابهة، بهدف الحصول على بينات ومعلومات تساعد البـــاحث في حل مشكلـــة البحث، ويحلل المشكلة إلى عناصرها الرئيسية ويقرر حدودها، ويقرر الوسائل التقنية التي سيستخدمها في بحثه، وبيان أهمية المشكلة

[1]محفوظ جودة، أساليب البحث العلمي في ميدان العلوم الإدارية، ص 50.
[2] محمد زيان عمر، مرجع سابق، ص 82.
[3]محمد عمر محمد عبد الله خرابشا، ص 100.

تربويا، أو اجتماعيا، أو اقتصاديا، أو ثقافيا لذا يستوجب كذلك في هذه المرحلة صياغة الفرضيات [1] كإجابات محتملة لأسئلة البحث مستمدة من خلفية علمية ويمكن التحقق من قبولها أو رفضها بواسطة ما يجمع حولها من معلومات وتحليل هذه المعلومات، أما افتراضات البحث فالمقصود بها مسلمات البحث أي ما يجب أن يسلم بصحتها كل من الباحث والقارئ لأنها لا تتعارض مع الحقائق العلمية في مجال البحث إلى براهية أو أدلة تدلل على صحتها، وهذه التصورات الذهنية لتفسير واقعة أو مجموعة من الوقائع التي سبق وأن تمت ملاحظتها، بمعنى التصور العلاقات تربط بين مختلف عناصر الظـــاهرة والفرضية لا يمكن وضعها إلا من خلال الأبحاث السابقـــة وملاحظتها بدقة، وليس من الضروري أن تكون الفرضية صحيحة أو خاطئة، إنما يتم التأكد من ذلك من خلال التجربة، وعلى ضوء ذلك يمكن تثبيت الفرضيـــة أو تعديلهـــا أو تبديلها [2]وهذه المسألة الاختبارية للفرضية ترتبط كل مرة بموضوع وطبيعة البحث، فإذا كان الهدف منه تفسير الحقائق تكون صياغتها ضرورية كما هو الحال في الدراسات الاستقرائية أما في حالة اكتشاف الحقائق ووصفها فالباحث غير مطالب بصياغتها، إن ما يهم الباحثين في دراستهم هو عمليات اختبار فرضياتهم وهي ما تركز عليها طرق ومناهج البحث، فالطرق والمناهج المستخدمة في حل مشكلات البحوث ذات أهمية بالغة لأن استخدام المناهج الخاطئة لا توصل الباحث إلى حل صحيح إلا بالمصادفة، وعلى ذلك فإن الباحث يجب أن يتقن المناهج التي ثبت نجاحها في مجالها العلمي، وأن يكتسب مهارة استخدامها بالممارسة العلمية للدرجة الأولى، واختيار المناهج الصحيحة يعتمد على طبيعة مشكلة الدراسة نفسها، ذلك أن المشكلات المختلفة لا يتم حلها بنفس الطريقة كما أن البيانات المطلوبة للمساهمة في الحل تختلف بالنسبة لهذه المشكلات، ونتيجة لذلك فينبغي قبل اختيار المنهج البحثي الصحيح أن يدرس الباحث مشكلة دراسته في ضوء خواصها المميزة والبيانات والمعلومات المتوفرة [3]ومن مميزات الفرضية الجيدة ان تكون صياغتها قصيرة وواضحة لدى القارئ، ذات علاقة وطيدة بالحقائق العلمية غير

[1]صالح بن محمد العساف، المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، الرياض مكتبة العبيكان، 1995، ص 47، ذكره محفوظ جودة، مرجع سابق
[2]قحطان محمد الحمداني، مرجع سابق، ص 102
[3]ماجد محمد الخياط، مرجع سابق، ص 55.

متناقضة معها، وبإمكان الباحث قياسها واختبارها ومساعدته في تحديد الإجراءات النظرية والتطبيقية لاختبار الحلول وتجربتها وتوجيه جهوده في جمع المعلومات وبالتالي اكتشاف متغيرات جديدة في حدوث الظاهرة فتعطي قفزة وآفاقا جديدة لبحوث لاحقة.

البحث عن الوثائق العلمية :

في هذه المرحلة يقوم الباحث بجمع الوثائق المتعلقة بموضوع الدراسة، ونقصد بها جمع المعلومات الكافية والشاملة لكل الجوانب الخاصة بموضوع البحث ومشكلاته وهوجهد مهم يحتاج إلى مهارة وانتباه من قبل الباحث، ويسير جمع المعلومات في البحث العلمي في اتجاهين هما :

1- جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري والوثائقي في البحث وهذا يعتمد على مراجعة كافية للمصادر كالكتب والمقالات والدوريات والتقارير والوثائق الأخرى، التي تعالج موضوع البحث بشكل نظري يفي بالغرض.

2- جمع المعلومات المتعلقة بالجانب الميداني أو التجريبي، في حالة اعتماد البحث على أحد مناهج البحوث الميدانية والتجريبية ويكون جمع المعلومات في هذا الجانب إما معتمدا على الاستبيان، المقابلة أو الملاحظة [1]، ويحاول تنظيمها على أسس منهجية مدروسة بغية حصر واستخلاص جميع المعطيات المتعلقة بموضوع البحث، ويقوم الباحث في هذه المرحلة بعملية الجمع الفعلي للبيانات التي يحتاجها للبحث من خلال تسجيل الملاحظات أو إجراء المقابلات الضرورية من خلال توزيع الاستبيانات واستلامها معبأة أو غير ذلك من الطرق.

بعد جمع البيانات يقوم الباحث بتصنيفها حسب طبيعة البحث واحتياجاته، ومن الشروط الأساسية أن تكون الفئات المقدمة شاملة لكل المفردات قيد الدراسة [2]، وفي هذه المرحلة على الباحث أن يراعي أماكن وجود الوثائق العلمية وكيفية الحصول عليها فيجد البعض منها في دوائر حكومية ودولية وأخرى منها في مكتبات عامة وجامعية، وهنا تبدأ عمليـــة التحليل والتفسير الذي يتبناه الباحث في الإجابـــة على مشكلة بحثـــه، وتعد عملية تحليل البيانـــات وتفسيرها خطوة مهمة من خطوات البحث العلمي، فالبـــاحث ينتقل بعد تجهيز البيـــانـــات،

[1] العامر القنديلجي ود. إيمان سامرائي، مرجع سابق، ص 120.
[2] محفوظ جودة، أساليب البحث العلمي في ميدان العلوم الإدارية، مرجع سابق، ص 123.

وتصنيفها إلى مرحلة تحليلها وتفسيرها، واختبار فرضياته لاستخلاص النتائج منها، وتقدير إمكانية تعميمها، وتعد مرحلة التحليل من أهم مراحل البحث العلمي وأخطرها، وعليها تتوقف التفسيرات والنتائج، ولهذا يجب على الباحث أن يوليها أكبر قدر من العناية والاهتمام وأن يكون دقيقا فيها وإلا أصبحت نتائجه وتفسيراته مشكوكا فيها، وهذا مما يقلل من قيمة دراسته، لذا على الباحث أن يكون ملما بالتحليل الإحصائي إذا كانت دراسته كمية [1].

مرحلة القراءة والتفكير :

وهي عملية الاطلاع على كافة المعلومات التي تتعلق بموضوع الدراسة ومن أهدافها تكون واسعة شاملة ومتعمقة للمصادر العلميـــة واستيعـــاب محتواها وتلخيص مضامينها وعمق الفهم فيهـــا بطريقـــة منظمة وترك فترات للتأمل والتفكير ما بين قراءات الوثـــائق والمصادر وتنظم هذه الأخيرة على أساس مدى دقتها وتركيزها إما قراءة سريعة كاشفة كالاطلاع على فهاريس وعناوين الوثائق أو قراءة عادية يقوم الدارس بها باستخراج الأفكار والمعلومات المتمركزة حول الموضوعات التي تم اكتشافها بواسطة القراءة السريعة وبمجرد الانتهاء من عملية القراءة يستوجب التفرغ إلى عملية تحليل وتفسير البيانات واستنباط النتائج الأولى للدراسة وذلك بعد جمع وتخزين المعلومات بأسلوب البطاقات حيث يرتب الباحث فيها المعلومات ويصنفها حسب أجزاء البحث وعنوان خطة التقسيم إضافة إلى أسلوب الملفات وفيـــه تجمع وترتب وترقم المعطيـــات باسم الموضوع المتعلق به، وبعدها مرحلة التقسيم والتبويب إلى مشكلات رئيسية وجزئية على أساس معايير منطقية تتمثل في تعمق وشمول القراءة والتدقيق في كافة جوانب أجزاء الموضوع، وعلى ان يكون التقسيم تحليليا وليس تجميعيا بمراعاة الكل والجزء والأصل والفرع والعام والخاص والسابق واللاحق.

مرحلة الكتابة :

في هذه المرحلة يحتاج الباحث إلى تدوين البيانات والمعلومات التي حصل عليها سواء كانت من الاستبيان أو من المصادر والوثائق ومن المفضل تجزئة مسودات البحث كما يحدد الباحث في مسودات البحث عادة أماكن الهوامش والمصادر ويقوم بترقيمها أو إعطائها الإشارات المطلوبـــة وتثبيت المعلومات البيبليوغرافيا الخـــاصة بها كـــالمؤلف، والعنوان

[1] ماجد محمد الخياط، مرجع سابق، ص 36.

والناشر... إلخ، بعد التأكد من صحة معلوماتها ودقتها [1]، فعادة ما تهدف الهوامش إلى إعطاء القارئ توثيقا للحقائق والمعلومات الواردة في الصفحة الأولى وهي وسيلة لتأكيد صدق الباحث والدلالة على أصالة البحث وجودته وإثبات لحقوق المؤلفين والبـــاحثين الآخرين وهي أيضا مؤشر يرشد القارئ إلى دراسات سابقة تناولت الموضوع نفسه أو الفكرة نفسها [2] تتجسد هذه المرحلة في تحرير نتائج البحث وإخراجه بصورة واضحة للقارئ وإعلامه عن كيفية إعداد البحث وما تحتويه من أفكار شخصية ووجهات نظر مدعمة ببراهين علمية حتى تبرز شخصية الدارس وخلقه وإبداعه العلمي واستنباطه واكتشافه النظريات والقوانين العلمية الجديدة وعلى أن تكون كتابة البحث بصيـــاغة علمية منطقية وأسلوب علمي واضح ومسلي بارتكازه على مناهج البحث المعتمدة على البحوث والدراسات حيث تحبذ في هذا المجال التعددية المنهجية والالتزام بمراحلها والتركيز خاصة على الأسلوب والصياغة في الكتابة بطريقة جيدة وذلك بتوظيف اللغة الفنية والمصطلحات العلمية المتخصصة والقوية في دلالاتها ومعـــانيها والتركيز المستمر للحقـــائق والأفكار، الجيدة في الفقرات المقتبسة وتحاشي عوامل التنافر فيها والمراعاة المستمرة لقواعد الإسناد والتوثيق في الهوامش سواء كانت مقتبسة من المؤلفات والكتب العامة أو مقالات منشورة في مجلة دورية أو رسائل جامعية أو وثـــائق بمعنى نصوص قـــانونية أو أحكام وغيرها حتى يتبين في البحث وضوح ودقـــة وأمانة كافة الإجراءات التي اتبعها الباحث في دراسته.

ومن هنـــا وأخيرا نستنتج ان كل مراحل البحث العلمي مهمـــة وعلى الدارس التقيد والالتزام بها في بحوثه ويتأكد جيدا منها مع الأخذ بعين الاعتبار الترتيب والوضوح، فلقد ارتبطت كلمة البحث [3] بكلمة التطوير وأصبحتا هاتان الكلمتان، أي البحث والتطوير، متلازمتين من حيث أن التقدم والنجاح والتطوير الحقيقي والفاعل في مختلف الموضوعات ومختلف نواحي ومفـــاصل الحيـــاة وأنشطتها الإداريـــة والمـــالية والصناعية والعلمية والاجتماعية وغيرها لا يتم إلا من خلال البحث العلمي، الكمي والنوعي، لذا فإننا نرى دول العالم المختلفة تتنافس في مجال إنفاقها على البحث العلمي، فقد أصبح معروفا في عالمنا

[1] العامر القنديلجي ود. إيمان سامرائي، البحث العلمي الكمي والنوعي، مرجع سابق، ص 123.
[2] محمد عمر محمد عبد الله الخرابشا، مرجع سابق، ص 194
[3] العامر القنديلجي ود. إيمان سامرائي، مرجع سابق، ص 125.

المعاصر أن المعرفة من جانب الاكتشافات الجديدة، من جانب آخر هما العنصران الأساسيان في التطور والتقدم الاقتصادي الذي ترنوإليه الدول في العالم وهذه حقيقة متعارف عليها في الدول الصناعية أكثر من معرفتها، والتوجه نحوها في دول العالم النامية، ومنها دولنا.

2- محددات مشكلة البحث :

هناك إجماع تام لدى الباحثين والعلماء أن ما يدفع إلى القيام بالبحث العلمي [1] هو وجود مشكلة (أو مشكل) وهي بذلك ركيزته وقاعدة انطلاقه : يجمع كتاب البحث العلمي بان مشكلة البحث هي قاعدة الرئيسية وهي محور أساسي يدور حوله البحث ... يعني الحديث عن وجود مشكلة، أن الأمور لا تسير في الاتجاه الذي يجب أن تسير فيه، أي أن هناك خلل ما يجلب انتباه الباحث أو فضوله : فمشكلة البحث تعني أن هناك حالة أو أمر ما أثار فضول الباحث ورغبته للتقصي والتنقيب عن تلك الحـــالة بهدف استجـلاء ذلك الغموض الذي يغلق تلك الحالـــة، واستكشافات المسببات وتأمين المقترحات اللازمة التي تقدم كمعالجات وحلول لهذه الحالة.

تمثل مشكلة البحث جـــانبـــا مهمـــا من جوانب المنهج العلمي في كافة أنواع البحوث، وللتعرف على هذا الجانب الأساسي من خطوات إعداد البحث العلمي لابد من التطرق إلى ماهية المشكلة، ومصادر الحصول عليها ومعايير اختيارها، وكذلك تحديدها وصياغتها بالشكل المطلوب.

ما هي المشكلة [2]في البحث العلمي ؟

نعني بعبارة المشكلة في البحث العلمي أحد الأمور الآتية :

أ- سؤال يحتاج إلى توضيح وإجابة، فكثيرا ما يواجه الإنسان الباحث عددا من التساؤلات في حياته العلمية والعملية، ويحتاج إلى إيجـــاد جواب شافي ووافي، ومبني على أدلة وحجج وبراهين مثال ذلك :

---

[1]سعيد سبعون، الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع، دار القصبة للنشر، ص 13.

[2]د. عامر إبراهيم قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص 77.

- هل توجد علاقة بين الإدارة اللامركزية وزيادة الإنتاج في المؤسسات الإنتاجية ؟
- ماهية العلاقة بين استخدام الحاسب الإلكتروني وتقديم أفضل الخدمات للمستفيدين في المكتبات ومراكز المعلومات.
- ما هوتأثير برامج تلفزيونية محددة على تربية الأطفال والجيل الناشئ من أفراد المجتمع؟

ب- موقف غامض يحتاج إلى إيضاح وتفسير واف وكاف مثال ذلك :

- اختفاء سلع استهلاكية معينة من الأسواق برغم إنتاج أو استيراد كميات استيراد كميات كافية منها.
- تأخر معاملات المراجعين في دائرة ما، أو مؤسسة رسمية معينة، بالرغم من وجود عدد كبير من الموظفين في تلك المؤسسة.
- عدم استخدام مجاميع ومواد المكتبة بالرغم من كفاءتها وجودتها.

ج- حاجة لم تلب أو تشبع، فكثيرا ما يحتاج الإنسان إلى تلبية طلب من طلباته وإشباع حاجة من حاجاته، ولكن توجد عقبات وصعوبات أمام تلبية أو إشباع مثل تلك الحاجة مثال ذلك :

بعد كتابة مقدمة البحث تنتقل بعد ذلك إلى اختيار مشكلة البحث التي يجب العناية بصياغتها وتحديدها بشكل دقيق لأنها المحور الرئيس الذي يدور حوله البحث بشكل عام.

ونقصد بالمشكلة في البحث العلمي بأنها عبارة عن تساؤل في ذهن الباحث اتضح نتيجة ملاحظاته الشخصية للأحداث والظواهر من حوله وإحساسه بوجود خلل معين أو ضعف في ظاهرة من الظواهر تتطلب التتبع والمعالجة والتحليل والاستنتاج مع تحديد وسائل تغييرها من خلال معالجتها وتطويرها، إن عملية اختيار مشكلة البحث وتحديدها تحديدا دقيقا يساعد الباحث على التعامل مع هذه المشكلة بسهولة من جهة، ومن جهة أخرى يوفر للباحث الفرصة الأوسع في تقديم الحلو السليمة لتلك المشكلة.

تصاغ مشكلة البحث بشكل علمي يعطي انطبـــاعـــا واضحـــا على أنها موقف غامض أو تساؤل يراود ذهن الباحث ويحاول إيجاد حل أو جواب مناسب له، وينبغي على الباحث أن يبتعد قدر الإمكان عن الأسلوب الإنشائي الوصفي العام في العرض وأحيانا يمكن أيضا إثارة

المشكلة في صورة تساؤل أو مجموعة تساؤلات يحاول الباحث الإجابة عليها من خلال بحثه[1].

إن اختيار مشكلة البحث [2]وتحديدها تحتل مكانا مهما في مجال الجهد العلمي للباحثين، وتعد خطوة على طريق النجاح في تحقيق إنجاز علمي رضين، فالشعور بوجود مشكلة يولد الحافز الذاتي لدى الباحث بحيث تكون تلك المشكلة بعيدة عن الحياة الشخصية والأهداف الذاتية وتكون قريبة من واقع الحياة التي نعيشها والطموح المنشود الذي نتطلع إليه بحيث تحقق فائدة عامة للمجتمع من الناحية النظرية أو التطبيقية أو كليهما، وهذا ما يؤكده كثير من العلماء بان مرحلة اختيار مشكلة البحث وتحديدها هي من أصعب المراحل التي تواجه الباحث نفسه، بل ربما تكون أصعب من إيجاد الحلول لها.

تقع على الباحث العديد من الالتزامات الاجتماعية والأخلاقية والمسؤوليات الوطنية تحتم عليه أن يختار الموضوعات البحثية التي تسهم في تناول المشكلات الاجتماعية أو الإدارية أو القانونية أو الاقتصادية أو السياسية أو السكانية أو الثقافية أو التربوية أو الفنيـــة أو الطبية أو الهندسية أو التكنولوجية ... التي يعاني منها سكان المجتمع بحيث تحقق الفوائد والوصول إلى نتائج علمية لمعالجة مثل تلك المشاكل وكذلك الإفادة منها في البحوث التطبيقية وأن تسهم هذه البحوث في توجيه السياسات للمجالات المذكورة أعلاه بما يحقق حياة أفضل ومزيد من الرفاهية للمجتمعات والشعوب.

البحث هو عملية الكشف عن شيء ما وإن هذا الشيء الذي يدفعنا إلى العمل أو الفعل يسمى في العلم مشكلة، إن المشكلة إذا هي مصدر التساؤل عندنا، وهي التي تشعرنا بالفراغ الذي يجب علينا أن نسده وتحثنا في نفس الوقت على التوجه نحو الاكتشاف [3].

أما الفكرة الثانية التي يمكن استخلاصها أيضا من مشكلة البحث هي مما لاشك فيه هي تلك العلاقة الأساسية بين موضوع البحث أو الإطـــار المواضيعي الذي ينطلق منه البـــاحث والذي يتسم نسبيا بالعمومية والاتساع في بداية الأمر لتأتي مشكلة البحث أو الدراسة لتحدده

---

[1]الجبوري حسين محمد، منهجية البحث العلمي، مرجع سابق، ص/ص 105، 106.

[2]نفس المرجع، ص/ص 87 – 88

[3]أنجرس موريس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية، ترجمة صحراوي بوزيد وآخرون، مرجع سابق، ص 120.

أكثر وتنقص من درجة عموميته واتساعه وتفتح الطريق لمسعى البحث و تؤطر هذا الموضوع في اتجاه معيّن: « ... يأخذ تحديد مشكلة البحث عادة شكل "القمع "، تحتوي قمته على موضوع البحث المتسم بالاتساع والعمومية، أما قاعدته فإنها تتضمن الجانب الخاص الذي يهتم به التقصي فعلا ... ».

لكن يبقى السؤال حول معرفة كيف يتبلور ويترجم عمليا وإجرائيا هذا الوعي بمشكلة البحث أو الدراسة، لأن وجود هذه المشكلة رغم أنها المسوّغ الأساسي والرئيسي لمباشرة البحث أو الدراسة العلمية، لكنه غير كاف في حد ذاته لدفع حركية البحث، لذا يحتاج هذا المسوّغ إلى مرتكز عملي أساسي يساهم في فتح أفق مسعى البحث وإنارته، وهنا تبرز أهمية ما يعرف بسؤال الانطلاق الذي يعتبر بمثابة الترجمة أو التحويل الفعلي العملي والملموس لمشكلة البحث الذي قد يصعد إلى ملاحظتها حتى غير المتعاطي للبحث العلمي، لكن هذه المشكلة تصبح ذات شأن علمي عندما يبلورها الباحث فيما يعرف بسؤال الانطلاق.

هكذا نصل إذن إلى أهمية سؤال الانطلاق الذي يعطينا ركيزة الموقف الابستمولوجي المعرفي، بحيث أن سؤال الانطلاق هذا يدعم ذلك الوعي والشعور العلميين لدى الباحث، أي هو باختصار ما يفصل بين الوعي العلمي والوعي العامي، كيف يتقدم إذن سؤال الانطلاق هذا وعلى ماذا يتأسس وما مدى أهميته في مسعى البحث العلمي ؟

استنادا إلى ما سبق وتماشيا مع تم ذكره، مشكلة الدراسة[1] هي المحور الرئيسي الذي تدور حوله الدراسة، وتمثل إشكالية البحث مجموعة الفرضيات التي توجه تفكير الباحث في كل مراحل إنجاز بحثه، وهي عبارة عن تساؤلات تدور في ذهن الباحث أو إحساسه بوجود خلل ما أو قصور أو ضعف أو ربما غموض في جانب معين يريد الباحث دراسته واستجلاء أمره، ولابد أن نضع في الاعتبار أن أي مشكلة متشعبة ولها جوانب عديدة ومتفرعة، يصعب معالجتها من خلال دراسة واحدة، ولكن يحتاج معالجة جميع جوانبها القيام بدراسات عديدة، ويتم صياغة مشكلة الدراسة من خلال قراءات الباحث وتصاغ المشكلة في صورة عبارة تقريرية بحيث تشخص هذه العبارة التقريرية هذا القصور أو ذاك الخلل الذي لاحظه الباحث في أي جانب من جوانب العملية التعليمية مثلا ويريد دراسته، وبعد المقدمة يحدد

[1] عبد العزيز قاسم محارب، المهارات العلمية في صياغة البحث العلمي، مرجع سابق، ص ص 185 – 188.

الباحث مشكلة الدراسة مبينا أصالتها من حيث اختلافها عن دراسات سابقة في المجال، ويعبر عنها بسؤال أو بجملة خبرية أو ببيان Statement عرض قضية معينة، ويركز الباحث على العوامل المضبوطة التي سيهتم بها في بحثه، كما ينبغي مراعاة تحديد المشكلات الفرعية التي يؤدي حلها إلى حل مشكلة البحث الرئيسة بوضوح، وهذا التحديد يتم بان يحلل الطالب المشكلة العامة ليبين مكوناتها الفرعية، ثم يصوغ كل مشكلة فرعية صياغة دقيقة وواضحة، كما لو كانت مشكلة قائمة بذاتها، حتى يضع لها منهجا ملائما لمعالجتها ويتمكن من التوصل إلى خلاصة واضحة حاسمة بشأنها.

وانطلاقا من هذه الحقائق نؤكد مرة أخرى أن المشكلة [1] العلمية تساؤل أو عدة تساؤلات غامضة تشغل ذهن الباحث حول موضوع الدراسة التي اختارها وهي تساؤلات تحتاج إلى تفسير يسعى الباحث إلى إيجاد إجابات شافية ووافية.

هناك كذلك معايير لاختيار المشكلة [2] منها :

أ. استحواذ المشكلة على اهتمام الباحث لأن رغبـــة الباحث واهتمـــامه بموضوع بحث ما ومشكلة بحثه محددة يعد عاملا مهما في نجاح عمله وإنجاز بحثه بشكل أفضل.

ب. تناسب إمكانيات الباحث ومؤهلاته مع معالجة المشكلة خاصة إذا كانت المشكلة معقدة الجوانب وصعبة المعالجة والدراسة.

ج.توافر المعلومات والبيانات اللازمة لدراسة المشكلة.

د. توافر المساعدات الإدارية المتمثلة في التحملات التي يحتاجها الباحث في حصوله على المعلومات خاصة في الجوانب الميدانية.

ه. القيمة العلمية للمشكلة بمعنى أن تكون المشكلة ذات دلالة تدور حول موضوع مهم وأن تكون لها فائدة علمية واجتماعية إذا تمت دراستها، وأن تكون مشكلة البحث جديد تضيف إلى المعرفة في مجال تخصص البحث دراسة مشكلة جديدة لم تبحث من قبل غير مكررة بقدر الإمكان أو مشكلة تمثل موضوعا يكمل موضوعات أخرى سبق بحثها وتوجد إمكانيات صياغة فروض حولها قابلة للاختبار العلمي وأن تكون هناك إمكانيات لتعميم النتائج التي

[1] عصام حسين الدليمي، علي عبد الرحيم صالح، البحث العلمي، أسسه ومناهجه، مرجع سابق، ص 43.
[2] نفس المرجع، ص 44.

سيحصل عليها الباحث من معالجته لمشكلة على مشكلة أخرى لعله من المفيد ان نؤكد على الدقة في تحديد المشكلة ومراعاة كل جوانبها وللتدقيق فيها هناك أربعة [1] أسئلة رئيسية تفيدنا في تعريفنا لها بأكثر دقة : لماذا نهتم بهذا الموضوع ؟ ما الذي نطمح بلوغه ؟ ماذا نعرف إلى حد الآن ؟ أي سؤال بحث سنطرح ؟

لنأخذ كمثال موضوعين ما ونطبق عليهما الأسئلة الرئيسية يتناول الموضوع الأول أحداث أكتوبر 1988 التي عرفتها الجزائر، أما الموضوع الثاني فيختلف تماما عن الموضوع الأول وهو مدة دوام العلاقة بين الأزواج المتزوجين (Les coulpes mariés) لدينا إذا موضوعين يمكن البحث فيهما، وبالتالي لابد علينا من تحديد المشكلة الناتجة عن كل واحد من هذين الموضوعين بدقة أكثر.

لماذا نهتم بهذا الموضوع ؟

إن المطلوب منا هو تحديد القصد الذي جعلنا نختار موضوعا دون آخر فاختيار أحداث أكتوبر يمكن أن يستلم من الرغبة في معرفة أفضل لهذه الفترة الحرجة من التاريخ المعاصر للجزائر، أما فيما يتعلق باختيار مدة دوام العلاقة بين الأزواج المتزوجين فقد يكون الموضوع مستلهما من الرغبة في الوصول إلى مساعدة الأزواج الذين يواجهون صعوبات في معاشرة بعضهم البعض بصفة عامة فإننا نهتم بهذا الموضوع أكثر من الآخر لما يحمله من معاني تتصل بشخصيتنا أو تتصل بالمجتمع الذي نعيش فيه، ذلك « لأن القيم تتحكم في البحث العلمي» (Gingras 1992 : 30) بعد توضيح القصد من تناول الموضوع المختار نستطيع طرح السؤال الثاني.

ما الذي نطمح بلوغه ؟

يتعلق الأمر هذه المرة بتحديد الهدف من البحث، عن القيام بالبحث هو أساسا لوصف الظواهر، تصنيفها، تفسيرها، فهمها، أو التركيب بين بعض هذه الاحتمالات، فيما يخص أحداث أكتوبر، مثلا، ربما نكون نسعى لتصنيف أنواع المواقف التي اتخذتها الجماعات في ذلك الوقت حول الأحداث التي جرت أما فيما يخص مدة الدوام لدى هؤلاء الأزواج فقد نريد

[1] موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، مرجع سابق، ص 143.

من خلالها تفسير ما الذي يربط بين أسباب معينة تؤدي إلى الزواج ودوام العلاقة بين الأزواج بتدقيقنا أكثر لمشكلة البحث سيؤدي بنا ذلك إلى الإجابة عن السؤال الثالث.

ماذا نعرف إلى حد الآن ؟

علينا الآن أن نشرع في تقييم المعلومات حول المشكلة التي جمعناها أساسا من خلال قراءتنـــا للأدبيـــات، وعليه يمكننا امتلاك معلومات ذات طبيعة فعلية (أي معطيات متنوعة) ومعلومات من نوع نظري (تفسيرات) كما يمكننا أيضا الحصول على معلومات من نوع منهجي (الكيفيات التي تم وفقها إنجاز البحوث السابقة) والتي ستساعد في المراحل الأخرى من البحث لكن انطلاقا من هذه اللحظة فإن وفرة المعلومات عن المشكلة أو غيابها ستوجه العمل لاحقا بصفة خاصة حول موضوع مثل أحداث أكتوبر، لابد علينا أن نذكّر بالأحداث الأساسيـــة التي ميزت هذه الفترة والأحداث التي سبقتهـــا والتـــأويلات التي تمت حولهـــا والنظريات التي أثرت فيها هكذا عندما نقوم بتدوين ما كتب عن الموضوع فإننا نقوم في الواقع بتحرير حوصلة السؤال حول موضوع مثل مدة الزواج، فالمطلوب منا في هذا المستوى استخلاص المعلومات التي جمعناها حول نسب الزواج والطلاق، حول شهادات مقدمة، حول محاولات تفسير عدم الاستقرار الحالي وهكذا دواليك.

بفضل هذه المعلومات فإننا نستطيع أن نكون في مستوى استخلاص ما يمكن ان يكون موضوع بحث بالمقـــارنة بمـــا تم القيام به سابقا، وهكذا سنصل إلى السؤال الرابع والأخير والذي سيسمح بالتدقيق أكثر في مشكلة البحث بحصرها وجعل عملية إنجازها ممكنة.

أي سؤال بحث سنطرح ؟

بعد توضيحنا للقصد من البحث والهدف منه والمعرفة التي اكتسبناها، نستطيع في الأخير صياغة مشكلة بحثنا في شكل سؤال سيسمح هذا السؤال بحصر المشكلة الخاصة بالبحث بدقة ورسم نطاقها والقيام بالتقصي في الواقع ففي حالة أحداث أكتوبر يمكن أن يكون السؤال كالآتي: « ماهي الخطابات السياسية الأساسية التي سادت خلال هذه الفترة ؟ » أما في حالة مدة دوام العلاقة بين الأزواج فيمكن للسؤال أن يطرح كالآتي : « بماذا نفسر المدة المتغيرة للارتباط بين الأزواج؟ » ينبغي اعتبار هذا السؤال في البحث الكيفي على أنه مؤقت

(Deslauriers 1991, Chevrier 1992)، ذلك لأن كل مرحلة من المراحل اللاحقة يمكن أن تؤدي إلى إعادة النظر فيه.

3- صياغة الفرضيات :

بجانب تحديد معاني المفاهيم المتداولة في البحث ينبغي على الباحث تكوين الفروض العلمية التي تتضمن هذه المفاهيم، والفروض العلمية تتوخى تجسيد عملية الربط بين المتغيرات الأساسية والثانوية التي تشكل جسم البحث ومادته الموضوعية [1]، وفي نفس الوقت تساعد الباحث على السير في خط واضح لا يخرج عن نطاق البحث وتمكنه من الشروع في تنفيذ المراحل النظامية لدراسته الميدانية من خلال فحص فروضه والتأكد من درجة صحتها وشرعيتها لكي تتحول إلى نظريات أو ترفض وتهمل.

لا نستطيع فهم النظريات والقوانين العلمية دون فهم واستيعاب الفرضيات والمفاهيم العلمية التي تشكل المادة الأساسية للنظريات والقوانين، فالفرضية هي مجموعة من الأفكار والآراء والمفاهيم والحقائق غير المبرهنة وغير المعززة بالأرقام والبيانات والحجج الإحصائية والرياضية التي تثبت صحتها وواقعيتها وموضوعيتها وقدرتها على تفسير جانب من جوانب الواقع الاجتماعي أو الحياة العقلية والسلوكية التي تميز الأفراد والجماعات في المجتمع [2]، والفرضية تتبنى من الأفكار والآراء (Notions) التي يكتسبها الأفراد من بيئتهم وواقعهم ومن تجارب احتكاكـاتهم وتفاعلهم مع الآخرين ومن مصالحهم الشخصية وطموحاتهم الحياتية وخصائهم الخلقية المتميزة، ولا يمكن اعتبار هذه الأفكار والآراء التي يتمسك بها الأفراد صحيحة أو غير صحيحة نظرا لكونها معبرة عن حياتهم الذاتية والنفسية، ولكن هذه الأفكار والآراء يمكن أن تتحول إلى فرضية أو فرضيات فيما إذا رتبت ترتيبا عقلانيا وعلميا ودونت بأسلوب كتابي متميز يعبر تعبيرا واضحا عن أفكار وأراء الكاتب تجاه قضية أو ظاهرة أو موضوع معين، والفرضيات كثيرة ومتعددة فهي تصنف إلى أبواب مختلفة تتعلق بجوانب الحياة المختلفة أو تتعلق بالعلوم التي اهتدى إليها الإنسان منذ بداية الخليقة ولحد الآن، ولكل علم فرضياته الأكاديمية الصرفة التي يهتم بها ويحاول اختبارها

[1] إحسان محمد الحسان، مناهج البحث الاجتماعي، دار وائل للنشر، الأردن، 2005، ص 42.
[2] إحسان محمد الحسن، نفس المرجع، ص 28.

وتجربتها لكي تتحول إلى نظريات قادرة على تفسير بعض الظواهر العلمية التي تحتاج إلى فهم وإدراك كاملين، نظريات يمكن أن تستعمل في حل المشكلات والملابسات الموضوعية التي يعاني منها الإنسان والمجتمع، وتتحول الفرضية إلى نظرية إذا استطاع العالم أو المختص برهان صحتها وإثبات مفاهيمها من خلال إجراء الدراسة النظرية أو الميدانية حولها.

وفي هذا المجال لا يسع درس مناهج وتقنيات البحث العلمي صياغة الفرضيات بأشكالها المختلفة.

يمكن صياغة الفرضية بكيفيات مختلفة يمكننا أن نميز بين ثلاثة أشكال أساسية :

الفرضيـــة أحـــادية المتغير، (Univariée)، الفرضية ثنائية المتغيرات (Bivariée) والفرضية متعددة المتغيرات (Multivariée).

الفرضية أحادية المتغير [1]:

تركز الفرضية أحادية المتغير على ظاهرة واحدة بهدف التنبؤ بتطورها ومداها « الفقر يزداد في العالم منذ عشر سنوات » هومثال عن فرضية أحادية المتغير، وليس على الباحث سوى حصر كلمة الفقر وتقييمها، إن البحث في هذه الحالة لا يعني أنه سيكون قصير بالضرورة ولكن سيركز أكثر على مراحل دون أخرى نفس الحالة تظهر بالنسبة إلى الفرضية التي تجزم ان ما يكلفه فصل الشتاء لمدينة الكيبك يزداد منذ عشرون سنة، وعليه سيأخذ البحث الميزة الوصفية.

الفرضية ثنائية المتغيرات

تعتمد الفرضية ثنائية المتغيرات على عنصرين أساسين يربط بينهما التنبؤ إنه الشكل المتعود عليه بالنسبة إلى الفرضية العلمية التي تهدف إلى تفسير الظواهر إن هذه العلاقة الموجودة بين عنصرين يمكن ان تظهر في شكل تغير مشترك (Covariation) بمعنى أن إحدى الظاهرتين تتغير بتغير الظاهرة الأخرى هذا هو الأساس الذي قامت عليه الفرضية التي تربط بين نوع المنطقـــة ونسبة المواليد وتلك التي تتضمن العلاقـــة بين ارتفـــاع المداخيل والاستهلاك الكبير لتذاكر الينا صيب إننا نتحدث من الناحية الإحصائية عن الارتباط

[1] موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، مرجع سابق، ص 155.

(Corrélation) بين هذين العنصرين إن العلاقة ثنائية المتغيرات يمكن أن تكون من جهة أخرى علاقة سببية انطلاقا من تقديم أحد العنصرين وكأنه سبب للآخر هكذا يكون الأمر لما نجزم أن استمرار مدة زواج ما هو نتاج لتشابهات اجتماعية للزوجين.

الفرضية متعددة المتغيرات:

تجزم الفرضية متعددة المتغيرات بوجود علاقة بين ظواهر متعددة قد يصرح مثلا أن النساء اللواتي لهن نسبة خصوبة أكثر انخفاض هن الأكثر تعلما والأكثر مكافأة والأكثر تمدناً، الخصوبة والتعلم والمكافأة والتمدن هي حدود مترابطة مع بعضها البعض ويمكن تقديم هذه الحدود الأربعة، على غرار الفرضية ثنائية المتغيرات، وكأنها مترابطة أو ضمن بعد سببي أي أن ظاهرة ما أو أكثر هي سبب لظاهرة أخرى أو أكثر هكذا، يمكن ان نفرض أن التمدن يرفع من نسبة التعلم لدى النساء، والذي بدوره يكون له أثر في الخصوبة وفي المكافأة إن الارتباط من جهته لا يمكن أن يقترح إلاّ تغير متبادل بين هذه الحدود الأربعة دون الافتراض ان بعض الظواهر تسببت في ظهور أخرى.

ومع الفرضية يدخل فعلا الباحث في بناء النموذج التحليلي، أي إيجاد العوامل والعناصر التي تفسر لماذا حدثت هذه الظواهر أو تلك، إن الفرضية هي اتجاه تفسيري يتبناه الباحث، إنها نوع من عملية التفتيش عن الأسباب (الاجتماعية، في حالة أو ميدان العلوم الاجتماعية) التي تفسر حدوث الظاهرة التي نريد دراستها.

إنها محاولة تفسير تسعى أن تكون واقعية بعيدة عن مستويات التفسير القائمة على الحس المشترك، وإذا قبلنا أن الفرضية هي إجابة مؤقتة عن الإشكالية أو عن السؤال الخصوصي، فهذا يعني أيضا أنها تعبير عن علاقة سببية بين مستويين أي أنها علاقة تفسر أن المشكلة الخصوصية تجد تفسيرا لها في مستوى آخر يعتقد أو يفترض أنه حدد وجود هذه المشكلة الخصوصية وبلورها، وهذا ما يؤدي إلى ذلك التعريف الشائع الذي يجعل من الفرضية عبارة عن علاقة بين مستويين أو حدين تمثل إحداهما مشكلة البحث بعد تدقيقها وتخصيصها، أما الآخر فهو ما يحاول الباحث أن يفسر به حدوث أو وجود هذه المشكلة الخصوصية.

ويمكن أن نقول إنّ الفرضية عبارة عن تصريح (énoncé) يتوقع أو يفترض وجود علاقة بين مستويين أو وجهين للظاهرة موضوع الدراسة، يمثل الوجه الأول الظاهرة في ترجمتها إلى مشكلة بحث تم تدقيقها وتخصيصها، أي تم «افتكاكها» من قبضة الأفكار الشائعة لتصبح مشكلة يمكن دراستها علميا، أما الوجه الثاني فيمثل مستوى نفسر به لماذا برزت هذه الظواهر وأصبح لها وجود وطابع فعلي.

إن هذه العلاقة [1]بين المستويين يجب أن نتمكن من إقامتها والتحقق منها فعليا، أي تكتسي طابع المعقول، معنى ذلك أن الباحث لما يصيغ فرضية فهذا يعني أن ما يقترحه في تفسير الظاهرة أو الزاوية التي يفسر بها لها طابع ملموس في الواقع، وهذا ما يجعل من الفرضية إطارا تفسيريا واقعيا لمشكلة البحث الخصوصية ضمن مسعى عملي ملموس في الواقع الاجتماعي، وعليه « تتضمن أو لعملية لإضفاء طابع ملموس على سؤال البحث، إعادة الإجابة عنه في شكل فرضية ... الفرضية إجابة مقترحة لسؤال البحث ... هي عبارة عن تصريح يوضح في جملة أو أكثر علاقة قائمة بين حدين أو أكثر ... هي أيضا عبارة عن تنبؤ (توقع) لما سنكتشفه في الواقع ».

وهذا التوقع يعني أن الإجابة المقترحة عن سؤال وأسئلة المشكلة الخصوصية هي إجابة واقعية ومعقولة.

يتمثل دور الفرضية في مراحل البحث العلمي باعتبارها الأداة الرئيسية التي تجعل البحث يأخذ وجهة علمية فعلا، إذ بواسطتها يبدأ مسعى البحث عن الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الظواهر، وهذا هو هدف البحث العلمي الذي يقوم على اكتشاف الأسباب الكامنة وراء حدوث الظواهر حتى يعطي التفسير الفعلي لحدوث الظواهر.

لأن البحث العلمي ليس له موقف المتأمل والمخمن أمام الظواهر، بل يذهب إلى تفسيرها، وأن هذا التفسير يتطلب القيام بعملية اختبار أي القيام بعملية تحقق من خلال مقارنة ما نفترضه على أنه العنصر التفسيري الذي أدى إلى حدوث هذه الظاهرة أو تلك يتم كل هذا على أرضية الفرضية.

[1]سعيد سعدون، الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية، مرجع سابق، ص 106.

الفروض[1] هي حلول مقترحة يضعها الباحث لحل مشكلة البحث أو لتفسير الحقائق أو أنواع السلوك التي تجري مشاهدتها ولم تتأيد بعد عن طريق الحقائق العلمية، وهي إجابة محتملة لأسئلة البحث، وتمثل الفروض علاقة بين متغيرين متغير مستقل ومتغير تابع.

الفرضية هي عبارة عن تفسير ذكي أو استنتاج مؤقت، فهي أشبه برأي الباحث المبدئي يضعه كحل محتمل لمشكلة الدراسة، والفروض غالبا ما تأخذ صيغة التعميمات وأن تضع بأسلوب منظم يظهر العلاقات التي يحاول الباحث من خلالها حل المشكلة ولذلك يرى الباحث (قنديلجي : 2008) بأن الفرضية تعني واحد أو أكثر من الجوانب الآتية [2]

- تخمين ذكي لسبب أو أسباب المشكلة.
- استنتاج مؤقت يتوصل إليه الباحث.
- رأي مبدئي لحل المشكلة.
- تفسير مؤقت للمشكلة.
- حل محتمل لمشكلة البحث.
- إجابة محتملة عن السؤال الذي تمثله المشكلة.

ولابد أن تستند الفرضية على معرفة واسعة بالمشكلة أو الظاهرة المدروسة وعلى خبرة الباحث، أي أنها استنتاج أو تفسير مؤقت بعيدا عن الثبات والعشوائية، وينبغي أن يتمسك الباحث بالفرضية حتى نهاية البحث، وعندها يتحقق من صحة الفرضيات أومن عدمها.

أما مصطلح فرض أو فرضية فيعني شيئا أقل تأكيدا من الحقيقة العلمية، وكلمة أقل تأكيدا تعني بأن أفكار وطروحات الفرضية لا تخلو من الصحـــة فهي تأتي نتيجة مشاهدات وتجارب مر بها الباحث أو الباحثون أو تأتي نتيجة بيانات ومعلومات سابقة لم تثبت صحتها وشرعيتها لحد الآن، إذن الفرض [3] العلمي ليس هو مجرد تخمين طالما أنه يبنى على التجارب والخبر والمشاهدات والدراسة والمعرفة العلمية، بينما التخمين (Estimate) لا

[1] حسين محمد جواد الجبوري، منهجية البحث العلمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 91.
[2] عامر إبراهيم قنديلجي، البحث العلمي، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 89.
[3] إحسان محمد الحسن، مناهج البحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص 48.

يتعدى مجرد أفكار مبدئية تتولد في عقل الفرد عن طريق الملاحظة البسيطة العابرة، وقد تكون عند الفرد العادي بعيدة عن الحقائق المقررة أو القوانين العامة، وهذا لا يعني أنه في بداية البحث يجب أن يطرح التخمين جانبا أو يهمل بصورة كلية، فالافتراض العلمي غالبا ما يبدأ بعملية تخمين.

لا يمكن للبحث العلمي[1] أن يتم من دون وجود فرضيات لقد أشرنا سابقا أن عملية البحث تنطلق من وجود مشكلة يتم بلورتها في سؤال عام، هذا السؤال العام يتم تدقيقه وتخصيصه مع الإشكالية وبالرغم من أهمية هذه المراحل إلى غاية الإشكالية من وجهة نظر خطوات البحث العلمي من الناحية الإجرائية لكنها تبقى على مستوى المساءلة أو على مستوى عرض المشكلة وإن تم تدقيقهـــا وتخصيصهـــا وإعطائها نوع من الحصانة ضد الحس المشترك والأفكار الشائعة العامية في ظل إقحامها في تناول نظري مفاهيمي، وأن من دعائم المعرفة العلمية نجد البحث عن إيجاد الأسباب والحتميات الكامنة وراء حدوث الظواهر، لإيجاد أنظمة تفسيرية لهذه الظواهر وعلى هذا الأساس يبرر وجود الفرضية كإطار أولي اقتراحي لتفسير الظاهرة وإيجاد أسباب حدوثها، ما هو إذا مدلول الفرضية وما هو دورها وأهميتها في منهجية البحث الاجتماعي ؟

بصفة بسيطة تعرف الفرضية على أنها إجابة عن تساؤلات الإشكالية، أي أنها تندرج ضمن حركية سؤال جواب في ظل العلاقة الترابطية بين الإشكالية والفرضية لكن في الواقع لا تتم الأمور على هذا التصور البسيط، بل تتمثل هذه الإجابة في إيجاد أفق أو آفاق تفسيرية للمشكلة الخصوصية، أي إيجاد عناصر تفسيرية للمشكلة الخصوصية مع الإشكالية، أليس هدف البحث العلمي إيجاد تفسيرات للظواهر التي تأخذ للدراسة ؟

لا يمكن للبحث العلمي أن يتم من دون وجود فرضيات لقد أشرنا سابقا أن عملية البحث تنطلق من وجود مشكلة يتم بلورتها في سؤال عام، هذا السؤال العام يتم تدقيقه وتخصيصه مع الإشكالية وبالرغم من أهمية هذه المراحل إلى غاية الإشكالية من وجهة نظر خطوات البحث العلمي من الناحية الإجرائية لكنها تبقى على مستوى المساءلة أو على مستوى عرض المشكلة وإن تم تدقيقهـــا وتخصيصهـــا وإعطائها نوع من الحصانة ضد الحس المشترك

[1]سعيد سبعون، الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية، مرجع سابق، ص 105.

والأفكار الشائعة العامية في ظل إقحامها في تناول نظري مفاهيمي، وأن من دعائم المعرفة العلمية نجد البحث عن إيجاد الأسباب والحتميات الكامنة وراء حدوث الظواهر، لإيجاد أنظمة تفسيرية لهذه الظواهر وعلى هذا الأساس يبرر وجود الفرضية كإطار أولي اقتراحي لتفسير الظاهرة وإيجاد أسباب حدوثها.

بصفة بسيطة تعرف الفرضية على أنها إجابة عن تساؤلات الإشكالية، أي أنها تندرج ضمن حركية سؤال جواب في ظل العلاقة الترابطية بين الإشكالية والفرضية لكن في الواقع لا تتم الأمور على هذا التصور البسيط، بل تتمثل هذه الإجابة في إيجاد أفق أو آفاق تفسيرية للمشكلة الخصوصية، أي إيجاد عناصر تفسيرية للمشكلة الخصوصية مع الإشكالية.

ومع الفرضية يدخل فعلا الباحث في بناء النموذج التحليلي، أي إيجاد العوامل والعناصر التي تفسر لماذا حدثت هذه الظواهر أو تلك، إن الفرضية هي اتجاه تفسيري يتبناه الباحث، إنها نوع من عملية التفتيش عن الأسباب (الاجتماعية، في حالة أو ميدان العلوم الاجتماعية) التي تفسر حدوث الظاهرة التي نريد دراستها.

إنها محاولة تفسير تسعى أن تكون واقعية بعيدة عن مستويات التفسير القائمة على الحس المشترك، وإذا قبلنا أن الفرضية هي إجابة مؤقتة عن الإشكالية أو عن السؤال الخصوصي، فهذا يعني أيضا أنها تعبير عن علاقة سببية بين مستويين.

ومن أهم مراحل البحث العلمي وضع الفروض وتصميمهـــا لتكون جـــاهزة للفحص والتحليل للتأكد من صحتهـــا، وفحص وتحليل الفروض يكون من خلال جمع المعلومـــات والبيانات عنها من الميدان الاجتماعي، هذه المعلومات والبيانات التي تعكس الأضواء المنيرة للباحث عن مدى شرعيتها وملائمتها للواقع وانطباقها مع الحقيقة لكي يكون الباحث مستعدا على قبولها أو رفضها، والفروض [1] العلمية كما وضحنـــا ســـابقا تتكون من مجموعته أراء ومفاهيم تتعلق بموضوع دراسي معين يهتم به الباحث، والفروض هي أفكار مبدئية تدرس العلاقة بين الظواهر قيد الدراسة والبحث والعوامل الموضوعية التي تؤثر فيها، والباحث غير متأكد من صحة فروضه لذا يحاول اختبارها وتجريبها بالبحث العلمي الميداني، ولكن أفكار وأراء النظرية لا تخلو من الصحة تماما إلا أنها غير دقيقة، فبينما يعني مصطلح

[1] إحسان محمد الحسن، مناهج البحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص 47.

"الفروض العلمي نظرية لم تثبت بعد صحتها في بداية البحث، إلا أن النظرية هي نفس الفرض العلمي بعد أن تثبت صحتـــه في نهاية البحث، وهذا يعني بأن النظرية هي افتراض تجريبي أو قابل للبرهان، وتعتبر النظرية افتراضا مدعوما بالأدلة التي توصل إليها الباحث من خلال دراسته العلمية، هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أن أي حقيقة علمية ليست مطلقة فالأسلوب العلمي يرفض الثبات المطلق لأي نتائج توصل إليها الباحث مهما أكدتها الأدلة والحجج والبراهين

لكي تكون الفروض العلمية جيدة وفاعلة في تنفيذ مراحل البحث العلمي وخاضعة لأساليب الدراسة والفحص والتحليل يجب أن تتميز بالشروط التالية [1]:

1- يجب أن تكون الفروض العلميـــة واضحـــة ومحددة وخـــالية من الاسهاب والغموض والتشويش، وإن المصطلحات والمفـــاهيم الداخلة فيهـــا يجب أن تكون واضحة ومترابطة ومتماسكة من ناحية المعنى والأسلوب والصياغة.

2- ينبغي أن تكون الفرضيـــة قـــابلة للاختبـــار والفحص والتحليل، فالفروض الفلسفيـــة والأخلاقية مثلا لا يمكن اختبارها أو تجريبها بواسطة البحث العلمي لهذا عند صياغة الفروض يجب أن نضع في الحسبان توفر الأساليب والأدوات التي يمكن استخدامها في قياس هذه الفروض، هذا إلى جـــانب ضرورة ارتباط هذه الفروض بالنظريات التي سبق إثبات صحتها وشرعيتها.

3- يجب أن لا تكون فروض البحث الواحد متعارضة ومتناقضة بعضها مع بعض بل يجب أن تكون منسجمة ومترابطة وتشكل وحدة متكاملة تسير في خط واحد وواضح.

4- يجب أن لا يعتمد الباحث على فرضية واحدة خصوصا في الدراسات الاجتماعية والنفسية بل يجب أن يعتمد على عدد معقول من الفروض التي يمكن فحصها وتحليلها واستخلاص النتائج حولها.

5- ينبغي أن تخدم الفروض العلمية أغراضا متعددة أهمها تحديد الإطار الفكري والنظري للباحث، رسم الخطوات المنهجية والنظامية للبحث، اختيار الأساليب الإحصائية التي تستخدم

[1] إحسان محمد الحسن، مناهج البحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص 52.

في تفسير وتحليل البيانات، وأخيرا تحديد الهيكل العام الذي يستخدمه الباحث في تقديم النتائج النهائية لبحثه العلمي.

على الفرضية أن تتوفر على الشروط الآتية :

- المعقوليــة: يجب أن تكون الفرضية معقولة، أي لها علاقة وثيقة بالظاهرة التي تريد تفسيرها ... كما لا يجب أن تريد أن تستدل على حقيقة بديهية... يرجع الطابع المعقول إلى ملاءمتها بالنسبة إلى الظاهرة التي ندرسها.

- الوضوح والتبسيط وليس الابتذال : يجب أن تكون جملة أو جمل الفرضية واضحة ولا تحتوي صيغة مبهمة غير مفهومة، على الباحث تجنب التراكيب الغامضة لغويا ومعرفيــا، وأن يراعي الدقة في عرضها: «يجب أن تكون الفرضية دقيقة ... وخالية من العبارات الغامضة وغير المفهومة، بحيث يتم اعتبار الحدود بصفة دقيقة لتمثل بقدر الإمكان الظواهر موضوع الدراسة، حتى كيفية إقامة الربط بين الحدود يجب أن تكون خالية من أي غموض »

- التأكيد أو الانغراس النظري، باعتبارها مترابطة مع الإشكالية، فهذا نوع من تحصيل حاصل، لكن تبدو أهمية هذا الشرط والوعي به من طرف الباحث كضمان إمكانية تفسير تتجاوز الحالة الخاصة بل تأخذ طابع عام، يكون في تماثل مع محتوى المعارف العلمية ولا يتناقض مع الوقائع العلمية المتفق عليها والتي تم إثباتها إن هذا التأكيد النظري لهو بمثابة حصانة أبستمولوجيا معرفية للفرضية، يجب أن تكون الفرضية عامة، أي أن إمكانية التفسير التي تميزها تتجاوز الحالة الخاصة.

وأحسن طريقة لإضفاء طابع عام على الفرضية هي أن نضمن أنها مستوحاه من تناول نظري معين [1]

- قابلة للتحقق أو الاختبار : يجب أن نتمكن من مقارنتها بعناصر الواقع وذلك باستعمال أدوات التحقق، وهذا يعني أن الباحث بإمكانه الحصول على معطيات وبيانات في اتجاه معين حددته هذه الفرضية ليتأكد من صحة ما افترضه، أي أن الإجابة والتفسير المقدم لمشكلة البحث الخصوصية هي فعلا كما افترض أو هي في نظام تفسيري آخر.

[1] سعيد سبعون، الدليل في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية، مرجع سابق، ص 110.

هذه بصفـــة عـــامة بعض الشروط التي يجب أن تتوفر في الفرضيـــة لتسمح بطرحها وبالتالي مواصلة البحث لأن « قيمة كل المراحل المنهجيـــة المقبلة تقوم على دقة وملائمة وصحة الفرضية »

تكمن أهمية الفرضيات في عملية البحث العلمي في الفوائد التي تحققها للباحث والبحث العلمي على حد سواء، ويمكن تحديد أهم هذه الفوائد فيما يأتي [1]:

❖ تزيد من قدرة الباحث على فهم المشكلة أو الظاهرة المدروسة وتحديد أبعادها بشكل دقيق ومن ثم يستطيع دراستهـــا وتحليل العلاقات بين المتغيرات والعناصر المكونة لهذه المشكلة وتفسير علاقاتها ببعضها البعض، والابتعاد عن كل المعلومات التي ليس لها علاقة بموضوع البحث ومشكلته.

❖ تمثل الفرضيات قاعدة أساسية لموضوع البحث العلمي وتحدد مساره وذلك من خلال توجيه الباحث لجمع بيانات ومعلومات معينة لها علاقة بالفرضيات التي تم وضعها من أجل اختبارها ومن ثم قبولها أو رفضها بما يتلاءم مع المبادئ والأصول العلمية المتعارف عليها.

❖ تؤدي الفرضية على توسيع المعرفة، باعتبارها أداة فكرية ووسيلة علمية يستطيع الباحث عن طريقها الحصول على حقائق تحفز باحثين آخرين إلى المزيد من البحوث الجديدة.

❖ تســـاعد الفرضيات على تحديد الأساليب المناسبة لاختبار العلاقات المحتملة بين عاملين أو أكثر وذلك من خلال تقديمهـــا لتفسيرات وتصورات نظرية للعلاقة بين العوامل المستقلة والتابعة.

❖ تسهم الفرضيات في تحديد المناهج والأساليب البحثية الملائمة لموضوع الدراسة الذي يساعد على اختيار الفرضيات.

❖ تساعد الفروض على تنظيم وتقديم النتائج بطريقة ذات معنى، فالفرض هو تفسير أولي لظاهرة معينة، وه يحتفظ بطابع التخمين حتى نوجه الحقائق المناسبة التي تؤيده.

[1] حسين محمد جواد الجبوري، منهجية البحث العلمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 94.

4- تحديد المفاهيم العلمية :

يتم بناء المفاهيم في العلوم الاجتماعية بغية الانتقال من المفهوم النظري إلى المفهوم العملي وذلك في أربع خطوات أساسية:

- تصور المفهوم وتمثله في صورة ذهنية: ونعني بذلك أن المفهوم يدرك ويتم استيعابه ذهنيا، إن المفهوم عبارة عن « تصور ذهني عام ومجرد لظاهرة ما » فعلى سبيل المثال، مفهوم الاندماج الاجتماعي هو مفهوم يتقدم في صورة ذهنية لا نلاحظه في الواقع الملموس، إنه بناء وتصور ذهني مجرد، كذلك الأمر مع مفهوم الرأسمال الاجتماعي، بحيث لا نلاحظ ظـــاهرة اسمها رأسمـــال اجتمـــاعي، بل هي تصور ذهني يتم تشخيص به ضروب سلوك أو تمثلات معينة وتم جمعها تحت تسمية جامعة تميز الخطاب العلمي عن الخطاب العامي، مثلما لا يدل مفهوم الرضا عن ظاهرة أو واقع يقع تحت الملاحظة، بل هو بناء ذهني مجرد، أي غير ملموس يترجم ذهنيا مستويات معينة من الواقع الاجتماعي، وهكذا الأمر بالنسبة إلى كل المفاهيم التي يشتغل عليها علم الاجتماع [1].

- تخصيص المفهوم أو تحديد أبعاده، تعتبر هذه المرحلة مرحلة الشروع في الانتقال من المجرد إلى الملموس، أي التعبير عن المفهوم المجرد الذي لا نلاحظه مباشرة في الواقع الملموس بمستويات من الواقع هي بمثابة مكونات لهذا المفهوم، إذا أن المفهوم عموما مكون من « مجموعة معقدة من الظواهر وليس من ظاهرة بسيطة يمكن ملاحظتها مباشرة، فمثلا يمكن أن نحدد لمفهوم التغير الاجتماعي الأبعاد الآتية : سياسي، اقتصادي، ثقافي، اجتماعي»

كذلك يمكن أن نحدد لمفهوم المكانة الاجتماعية الأبعاد الآتية : مهني، سلطة، ثروة، معرفي، فيزيقي.

كذلك نحدد أبعاد مفهوم إعادة إنتاج قوة العمل بـ : بيولوجي، مادي، ثقافي، أيضا أبعاد مفهوم الاندماج الاجتماعي : مهني، ديني، عائلي.

هكذا يمكن للباحث أن يحدد أبعاد المفهوم أو يقوم بتحديد جوانبه، مع الإشارة إلى أن هذا التحديد له طابع مرن، أي أنّ أبعاد المفاهيم لا تحدد بصفة منتظمة بنفس الكيفية، بل

[1] سعيد سبعون، الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعيـــة في علم الاجتمـــاع، دار القصبة للنشر، 2012، ص 115

يرجع ذلك إلى تقدير الباحث انطلاقا من سياق البحث ومن المعطيات التي تم استخراجها من استعراض الأدبيات والجولة الاستطلاعية.

- مؤشرات بعد المفهوم : لا نبـــالغ إذا قلنـــا إن المؤشر هو في قلب إجراء بنـــاء المفـــاهيم أو المتغيرات، لما لهذه المؤشرات من أهمية بالغة في عملية اختبار الفرضيات، إذ على أساسها يمكن التحقق فعلا من مدى صحة (من عدم ذلك) ما وضعناه من افتراض في محاولة إيجاد تفسير للظاهرة محل الدراسة.

- إن المؤشر هو تلك الصفة أو العلاقة التي تجعل الباحث يستطيع ملاحظة الظاهرة التي يأخذها بالدراسة، إن المؤشر هو التجلي الملاحظة في الواقع لبعد المفهوم، يسمح المؤشر من الانتقال من المجرد على الواقع الملموس وهذا ما يسمح في الشروع في التحقق من الفرضية.

يبرز دور المؤشر خاصة في مرحلة استعمال تقنيات جمع البيانات – خاصة الاستمارة والمقابلة – من أجل التحقق من الفرضيات وسنعود إلى هذا لاحقا، وبهذا يكون المؤشر ترجمة خطاب ولغة مجردة إلى لغة ملموسة تعكس ظواهر يمكن ملاحظتها في الواقع ونتحقق بفضلها من الفرضيات وهي تعمل على توجيه جمع المعطيات لهذا التحقق، ويمكن للباحث أن يصل إلى تعيين المؤشرات من خلال طرح سؤال بسيط حول معرفة صفات الظاهرة القابلة للملاحظة في الواقع: «لإيجاد مؤشرات كل بعد محتمل لابد على الباحث أن يطرح على نفسه في كل مرة السؤال»

كل فرضية أو نظرية أو قانون يتكون من مجموعة من المفاهيم أو المصطلحات[1] العلمية التي يعني بها الباحث، مقاصد ونعوت ومعاني تصنف وتحلل وتعبر عن طبيعة هذه المفاهيم ومحتوياتها الفكرية وأبعادها العلمية والفنية، والمفاهيم (Concepts) التي يطرحها الكاتب أو العالم غالبا ما ترتبط بعضها ببعض بأسلوب لغوي وعلمي يساعد على بناء وتكوين الفرضيات والنظريات التي يتعامل معها الباحث أو العالم في دراسته لأية مشكلة أو ظاهرة طبيعية أو اجتماعية، ولولا وجود المفاهيم والمصطلحات لما استطاع العلماء بناء وتكوين فرضياتهم ونظرياتهم وقوانينهم الكونية والشمولية، ولكل عالم مفاهيمه ومصطلحاته الفنية التي من خلالها يعبر عن نتائج وقوانين وفروض علمه، وغالبا ما يتفق العلماء على

[1] إحسان محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص 41.

معاني ومقاصد ومضامين المفاهيم التي يستعملونها ويتداولونها في دراساتهم وأبحاثهم العلميــة، وأحيانا يختلفون على معاني وأفكار ومضامين هذه المصطلحات خصوصا إذا كانوا ينحدرون من خلفيات حضارية وأيديولوجية وإجتماعية مختلفة، واختلافهم هذا لا يكون على معاني المفاهيم والمصطلحات التي يطرحونها في سياق فرضياتهم ونظرياتهم العلمية بل يكون على أفكار وصيغ الفرضيات والنظريات نفسها، والخلافات هذه لا يمكن التغلب عليها وتدليلها دون إتاحة المجال لهؤلاء العلماء على عقد الاجتماعات والحلقات الدراسية والندوات والمؤتمرات التي من خلالهـــا يوحدون مواقفهم وأفكـــارهم إزاء هذه المفاهيم والفروض والنظريات التي تتخصص فيها علومهم ومواضيعهم الدراسية.

ومن الجدير بالإشارة أن كل بحث أو دراسة مهما كان اختصاصها أو اتجاهها تحتوي على مجموعة مصطلحات ومفاهيم علمية تتكون منها الفروض التي يريد الباحث أو العالم اختبارها وتجريبها بغية تحويلها إلى نظريات يمكن إضافتها إلى النظريات التي اكتشفها العلماء في حقل أو اختصاص معين، وعلى الباحث في بداية بحثه تخصيص حقل مستقل لتعريف وتحديد معاني المفاهيم العلمية التي يتداولها بحثه ليكون القارئ المختص أو غير المختص على بينة منها ولكي يفهم الفرضيات والنظريات والنتائج النهائية التي تتوصل إليها الدراسة، وفي حالة عدم تعريف المفاهيم الفنية في بداية الدراسة أو البحث فإن القارئ سوف لا يفهم الدراسة من بدايتها إلى نهايتها ولا يستطيع استيعاب نتائجها النهائية، وبجانب تحديد معاني المفاهيم المتداولة في البحث ينبغي على الباحث تكوين الفروض العلمية التي تتضمن هذه المفاهيم، والفروض العلمية تتوخى تجسيد عملية الربط بين المتغيرات الأساسية والثانوية التي تشكل جسم البحث.

باختصار بناء المفاهيم أو المتغيرات هي عملية الانتقـــال من التجريدي إلى الملموس، أو هي نزول في السلم التجريدي عندما ننتقل من مفاهيم نظرية مركزية إلى « مفاهيم فرعية هي عبارة عن خصوصيات أو صفات ملموسة أكثر للمفهوم المركزي »

فإذا كنا مع الإشكالية قمنا بنوع من التركيب عندما انطلقنا مما هو معطى إلى ما هو مبني عن طريق المسعى التجريدي لنصل إلى المفهوم النظري القائم على التناول النظري، أي أنه ينتمي ويعكس إحدى الاتجاهات النظرية، فإننا مع مرحلة بناء المفاهيم نقوم بنوع من

التفكيك عن طريق النزول في السلم أو النظام التجريدي إلى أن نصل إلى تلك الصفات التي تسمح بالقيام باختبار الفرضية على أرض الواقع الملموس.

نعني [1] بالمفاهيم آراء أو أفكارا أو مجموعة معتقدات حول شيء معين، أو أسماء تطلق على الأشياء التي هي من صنف واحد أو الأسماء التي تطلق على الصنف نفسه، واصطلاح الفكرة أو المفهوم في علم الاجتماع هو اصطلاح تجريدي لا يمكن اعتباره النظرية الاجتماعية ذاتها بل هو جزء مهم منهـــا طالمـــا أنها تتكون من مجموعة أفكار مترابطة ترابطا منطقيا وجدليا، والمفاهيم ليست هي أفكارا ثابتة وغير قابلة للتبدل والتحول وإنما هي أفكار داينميكية تتغير وتتحول تبعا لتغير العصر وتبدل ظروفه الموضوعية وأديولوجيته الحياتية، والقارئ يستطيع الرجوع إلى كتاب « النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي » لمؤلفه روبرت ميرتن للحصول على المزيد من المعلومات حول أهمية تحليل ودراسة المفاهيم في علم الاجتماع، يتهم علم الاجتماع بدراسة الأفكار والمفاهيم لأنها تشكل حجر الزاوية في بناء قروضه ونظرياته الاجتماعية، والمفاهيم هي التي تساعد العلم على تكوين واستنتاج الفرضيات التي يمكن من خلال فحصها وتجريبها إلى أن تتحول إلى نظريات بدرجة عالية من الصحة والشرعية والدقة والموضوعية، أما الشروط التي يجب أن تتوفر في المفاهيم عند اختيارها في بناء الفرضية فهي الدقة، الوضوح وخضوعها للتجريب والاختبار.

ومعظم المفاهيم التي يستعملها العلماء هي مفاهيم تجريدية (Absetrat Concepts) أي مفاهيم تهدف إلى التحديد والتوضيح، فلو أردنا وصف أو شرح أية حادثة أو ظاهرة يجب علينا أولا تحديدها وتوضيح معالمها، فالنظرية الطبيعية أو الاجتماعية لا تستعمل جميع المتغيرات والظواهر التي تدخل في مادة دراستها بل تستعمل فقط المتغيرات والظواهر التي تتعلق بجوهرها وفحواها وهدفها، فكلما كانت حقائق النظرية مجردة من المتغيرات الخارجة عن نطاقها كلما كانت قوية وقادرة على توضيح وتفسير الظواهر التي تكمن في موضوعها ومادتها العلمية، إن المفاهيم التجريدية تدور حول الأفكار والمصطلحات الفنية التي تستعملها العلوم الطبيعية كالتعجيل والمغناطيسية الكاملة، السرعة الفورية... الخ وتستعملها العلوم

[11] إحسان محمد الحسن، الأسس العلمية لمناهج البحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص 42.

الاجتماعية كالسلوك العقلي الكامل والجماعة الموحدة، والمفاهيم التجريدية بصورة عامة تساعد العلماء على تحليل وتوضيح الحوادث والأفكار المعقدة وتشارك مشاركة فعالة في تنبؤ وقوع الحوادث أو الأزمات، إذن المفاهيم هي الوسائل الرمزية التي يعتمد عليها الإنسان في التعبير عن المعاني والأفكار بغية توصيلها للآخرين، والمفاهيم غالبا ما تعبر عن الصفات المجردة التي تشترك فيها الأشياء والظواهر والحوادث مهما كانت هذه الطبيعية أو اجتماعية.

من أهم الأشيـــاء التي يجدر بالبـــاحث تحديدها المفاهيم Conceptsوالمصطلحات[1]أو المتغيرات العلمية Technical terms التي يتناولها البحث، والمفهوم هو واحد من أهم العناصر في تعريف عملية البحث، حينما توضع المفاهيم مع بعضها البعض لشرح ظاهرة معينة، فإنها تسمى بالنظريات، وعملية البحث تساعدنا في وضع نظريات تقوم هي الأخرى في مساعدتنا على فهم أفضل لما نرى.

لكن ماذا يقصد بالمفهوم Concept، المفهوم في علم الاجتماع هو اصطلاح تجريدي لا يمكن اعتباره النظرية الاجتماعية ذاتها بل هو جزء مهم منها طالما أنها تتكون من مجموعة من أفكار مترابطة ترابطا منطقيا جدليا والأفكـــار ليست ثـــابتة بل هي أشياء دينامية تتغير وتتحول تبعا لتغير العصر وتقدم المفاهيم.

ويعرف (أركان نجل) المفاهيم بأنها عبارة عن أفكار أو تعبيرات تجريدية (غير محسوسة) تعتمد على الصفات أو الخاصيات المشتركة للأشياء، أشياء أو أحداث وهي ممتلكات فردية تخلق وتحفظ في عقولنا، ونحن بدورنا نعرف بأنها موجودة ولكننا لا نستطيع أن نلمسها أو نراها مباشرة مثل كلمة طبقة أو ثقافة أو مركز أو مكانـــة فإنهـــا مفاهيم مجردة وغير محسوسة فندما ننظر إلى سلوك فرد ما فربما نستنتج ما إذا كان قد تم بالفعل تكوين مفهوم محدد أم لا، ونحن على سبيل المثال نعرض مفهوم الحرارة لأطفالنا على أنه ناحية مؤلمة لبعض الأشياء، مثل الفرن، عود الثقاب المحترق ... الخ، كما أننا نقدم للطفل مادة جديدة ونخبره بأنها حارة، وإذا تفادى هذه المادة فقد نستنتج بأنه مفهوما من خلال استدلاله لصفة مشتركة للحرارة من الأشياء السابقة التي تؤذيه.

[1] د/ محمد ياسر الخواجة، البحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص 70.

والجدير بالذكر أن المفاهيم بشكلها الأصلي لا يحتفظ به بل على العكس من ذلك فهي تتغير طيلة الوقت كما لو كانت حية، فهي تنمو وتغير الجلد وتلغي مفاهيم أخرى وتنقسم على نفسها وتموت، فمفـــاهيم مثل الأب أو الأم أو الأسرة أو الذكـــاء وغيرهـــا قد تغيرت وتطورت مع تغير أعمارنا وتطورنا من مرحلة إلى أخرى، ونظرا لصعوبة تحديد المفاهيم حيث يختلف الباحثون في تحديدهم للمفهوم الواحد من بحث إلى آخر طبقا لاختلاف منطلقاتهم النظرية أو لثقافتهم الخاصة، أو لاختلاف التخصصات الفرعية لهم أو لاختلاف الوقت نتيجة لتقدم المعرفة والعلوم المختلفة لذا يفضل كثير من الباحثين المحدثين الالتجاء إلى التعريف الإجرائي حتى لا يكون هناك خلاف على المقصود من كل مفهوم يستخدمونه في البحث.

إن الأفراد لا يتفقون على معاني المفاهيم [1]والأفكار العلمية فالمفاهيم تنشأ نتيجة خبرات اجتماعية وتجارب حياتية يمر بها الأفراد في المجتمع، ولما كانت هذه الخبرات والتجارب تختلف باختلاف ظروف وصفات الأفراد والجماعات، فإن مفهوم المصطلحات يختلف من فرد إلى فرد ومن بيئة إلى بيئة أخرى، ومما يزيد في حدة الاختلافات بين الأفراد حول مفاهيم المصطلحات والعبارات التي يتداولونها في أحاديثهم أو كتاباتهم كون هذه المفاهيم تتضمن دلالات ومعاني مثيرة ومتنافرة، فكلمات " ديمقراطية " و" حرية " و" اشتراكية " لها معان ونعوت ودلالات مختلفة ومتناقضة، واختلافها يكون حسب الكتل السياسية والأنظمة الاجتماعية التي تستعملها، فالمعسكر الاشتراكي يعني بمفهوم ديمقراطية إعطاء حق الحكم للطبقة العاملة والكادحة في المجتمع، بينما يعني المعسكر الرأسمالي بالديمقراطية إعطاء حق الحكم للطبقة التي تملك وسائل الإنتاج.

يبدو لي أن ضبابية المفاهيم واختلاطها هما مشكلة [2] الفكر، منذ كان الفكر، وهما مشكلة الممارسة في كل قضية يقود فيها الفكر إلى الممارسة

والذين يضلون الطريق إلى الحقيقة منذ كانت الحقيقة وكان الضلال إلى طريقها يأتيهم الضلال من ضبابية المفاهيم وانعدام المنهج الفكري عندما يفكرون.

---

[1] إحسان الحسن، مناهج البحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص 44.

[2] غلاب عبد الكريم، أزمة المفاهيم وانحراف التفكير، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1998، ص 7.

والسؤال البدائي الذي وضعه أرسطو وما يزال الأرسطيون يطرحونه كلما تضببت المفاهيم واختلطت طرق التفكير ويلح السؤال أكثر مما ألح على أرسطو فدفعه إلى وضع أسس المنطق بعد أن اتسعت المدارك وتشبعت القضايـــا الفكريـــة والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية.

ليس هذا التشعب هذا التشعب بجديد نضج الفكر الإنســـاني كان نتيجة تشعب القضايـــا وتشعب طرق التفكير فيها، والفكر الإسلامي بخـــاصة مدين لنضجه في العصور الوسطى، وقبل عصر النهضة الأوروبية وأثناءها، لمنهجية التفكير، والبحث عن الحقيقة، وكان في مقدمة المنهجيـــة التي سلكهـــا المفكرون المسلمون تحديد المفاهيم بالمنطق وإغناؤها بالعلم، وإخراجها من الضبابية بالمعرفة.

ومن الجدير بالإشارة أن كل بحث أو دراسة مهما كان اختصاصها أو اتجاهها تحتوي على مجموعة مصطلحات ومفاهيم[1] علمية تتكون منها الفروض التي يريد الباحث أو العالم اختبارها وتجريبها بغية تحويلها إلى نظريات يمكن إضافتها إلى النظريات التي اكتشفها العلماء في حقل أو اختصاص معين، وعلى الباحث في بداية بحثه تخصيص حقلا مستقلا لتعريف وتحديد معاني المفاهيم العلمية التي يتداولها بحثه ليكون القارئ المختص أو غير المختص على بينة منها ولكي يفهم الفرضيات والنظريات والنتائج النهائية التي تتوصل إليها الدراسة، وفي حالة عدم تعريف المفاهيم الفنية في بداية الدراسة أو البحث فإن القارئ سوف لا يفهم الدراسة من بدايتها إلى نهايتها ولا يستطيع استيعاب نتائجها النهائية.

هكذا يعطي تحديد المفهوم معرفة بالظاهرة التي نريد دراستها وفي أي اتجاه سيسير البحث وإلى ماذا يستند من الناحية النظرية، يضع المفهوم المعالم الأساسية للظاهرة محل الدراسة، وبالمفهوم يبرر الأساس العلمي للظاهرة ونتحصل بتحديده على خطاب خاص، أي نعرف أن الظاهرة محل الدراسة يمكن أن تبلور في خطاب خاص جديد على المصطلحات العامية : « مما يجب القيام به هو بناء مفاهيم جديدة تتلاءم وحاجيات العلم والتي يتم التعبير عنها بخطاب خاص ... مع المفهوم العلمي الذي يبرر وجوده في العلم[2]»

[1] إحسان محمد الحسن، مناهج البحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص 42.
[2] سعيد سبعون، الدليل المنهجي، مرجع سابق، ص 126.

من جهة أخرى يمكن للباحث الاستعانة بالقواميس والمعاجم والموسوعات المتخصصة التي تساعده على إيجاد تحديد للمفهوم أو المفاهيم التي يأخذها بالدراسة إن الشيء المميز في تحديد المفهوم هو أن هامش تدخل الباحث في هذا التحديد منعدم، لأن في هذا التحديد يعرض وجهـــات نظر نظريـــة لمختصين بلوروا هذه المفاهيم وأعطوها أساسا نظريا بعد دراسات وبحوث ومحاولات عديدة، لأن البحث، كما أشرنا إلى ذلك خاصة مع مرحلة استعراض الأدبيات، لا ينطلق من عدم، بل يثمن مكاسب الدراسات السابقة، خاصة مع الباحث المبتدأ.

كل فرضية أو نظرية أو قانون يتكون من مجموعة من المفاهيم أو المصطلحات العلمية التي يعني بها الباحث مقاصد ونعوت و معاني تضيف وتحلل وتعبر عن طبيعة هذه المفاهيم ومحتوياتها الفكرية وأبعادها العلمية والفنية. والمفاهيم (Concepts) التي يطرحها الكـــاتب أو العالم غالبا ما ترتبط بعضها ببعض بأسلوب لغوي وعلمي يساعد على بناء وتكوين الفرضيات والنظريات التي يتعامل معها الباحث أو العالم في دراسته لأية مشكلة أو ظاهرة طبيعية أو اجتماعية[1]. ولولا وجود المفاهيم والمصطلحات لما استطاع العلماء بناء وتكوين فرضياتهم ونظرياتهم وقوانينهم الكونية والشمولية، ولكل عالم مفاهيمه ومصطلحاته الفنية التي من خلالها يعبر عن نتائج وقوانين وفروض علمه. وغالبا ما يتفق العلماء على معاني ومقاصد ومضامين المفاهيم التي يستعملونها ويتداولونها في دراساتهم وأبحاثهم العلميـــة. وأحيانا يختلفون على معاني وأفكار ومضامين هذه المصطلحات خصوصا إذا كانوا ينحدرون من خلفيات حضارية وايديولوجية واجتماعية مختلفة. واختلافهم هذا لا يكون على معاني المفاهيم والمصطلحات التي يطرحونها في سياق فرضياتهم ونظرياتهم العلمية بل يكون على أفكار وصيغ الفرضيات والنظريات نفسها. والخلافات هذه لا يمكن التغلب عليها وتذليلها دون إتاحة المجال لهؤلاء العلماء على عقد الاجتماعات والحلقات الدراسية والندوات والمؤتمرات التي من خلالها يوحدون مواقفهم وأفكـــارهم إزاء هذه المفـــاهيم والفروض والنظريات التي تتخصص فيها علومهم ومواضيعهم الدراسية.

[1] إحسان محمد الحسن "مفاهيم البحث الاجتماعي" دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 41.

وقد يتغير المعنى الذي يعطيه المفهوم العلمي بمرور الزمن نتيجة لتقدم العلوم وارتقاء طرقها المنهجية التي تتولى مهمة جمع وتصنيف وصياغة المعلومات والحقائق الموضوعية. فكلما يرتقي العلم ويتطور وينمو تظهر مفاهيم فرعية تؤدي بعض ما كانت تؤديه المفاهيم العامة. لهذا تصبح الحاجة ماسة إلى الوصول لتحديدات أدق للمفاهيم الأصلية والفرعية مثل مفهوم البناء الاجتماعي (Social Structure)، النظام الاجتماعي (Social System)، المؤسسة الاجتماعية (Social Institutions)، الدور الاجتماعي (Social Role)، المنزلة الاجتماعية (Status)، القوة الاجتماعية (Social Power) ... الخ. وكذلك الحال بالنسبة لمفهوم المجتمع ومفهوم الطائفة ومفهوم الجماعة ومفهوم المجتمع المحلي.

ولكل مفهوم[1] علمي صفات بنائية وصفات وظيفية. فبالصفات البنيوية نعني الأفكـــار والنعوت والمواد العلمية التي تتكون منها المفاهيم وكذلك التغيرات التي تطرأ على الأفكار والنعوت والمواد كلما تقدم الزمن وتغيرت الظروف والعادات والتقاليد. أما الصفات الوظيفية للمفاهيم فهي الوظائف والمهام والخدمات التي تؤديها هذه المفاهيم والتي تساعد على فهم الفرضية أو النظرية. فتعريف المجتمع على أنه مجموعة من الأفراد تقطن على بقعة جغرافية محددة ولها مجموعة من العادات والتقـــاليد والمصـــالح والأهداف المتبادلـــة والمشتركة التي أساسها التاريخ واللغة والتراث يعتبر تعريف بنائيا لأنه يحدد الطريقة التي بها يتكون المجتمع. أما تعريف المجتمع على أنه النظام الاجتماعي الذي يزود الأفراد باللغـــة والدين والتربية الاجتماعية والعادات والتقاليد والأهداف المشتركة ويحميهم من الأخطار والتحديات الداخلية والخارجية التي قد تداهمهم ويمدهم بأسباب العيش والنمو والرفاهيـــة والسعادة تعبر تعريفا وظيفيا لأنه يحدد الوظائف التي يؤديها المجتمع للأفراد و الجماعات.

ومعظم المفاهيم التي يستعملها العلماء هي مفاهيم تجريدية (Abstract Concepts). أي مفاهيم تهدف إلى التحديد والتوضيح، فلو أردنا وصف أو شرح أية حادثة أو ظاهرة يجب علينا أولا تحديدها وتوضيح معالمها. فالنظرية الطبيعية أو الاجتماعية لا تستعمل جميع المتغيرات والظواهر التي تدخل في مادة دراستها بل تستمل فقط المتغيرات والظواهر التي

[1] إحسان محمد الحسن، مناهج البحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص 45.

تتعلق بجوهرها وفحواها وهدفها. فكلما كانت حقائق النظرية مجردة من المتغيرات الخارجة عن نطاقها كلما كانت قوية وقادرة على توضيح وتفسير الظواهر التي تكمن في موضوعها ومادتها العلمية[1].

إن المفاهيم التجريدية تدور حول الأفكار والمصطلحات الفنية التي تستعملها العلوم الطبيعية كالتعجيل والمغناطيسية الكاملة والسرعة الفورية...الخ وتستعملها العلوم الاجتماعية كالسلوك العقلي الكامل والجماعة الموحدة. والمفاهيم التجريدية بصورة عامة تساعد العلماء على تحليل وتوضيح الحوادث والأفكار المعقدة وتشارك مشاركة فعالة في تنبؤ وقوع الحوادث أو الأزمات. إذن المفاهيم هي الوسائل الرمزية التي يعتمد عليها الإنسان في التعبير عن المعاني والأفكار بغية توصيلها للآخرين. والمفاهيم غالبا ما تعبر عن الصفات المجردة التي تشترك فيها الأشياء والظواهر والحوادث مهما كانت هذه طبيعية أو اجتماعية.

وينبغي أن نشير هنا بأن المفهوم يجب أن يربط بالتعريفات السابقة له. فكلما استطعنا ربط المفهوم العلمي بالتعريفات السابقة له كلما أصبح من اليسير الوصول إلى تحديد دقيق لهذا المفهوم. فالباحث الجيد عند تعريفه للمفهوم العلمي الذي يشكل الوحدة الأساسية لبناء فروضه ونظرياته يجب أن يرجع إلى التعريفات السابقة والحالية للمفهوم لكي يصل إلى المعنى الشامل والمتفق عليه. كما ينبغي عليه تكوين تعريفا مبدئيا يتضمن المعنى الذي تجمع عليه اغلب التعريفات. وهذا التعريف المبدئي يلعب الدور الكبير في إبراز معناه الأساسي وتوضيح مضامينه وأبعاده الفكرية والعلمية شريطة أن يكون التعريف واضحا ودقيقا وشاملا.

بعد توضيح معنى المفهوم وعلاقته بالبحوث الاجتماعية وأهمية تحديد معناه وربطه بالفرضية التي يحاول العالم فحصها وتجريبها نستطيع الافتراض بأن الباحث ينوي إجراء بحث عن " العوامل المؤثرة في الخصوبة السكانية وتخطيط العائلة ". فإن هذا الموضوع يتعلق بمواضيع فرعية متعددة بمستويات الخصوبة السكانية لفئات وعناصر المجتمع، العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية التي تؤثر في مستويات الخصوبة السكانية، برامج التخطيط العائلي، المواقف الاجتماعية والنفسية تجاه التخطيط العـائلي،

[1] إحسان محمد الحسن، مناهج البحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص 43.

المعلومـــات والخبر والتجارب التي يمتلكها الأفراد تجاه التخطيط العائلي، ممارسات الأفراد لبرامج التخطيط العائلي، دور الإعلام والثقافة الجماهيرية في نشر برامج التخطيط العائلي بين فئات السكن ... الخ. ولهذه المواضيع مفاهيمها العلمية ومصطلحاتها اللغوية " كمستويات الخصوبة السكانية "، " فئـــات وعناصر المجتمع "، " العوامل الاقتصاديـة "، "ا لعوامل الثقافية "، " برامج التخطيط العائلي "، " المواقف "، " المعلومـــات "، " الممـــارسات "، " الإعلام والثقافة الجماهيرية " ... الخ. التي يجب أن يخصص لها فصل أو جزء من البحث لشرحهـا وتوضيح معانيها وأفكارها. فالقارئ قد لا يفهم هذه المصطلحات والمفاهيم الفنية وعند تكرارها في فصول البحث ونتائجه فإنه لا يفهم هذه الفصول ولا النتائج النهائية للبحث لأنه منذ البداية لم يفهم معنى الكلمات والمصطلحات التي تشكل مادة الدراسة ومضمونها الجوهري. لهذا تظهر أهمية شرح وتوضيح معاني هذه المفاهيم في بداية البحث ليكون القارئ على بينة منها وبالتالي يفهم أجزاء البحث ويستوعب نتائجه النهائية.

5- جمع البيانات وتصنيفها[1] :

تعد مرحلة جمع البيانات والمعلومات[2] من المراحل الأساسية عند إجراء البحث العلمي ولابد أن يختار الباحث البيانات والمعلومات المطلوبة لإنجاز بحثه ولابد ان يختار الأدوات المناسبة لجمع البيانات والمعلومات سواء كانت أولية أو ثانوية بما يناسب طبيعة بحثه، كما يمكن أن يستخدم أكثر من طريقة في آن واحد.

بعد أن يقوم الباحث بتحديد مشكلة البحث وتوضيح أهميته وتحديد أهدافه وصياغة فروضه يتوجب عليه القيام بجمع البيانات والمعلومات اللازمة، كما ان صحة ودقة البيانات والمعلومات للوصول إلى نتائج علمية صادقة، ولذلك لابد من إلقاء الضوء ابتداء على مصادر جمع البيانات والمعلومات ووسائلها، إن علماء البحث العلمي والدراسات المنهجية يقسون المصادر وفروعها على مصادر أولية ومصادر مشتقة، ويطلقون على الاولى اسم (مصادر أصلية) أو مصادر فقط، وهي أول مادة مباشرة متصلة بالحقيقة المدروسة، أما

[1] محمد ياسر الخواجه، البحث الاجتماعي (أسس منهجية وتطبيقا علمية)، مرجع سابق، ص 28.
[2] الجبوري حسين محمد، منهجية البحث العلمي، مرجع سابق، ص 143.

المصادر المشتقة وتسمى بـ (مصادر ثانوية)، وهي تلك المصادر المقتبسة من المصادر الأولية.

إن مرحلة تحضير المعطيات[1] لا ينبغي إهمالها، ذلك لأنها تسمح بإبراز كل الثراء الممكن للمعطيات الخام. لابد من الاستعمال الدقيق والحذر لهذه المعطيات والتحقق عن كانت العمليات تجري بكيفية صحيحة مع احتفاظنا الدائم في الذهن بمشكلة البحث. تعتبر هذه المرحلة مهمة جدا لأن التحليلات الأكثر دقة أو الأكثر أصالة ستبقى عديمة الفائدة وغير صحيحة إذا لم تحضر المعطيات التي ترتكز عليها بصفة جيدة. ينبغي إذن أن تكون المعطيـــات الخـــام، وذلك حسب الحالة، مرمزة، تم التحقق منها، محولة، قابلة للمعالجة بالحاسوب، تمت مراجعتها، مستخلصة، ممثلة، تم اختبارها ومجمعة.

ويجب أن يتأكد الباحث أن البيانات التي قام بجمعها في هذه المرحلة تكفي لمعالجة موضوع البحث[2]، وإنها تتسم بالدقة التي تجعلنا نثق في النتائج التي نصل إليها اعتمادا على هذه البيانات، وبعد الانتهاء من عملية جمع البيانات من الضروري أن يقوم الباحث بمراجعة البيانات التي جمعت للتأكد من أنها دقيقة وكاملة ومسجلة بطريقة منظمة تساعد على سهولة تبويبها، ثم يأتي بعد ذلك دور تحليل البيانات، وهنا يجب على الباحث اختيار الأسلوب المناسب للتحليل، كما يجب أن يكون لدى الباحث تصور منذ البداية عن الأسلوب الذي سوف يستخدمه في تحليل البيانات حيث أن اختلاف الأسلوب، قد يؤدي إلى اختلاف الطرائق التي يتم بها جمع البيانات.

عملية[3] جمع المعلومات تعتمد على جانبين أساسيين هما :

1- جمع المعلومات وتنظيمها وتسجيلها : تسير عملية جمع المعلومات في اتجاهين :

أ- جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري في البحث إذا كانت الدراسة ميدانية تحتاج إلى فصل نظري يكون دليل عمل الباحث.

---

[1] موريس انجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، تدريبات عملية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، مرجع سابق، ص 370.

[2] محمد ياسر الخواجة، البحث الاجتماعي، أسس منهجية وتطبيقات عملية، مرجع سابق، ص 77.

[3] عصام حسن أحمد الدليمي، علي عبد الرحيم صالح" البحث العلمي، أسسه ومنهجه" مرجع سابق، ص 53.

ب- جمع المعلومات المتعلقة بالجانب الميداني أو التدريبي في حالة اعتماد الباحث على مناهج البحوث الميدانية والتجريبية فيكون جمع المعلومات فنا معتمدا على الاستبيــان أو المقابلـــة أو الملاحظة.

بعد أن يكون الباحث قد أعد مصادره[1]ودونها على البطاقات أودون أكثرها بالطريقة العلمية التي أشرنا إليها. يعمد إلى القراءة النقدية الباحثة التحليلية. ويجمع منها ما تصل بموضوعه من قريب أو بعيد، ويوزعها بحسب الموضوعات أو بحسب جزئيات البحث على البطاقات أو الأوراق المنفصلة التي تضمها الاختبارات الناظمة. وهذه الخطوة - خطوة جمع المواد والمعلومات – هي من الخطوات الأولى الأساسية التي يعمد إليها الباحث في الإعداد لكتابة بحثه. وهي من أطلق عليها بعض المؤلفين (التقميش) ومعناها : جمع الشيء من هنا وهناك.

وعلى الطالب عندما يجمع معلومات الا يهمل أو يسقط تدوين أي شيء له.

هناك أسلوبين أساسين لجمع وتخزين المعلومات المحصلة من مرحلتين جمع الوثــائق والقراءة والتفكير وهما أسلوب البطاقات، وأسلوب الملفات [2].

1. أسلوب البطاقات: يعتمد على إعداد بطاقات صغيرة الحجم أو متوسطة الحجم قد تكون هذه البطاقات معدة مسبقا ويتم الحصول عليها من المكتبات أو يعدها الباحث نفسه من ورق جيد. ثم يقوم بتنظيمها عن طريق تصنيفها وترتيبها طبقا لأقسام وعناوين خطة التقسيم والتبويب لموضوع، ويشترط في البطاقات أن تكون متساوية الحجم مجهزة للتسجيل والكتابة فيها على وجه واحد فقط ووضع مجموع البطاقات المتجانسة من حيث عنوانها الرئيسي في ظرف أو صندوق خاص.

ويجب أن يكتب في البطاقة كافة المعلومات المتعلقة بالوثيقة أو المصدر أو المرجع الذي نقلت منه المعلومات والأفكـــار، مثل : اسم المؤلف، وعنوان الوثيقة، وبلد ودار الإصدار والنشر، ورقم الطبعة، ورقم الصفحة.

وأن تترك فراغات لاحتمالات تسجيل أفكار مستجدة حول الموضوع.

---

[1]كافي منصور، البحث العلمي، تقنياته ومناهجه وطرق تحقيق مخطوطاته، دار الأبرار للنشر والتوزيع، 2008، ص60.
[2]نفس المرجع، ص 60.

2. أسلوب الملفات: يتكون من غلاف سميك ومعد لاحتواء أوراق مثقوبة متحركة، فيقوم الباحث بتقسيم الملف وفقا لأجزاء وأقسام خطة الموضوع المعتمدة الأقسام، أبواب، فصول، مباحث، مطالب، فروع، أولا، " أ، ب، 2، 1 ... " مع ترك فراغات لاحتمال الإضافة وتسجيل معلومات مستجدة أو احتمال التغيير والتعديل.

ثم يشرع في البحث[1] عن المصادر والمراجع التي تتعلق بموضوع البحث عبر – (الرجوع إلى فهارس مختلف المكتبات ومراكز البحث العلمي والمكتبات الجامعية أو لقائمة الكتب التي تنشرها دور النشر، والشبكة المعلوماتية) –ومن ثم يستحصل على عدد من المصادر والمرجع التي تتناول موضوع البحث بشكل مفصل، ويقوم بقراءتها بحيث تفضي هذه القراءة الأولية إلى اكتشافه لأغلب منابع معلومات البحث وتمكنه من وضع خطة البحث. وبوضع الباحث للمخطط العام للبحث تبدأ مسيرتـــه نحو جمع مادته العلميـــة التي سترتب وتضمن تحت كل عنوان من عناوين هيكل البحث وفقا للوحدات الفرعية التي يعبر عنها هذا الهيكل، بحيث يتم تضمين هذه المعلومات في مكانها المناسب فيه.

1. مرحلة القراءة والاقتباس وتوثيق المعلومات:

يقصد بالاقتباس وتوثيق المعلومات في الدراسة إثبات مصادر المعلومات وتهميشها بأسماء أصحابها احتراما لجهدهم ولمبدأ الأمانة العلمية.

لا يمكن أن نتصور قيام بحث علمي[2]، مهما كان التخصص الذي يشتغل عليه الباحث، من دون اللجوء إلى استعراض الأدبيات المتعلقة بهذا التخصص أو القيام بقراءات حول الموضوع الذي نريد دراسته.

ولا نبالغ إذا قلنا عن فعل البحث ذاته يقوم على استعراض الأدبيات والقراءات الخاصة بالموضوع. إذ لا يستطيع الباحث أن يتقدم في بحثه ويصل إلى كل الخطوات المكونة لمسعى البحث إن هو امتنع عن جهد استعراض الأدبيات والقراءات: "ليس هناك بحث من دون قراءات، إذ لا يوجد موضوع جديد بصفة جذرية وليس هناك باحث يمكنه أن يدعي انه يستطيع الإستغناء عن رأسمال المعارف المكتسبة في ميدان ماء"

---

[1] على عبود جعفر، منهجية البحث العلمي، والمنهجية في علم القانون، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، 2016، ص 123.
[2] سعيد سبعون، الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 29.

يتعين على الباحث حتما ان يخصص لهذه القراءات كل العناية والإهتمام اللازمين لإستمرار بحثه، حيث يحدد استعراض الأدبيات المراحل اللاحقة من البحث. وتبقى القراءات الأرضية الصلبة لضمان استمرار مشروع البحث والضمانة الأساسية في جعل موضوع أو مشروع البحث يستجيب لمعايير ومقاييس العمل العلمي المقبول، عندما يدعم استعراض الأدبيات هذا البحث على المستوى النظري من خلال دعمه مفاهيميا وإبعاده عن الأحكام القيمية والأفكار المسبقة وعلى المستوى العملي يجعل محاولة التعليق أو التحليل مستندة إلى دعائم علمية تزيد من تثمين عملية البحث.

إن الدراسات السابقة تؤدي إلى إثراء فكر الباحث واستثارته، فهو يطلع ويتعلم ما توصل إليه الباحثون السابقون في ميدان بحثه أو في الميادين المقاربة لإختصاصه ثم إنه سيقف على الثغرات والنواقص التي لازالت دون بحث ويتعرف على النتائج المتضاربة أو المتناقضة، فضلا عن ذلك يستفيد من اطلاعه على تلك الأدبيات في مجالات اختصاصه وعلى الطرائق التي اتبعها الباحثون للتصدي للمشكلات، ويتعرف على الحقائق التي تم اكتشافها والمفاهيم التي تم تحديدها والنظريات التي صيغت في ميدان بحثه، زيادة على ذلك اطلاعه على قوائم المراجع والمصادر العلمية التي تضمنتها تلك الدراسات والبحوث، وأخيرا وليس آخرا يستفيد من أدوات جمع البيانات والمعلومات والأساليب الإحصائية التي استخدمت في إجراء الدراسات والبحوث والنتائج التي توصل إليها الباحثون كل في مجال بحثه، كل ذلك يساعد في تجنب الأخطاء التي وقع فيها الباحثون الذين سبقوه وتسهم في زيادة كفايته البحثية ومضاعفة نشاطه البحثي والسيطرة على الخطوات العلمية للبحث.[1]

ولابد للباحث أن يلم بأكبر قدر مستطاع من الدراسات والبحوث السابقة لمعرفة النتاج التي توصل إليها والإستفادة من منهجيتها، كما ينبغي على الباحث القيام بتحليل تلك الدراسات والبحوث السابقة في ميدان اختصاصه تحليلا علميا ناقدا، ولابد لأي باحث أن يكون ملما بكل ما كتب في موضوع البحث، لأنها تمثل قيمة علمية كبيرة، كما أن اطلاعه على الأدبيات المتاحة في مجال اختصاصه وتحديدا في موضوع بحثه يساعد على تحديد وصياغة مشكلة البحث ومعرفة الإطار النظري الذي سيعتمد عليه الباحث في توجيه البحث.

[1] حسين محمد جواد الجبوري، منهجية البحث العلمي، مرجع سابق، ص 114.

لا يوجد بحث علمي[1]، مهما كان مجاله، ومهما كان موضوعه من دون الإستناد إلى معارف سابقة حوله ... أي استحالة البحث انطلاقا من لا شيء أو من العدم، كل بحث يستند إلى قاعدة معرفية تتصل به عن قرب أو عن بعد.

ولما كان الأمر هكذا، فإن الأخلاقيات العلمية تفرض أن نذكر من أخذنا عنه هذه الفكرة أو هذه الجملة أو هذه الفقرة، الخ. وهذا للأمانة العلمية والصدق المعرفي. بحيث أن الإنتحال والسرقة لا يخصان فقط عالم الأشياء بل كذلك عالم الأفكار، لذلك يلزم الباحث بذكر بصفة علنية عن طريق التدوين ممن اخذ عنه هذه الفكرة أو تلك وحتى يتمكن آخرون كذلك من الإطلاع على هذه المرجع لمن أراد.

ويخضع هذا التدوين لقواعد عملية، هي قواعد الإحالة والإقتباس واللذان يرافقهما كيفية كتابة المرجع في هامش الصفحة.

ونقصد بالإقتباس الحالة أو الفعل الذي يقوم بموجبه الباحث بنقل حرفيا ما قاله مؤلف أو مؤلفين في وثيقة مهما كانت طبيعتها ويسمى بالفرنسية Citation.

أما الإحالة فهي ذلك الفعل أو الحالة الذي يقوم بموجبه الباحث بأخذ فكرة ما عن مؤلف أو مؤلفين من وثيقة مهما كانت طبيعتها وتسمى بالفرنسية Renvoi.

ويترتب عن الإقتباس والإحالة إجراءات عملية تخص كيفية كتابة المرجع الذي أخذ منه.

فبالنسبة إلى الإقتباس فيتم وضع نقطتين فيتبعهما فتح لمزدوجتين (Guillemets) ثم يأتي القول المقتبس ويكون جملة أو فقرة ... الخ ولما ينتهي القول الذي قمنا بإقتباسه نضع مزدوجتان وفوقهما نضع رقما، نبدأ بالرقم 1، وإذا كان هذا أول اقتباس في الصفحة، ثم الأرقام التي تليه إذا كانت هناك اقتباسات أخرى، ثم نضع نقطة تدل على ان القول انتهى.

الإقتباس[2] هو أحد وسائل جمع البيانات والمعلومات للمادة العلمية بحيث يدون الباحث العناصر والجمل والموضوعات ذات العلاقة ببحثه وذلك أما بالنقل الحرفي أو بالإختصار أو بالفكرة.

---

[1] سعيد سبعون، الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 281.
[2] الجبوري حسين، منهجية البحث العلمي، مرجع سابق، ص 215.

ولا يمكن لأي باحث مهما كانت قدرته العلمية وخبرته المعرفية إلا الرجوع والإستفادة من المصادر أو المراجع العلمية المختلفة للإقتباس منها النصوص أو الأفكار، كما أن شخصية الباحث تظهر من خلال آرائه وتسلسل أفكاره وأسلوب عرضه المادة العلمية، زيادة على طريقة اقتباسه، ونلحظ أن من الباحثين من يرى أن الإقتباس يجاري شروط البحث العلمي ويوافق متطلباته، وان منهم من يرى أن الإقتباس ما هو إلا عملية تكرار واستنساخ وتجميع مواد علمية، على أن كلا الفريقين يتفقان على أن الإقتباس المناسب بالحجم المعقول في المكان المناسب أمر يعد من مهارة الباحث أو الكاتب.

إن الباحث[1] لا يمكنه الإستغناء عن القراءات واستعراض الأدبيات المتعلقة بما يريد دراسته والبحث حوله، وهذا حتى يتمكن الباحث من أن يواصل السير في بحثه بأكبر قدر ممكن من الأوراق الرابحة التي تضمن له السير الجيد ومن دون تعثر في المراحل اللاحقة من مسار البحث وأن يأخذ البحث وجهة واضحة من دون أي لبس أو غموض: "لما نريد اختيار موضوع بحث، فلا يمكن إهمال ما كتب من هذا الموضوع ... إن محاولة الباحث التعرف على المعنى الحقيقي للموضوع محل الاهتمام والأعمال التي تمت حوله تهدف إلى تجنب الإنطلاق الغامض في البحث"

تبدو أيضا أهمية مرحلة القراءات بعد صياغة مشكلة البحث من خلال عرض حالة أو وضع المعارف الخاصة بهذه المسألة بغرض وضع الإطار الإشكالي لهذه المشكلة. وهذا ما يشير إليه جون كلود كوفمان عندما يرى أن "هناك نوعان ضروريان من القراءات. يهدف الأول إلى عرض حالة المعرفة حول المسألة المعالجة، إنه يتجه نحو جمع معطيات ومراكمتها ومقاطعتها (المشكلة) لنضع الإطار الذي سيتم ضمنه البحث. أما مبدأ النوع الثاني من القراءة ... فالهدف منه ليس تركيب المعرفة المكتسبة ولكن طرح الإطار الإشكالي ... إذ يمكن لهذه القراءات ان تساعد في طرح الفرضيات اللازمة"

[1] Kaufmann J.C, L'enquête et ses méthodes, l'entretien, compréhensif, 2e ed, Paris, Armand Colin, 2007, P. 37- 38.

إن الدراسات[1] السابقة تؤدي إلى إثراء فكر الباحث واستثارته، فهو يطلع ويتعلم ما توصل إليه الباحثون السابقون في ميدان بحثه أو في الميادين المقاربة لإختصاصه ثم إنه سيقف على الثغرات والنواقص التي لازالت دون بحث ويتعرف على النتائج المتضاربة أو المتناقضة، فضلا عن ذلك يستفيد من اطلاعه على تلك الأدبيات في مجالات اختصاصه وعلى الطرائق التي اتبعها الباحثون للتصدي للمشكلات، ويتعرف على الحقائق التي تم اكتشافها والمفاهيم التي تم تحديدها والنظريات التي صيغت في ميدان بحثه، زيادة على ذلك اطلاعه على قوائم المراجع والمصادر العلمية التي تضمنتها تلك الدراسات والبحوث، وأخيرا وليس آخرا يستفيد من أدوات جمع البيانات والمعلومات والأساليب الإحصائية التي استخدمت في إجراء الدراسات والبحوث والنتائج التي توصل إليها الباحثون كل في مجال بحثه، كل ذلك يساعد في تجنب الأخطاء التي توقع فيها الباحثون الذين سبقوه وتسهم في زيادة كفايته البحثية ومضاعفة نشاطه البحثي والسيطرة على الخطوات العلمية للبحث.

ولابد للباحث أن يلم بأكبر قدر مستطاع من الدراسات والبحوث السابقة لمعرفة النتائج التي توصل إليها والإستفادة من منهجيتها، كما ينبغي على الباحث القيام بتحليل تلك الدراسات والبحوث السابقة في ميدان اختصاصه تحليلا علميا ناقدا، ولابد لأي باحث أن يكون ملما بكل ما كتب في موضوع البحث، لأنها تمثل قيمة علمية كبيرة، كما أن اطلاعه على الأدبيات المتاحة في مجال اختصاصه وتحديدا في موضوع بحثه يساعد على تحديد وصياغة مشكلة البحث ومعرفة الإطار النظري الذي سيعتمد عليه الباحث في توجيه البحث.

أصبحت الهوامش[2] جزءا لا يتجزأ من الدراسات والبحوث العلمية المعاصرة، وهي تعبر عن مدى مصداقية الباحث وأمانته العلمية، فالباحث يقدمها للقارئ أو الدارس، وعلى العموم تستخدم الهوامش في الحالات الآتي:

1- الإشارة إلى مصدر ثم الإقتباس منه أو الرجوع إليه، ويتم وضع معلومات كافية عن المصدر.

2- توضيح فكرة أو معنى ومصطلح أو عبارة معينة وردت في النص.

---

[1] الجبوري حسين محمد، منهجية البحث العلمي، مرجع سابق، ص 114.

[2] نفس المرجع، ص 219.

3- توجيه القارئ أو الدارس للرجوع إلى مصادر معينة أو بعض الأجزاء في الكتاب الذي يعطي معلومات أكثر حول الموضوع.

4- شكر وتقدير بعض الأفراد أو المؤسسات أو المنظمات التي ساعدت الباحث وقدمت له أية معلومات أو بيانات أو مساعدة مادية أو معنوية.

أنه لا يوجد بحث من دون أدبيات، أي من دون العمل على وثائق، وضرورة قراءتها واستخراج ما يفيد البحث وتقدمه بكيفية أو بأخرى، فإن أهمية القراءة وضرورتها تتجلى في مستويات متنوعة لكنها متداخلة ومتشابكة ومتضامنة فيما بينها وتؤدي إلى تقدم البحث خطوات إلى الأمام في ظل سيرورة منهجية واضحة المعالم. فما هي الثقافة العلمية؟[1]

فإنه لا غنى عن الإحاطة المعرفية بحد أدنى من الأعمال[2] المرجعية التي تعالج نفس الموضوع، أو بشكل أوسع تعالج إشكاليات مرتبطة بهذه القضية. ولعله من العبث والزهو معا الإعتقاد بأننا نستطيع بكل بساطة تجاوز ما جاءت به هذه المراجع وكأننا قادرون أن نخترع من جديد كل شيء بأنفسنا.

نشير أن العمل على بطاقة القراءة[3] يساعد على استخراج ما يعتبر أساسي في الوثيقة؛ وهي اقتصاد مفيد جدا للوقت، وتسمح بالإحتفاظ بما هو أساسي من هذه الوثيقة: إن قراءة الوثائق الضرورية واستعراض الأدبيات لن تكون ذات فائدة إلا إذا استخرجنا الأساسي منها واحتفظنا به في البطاقات الوثائقية ... إن هذا العمل يفرض أخذ ما هو أساسي فقط من أقوال المؤلف. هذه الطريقة هي اقتصاد للوقت، بحيث تجنب الباحث صعوبة إعادة النقل الكامل للوثيقة.

تسمح بطاقة القراءة إذن بعرض الأهم والأساسي من الوثيقة، بكيفية يحافظ بها المتعاطي لفعل قراءتها على الأفكار الرئيسية التي تضمنتها الوثيقة مهما كانت طبيعتها. إنها نوع من مادة مركزة أو جوهر لما جاءت به هذه الوثيقة والذي يجب إبرازه.

---

[1] سعيد سعدون، الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعية في علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 34.
[2] سعيد سعدون، نفس المرجع، ص 40.
[3] نفس المرجع، ص 53.

لذا يجب العمل بعناية وتركيز كبيرين والابتعاد عن السطحية في عرض هذه البطاقة، لتكن الدقة الشرط الأساسي في التعامل مع هذه البطاقة : إن الحرص على الدقة يؤدي إلى صياغة البطاقات البيبليوغرافية، التي هي بمثابة "بطاقة هوية" للوثائق المستعملة.

إن إجراء بحث حول موضوع معين يتطلب من الباحث أن يكون على علم بالمرجعيات[1] النظرية لموضوع البحث، ومن ثم يتطلب قيام الباحث بإجراء بحث حول موضوع الفكر الإستراتيجي على ان يكون ملما بهذا الفكر وان يقوم باستعراض توجهات ومميزات الفكر الإستراتيجي ومبرراته وأهميته الكبيرة في ظل التحولات النوعية التي يشهدها العالم المعاصر، ويتضمن البحث أيضا الإطلاع على الدراسات والأبحاث السابقة التي تناولت نفس الموضوع والإستفادة منها من حيث منهجيتها وكيفية استخدامها أدوات البحث العلمي ونتائجها والتوصيات الواردة فيها.

إن الباحث قبل ان يضع خطة بحثه ويحدد أهدافه لابد ان يكون لديه ثقافة عامة واطلاع واسع على الأفكار والنظريات التي ظهرت في ميدان تخصصه عامة وموضوع بحثه خاصة وهذا يتطلب بالضرورة استعراض ما توصل إليه الباحثون السابقون وتلخيص تلك الأفكار ضمن مبحث الإطار النظري وهذا ما يدعى بمرجعية البحث التي تستوجب ان يكون لدى الباحث إلزام كافي وإدراك واضح بما طرح حول الموضوع من أفكار ونظريات.

ونذكر من أهم المعالم الأساسية للإستشهادات المرجعية في النقاط الآتية: ان يكون الإستشهاد أو الإقتباس[2] عادة بيانات ومعلومات وأفكار مهمة ومفيدة، ولها علاقة مباشرة بموضوع البحث، وليس بيانات ومعلومات متداولة، أي ان لا تكون مجرد معارف عامة.

ثانيا – إن أي معلومات لا تحمل إشارة استشهاد أو إشارة اقتباس في صلب البحث، حسب الطريقة المتعارف عليها، تفسر على أنها من بنات أفكار الباحث نفسه. وإن انتحال صفات باحثين آخرين، والإعتداء على حقوقهم الفكرية هو ابتعاد عن الأمانة العلمية والأكاديمية ونوع من القرصنة.

---

[1] حسين محمد جواد الجبوري، منهجية البحث العلمي، مرجع سابق، ص 112.

[2] عبد العزيز قاسم محارب، المهارات العلمية في كتابة البحوث العلمية، مرجع سابق، ص 246.

ثالثا – يجب التمييز بين مصطلحين أساسيين في التعامل مع مصادر المعلومات المستخدمة. الأول هو الإستشهاد (Citation) والثاني هو الإقتباس (quotation)، ويطلق عليهما بعض الكتاب الإقتباس غير المباشر Indirect Quotaion، والإقتباس المباشر Direct Quotation. فالإقتباس (quotation) أو الإقتباس المباشر: هو عبارة عن نقل حرفي لمعلومة أو معلومات محددة، في ضوء أهميتها للباحث، وحاجته لأن يظهرها بشكلها الأصلي. فإن الإقتباس المباشر أو ما يطلق عليه الإقتباس الحرفي؛ هوان ينقل الباحث المادة حرفيا، ولذا يجب تجنب تغيير الكلمات والصياغات إلا إذا وجدت ضرورة لذلك وتوفرت أسباب مقنعة، مثل؛ ان يوجد خطأ ظاهر في العبارة أو الأسطر المقتبسة، فإن على الباحث في هذه الحالة أن يشير إلى الكلمة الصحيحة عقب الكلمة الخاطئة المنقولة على أن يضع الباحث التصحيح بين قوسين.

الإستشهاد المرجعي هو التوثيق العلمي للمصادر والمراجع التي استعان بها الباحث في دراسته[1] وتضمن متن وهوامشه بياناتها والإقتباسات منها، ويجب مراعاة حداثة المراجع، وأن تكون المراجع مرتبطة بالبحث وتمثل الدوريات دورا كبيرا في تقييم المراجع، لأن الإعتماد على الكتب غير كاف للتعرف على الجديد.

أما الإستشهاد بالمصدر (Citation): أو الإقتباس غير المباشر[2] فهو عبارة عن استفادة الباحث من فكرة أو معلومة محددة، واستشهاده بها، بعد أن يعيد صياغتها واختصارها بأسلوبه، حيث يجرى بعض التغييرات التي يراها مناسبة، لغويا أو تعبيريا، بشرط ان يحافظ على معنى ومغزى البيانات المستشهد بها. مثال ذلك: يرى بعض الكتاب أنه في حالة الإقتباس لا ينبغي إجراء أي تغيير على النص المقتبس بتاتا، في حين يرى كتاب آخرون أنه يمكن إجراء بعض التغييرات في النص المقتبس إذا وجد الباحث ضرورة لذلك، وإذا توفرت للباحث أسباب وافية، مثل اختصار الفكرة المقتبسة وإعادة صياغتها بأسلوب المقتبس.

---

[1] سيد الهواري، دليل الباحثين في تقييم بحوث والبحث المرجعي، أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، القاهرة، مكتبة عين الشمس، 2001، ص 20.

[2] عبد العزيز قاسم المحارب، المهارات العلمية في صياغة البحوث العلمية، مرجع سابق، ص 247.

2. مناهج وخطوات البحث السياسي:

كان علم السياسة ومايزال يمثل مشكلة للمنظورون الكلاسيكيون من أمثال "سان سيمون" و"أوجيست كونت" إلى "بارسونز" أن يبدعوا كيانا نظريا، ذا شكل علمي يجاوز تراث الفكر السياسي المتاح حاليا ويرفض أن يمنح المجال السياسي أية مكانة خالصة به تميزه عن الفكر الاجتماعي بوجه عام[1] فالسياسة من الظواهر الاجتماعية التي تشترك مع الظواهر الاجتماعية الأخرى في الخصائص العامة، مع احتفاظها بخصائص وسمات خاصة بها، والظاهرة السياسية منتشرة على المستوى الشعبي، فضلا عن انتشارها على المستوى الرسمي، لذا فهي تتطلب التحليل الاجتماعي بوصفها ظاهرة اجتماعية، وقد انشغل الفكر البشري، على مر العصور، بتناول قضية السياسة لإرتباطها ارتباطا وثيقا بمختلف جوانب الحياة الإنسانية، فهي مرتبطة بنظام الحكم والسلطة وكيفية ممارستها، وحقوق وواجبات الأفراد تجاه الحكومة والمجتمع[2]. وتأسيسا على ما سبق هل السياسية علم حكم الدولة؟ أم أنها فن حكم المجتمعات الإنسانية؟ في هذه الحالة نوحد القول بأنها علم السلطة المنظمة في الجماعات الإنسانية. لهذا نجد في الكتابات المعاصرة معظم المفكرين المعاصرين يرجعون كل نشاط سياسي إلى فكرة السلطة. ونذكر من أشهر هؤلاء "لازوال" Laswell و"دهل"Dahl بالولايات المتحدة الأمريكية و"بيردو" Burdeauو"دوفيرجيه" Duverger وآرون Aron بفرنسا. فكل هؤلاء يذهبون إلى أن السياسة هي ممارسة السلطة، ويعبر عن ذلك "ر. دهل" بقوله أن النظام السياسي هوعبارة عن مجموعة من العلاقات الإنسانية المتداخلة تتسم على وجه الإستقرار بقسط معتبر من الحكم أو السيطرة أو السلطة[3]. بمراعاة ما تقدم ظهر اهتمام بتطوير آراء ماكس فيبر حول السلطة وأشكالها، وكان من نتيجة هذا الاهتمام، أن ظهر اهتمام خاص بمفهوم القوة والعلاقة بينها وبين مفاهيم أخرى كالسلطة والنفوذ والتأثير السياسي، كما ظهر اهتمام خاص بدراسة البيروقراطية والتحول

[1] إيمان شومان، علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 10.
[2] شعبان الطاهر الأسود "علم الاجتماع السياسي"، الدار المصرية، اللبنانية، الطبعة الثانية، 2001، ص 9.
[3] أحمد زايد، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، نهضة للطباعة والنشر والتوزيع، 2006، ص 140.

البيروقراطي وتأثير التنظيمات البيروقراطية على تشكيل الأحزاب السياسية[1] يؤكد المفكر السياسي الفرنسي "موريس دوفرجي" Maurice Duverger[2] على أن هذا المفهوم هو الأقدم والأقرب إلى الحس العام في آن واحد. ويمكن إرجاعه إلى أرسطو الذي كانت السياسة بالنسبة له تعني دراسة حكومة المدينة la cité polis التي كانت تشكل في حينه الدولة. دعم هذا المفهوم تطور الدولة – الأمة. والمعاجم تستند إليه بصورة عامة، إذا كان "ليتري" « Littre » يعطي ثمانية تعاريف للكلمة "سياسة" فإن التعريف الذي يتعلق بالسياسة المعتبرة علما هو الآتي: "علم حكم الدول". ويعرف كلمة سياسة كصفة بأنها: "ماله علاقة بالشؤون العامة". ويقوم معجم الأكاديمية الفرنسية: " هي معرفة كل ما له علاقة بفن حكم الدولة وإدارة علاقاتها مع الدول الأخرى".

تشتغل قضايا الحكم والسياسة، شأنها شأن الكثير من أبعاد الحياة الاجتماعية المعاصرة، اهتماما متزايدا في العلوم الاجتماعية، ولاسيما بعد التغيرات التي شملت هذه المجالات في العقود الأخيرة. ويشير مفهوم الحكم / الحكومة إلى تطبيق المسؤولين في نطاق نظام سياسي معين للسياسات والقرارات والقضايا المتصلة بسيادة الدولة. أما السياسة فهي الوسائل التي تستخدم بها السلطة لتفعيل الأنشطة الحكومية في نطاق معين ووفق مضمون متميز. ويتسع مجال النشاط السياسي ليتجاوز الأجهزة والمؤسسات الحكومية[3].

وهكذا، فإنه بمراعاة ما سلف ذكره من اعتبارات، فإن الإستعانة بالمنهج العلمي في الدراسات السياسية ليمثل مطلبا حيويا. والمنهج هو طريقة للبحث بهدف الوصول إلى نتائج محددة. وعند دراسة ظاهرة سياسية، يجب أن يوضح تماما المنهج المستخدم، وهذا بدوره هو الذي يمكن الآخرين من تتبع الخطوات التي سارت عليها الدراسة بصورة تجعل في وسعهم التحقق من صدق نتائجها وصحة وتعميماتها[4]. وذلك باستخدام تقنيات ومناهج علمية: كسبر الآراء والمقابلة والإستبيان والملاحظة للواقع السياسي الخ ... والمنهج الإستنباطي

---

[1] موريس دوفرجيه، علم الاجتماع السياسي، ترجمة د. سليمحداد، دار النشر/ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2001، ص 19.

[2] انتوني غدنز ترجمة وتقديم الدكتور فايز الصباغ، مركز دراسات الوحدة العربية

[3] محمد علي محمد، " أصول علم الاجتماع السياسي" السياسة والمجتمع في العالم الثالث الجزء الأول، الأسس النظرية والمنهجية، دار المعرفة الجامعية، ص 466.

[4] محمد علي محمد، مرجع سابق، ص 459.

والإستقرائي والمنهج التاريخي، والمقارن والمنهج التجريبي ومراحل سيره انطلاقا من الملاحظة للواقع السياسي والفرضيات العلمية السياسية وعملية التجريب والمقارنة وكل أسس ومبادئ هذا المنهج بما فيه من إجراءات تحليلية علمية للواقع الاجتماعي وكذلك المنهج الجدلي بقوانينه الثلاث (نفي النفي، وحدة وصراع الأضداد وقانون الإنتقال من التغيرات الكمية إلى الكيفية والعكس) ...الخ. من الأدوات والطرق المعمول بها في حقل العلوم الاجتماعية عامة وعلم السياسة خاصة مما أدى بها إلى قفزة ابستمولوجية مهدت إليها الطريق لتسليط الضوء على الظاهرة المدروسة وضبط متغيراتها لتحقيق الموضوعية واكتساب الحقيقة العلمية. ومن المسلم به علميا أنه لا توجد تقنية أو منهج واحد في علم السياسة وإنما مناهج متعددة. وليس من شك أنه كلما تعلمنا بشكل أكثر دقة الطرق والإجراءات التي نفهم بها الواقع الاجتماعي والسياسي، ساعدنا ذلك أكثر على تغيير هذا الواقع بحيث يكون أكثر اتباعا لحاجتنا المختلفة. ولهذا تواجهنا في الدراسة المنهجية السياسية تساؤلات عديدة تتعلق بالمنهجية المتسقة مع الإطار النظري الأشمل الذي افترضنا استخدامه في تحليل الواقع السياسي الإجتماعي[1] والتأكد من صحته وتعديله وإضافة الجديد عليه والوصول إلى حل المسألة والإجابة عن تساؤلاتها بالإستناد إلى سلسلة مترابطة من المفاهيم والقوانين والأطر النظرية وتقنيات البحث المختلفة. فكأن دراسة السياسة تحتاج إلى استراتيجية منهجية خاصة، إذ من الأفضل أن نستعين بأكثر من طريقة واحدة في البحوث السياسية. وليس معنى ذلك اننا سنبحث ونفسر الجوانب المختلفة للحياة السياسية في ضوء إطارات مرجعية متباينة وغير مترابطة كالإطارات الاقتصادية، والإجتماعية والجغرافيا والبيولوجيا- وإنما يتعين لك نفهم السياسة فهما حقيقيا أن نستخدم أدوات مختلفة للدراسة والتحليل، ونحقق التوافق والتكامل بينها بصورة تخدم هدفا محددا[2] تستلزم الأسس العلمية لدراسة الظاهرة السياسية مراعاة مجموعة من القواعد والعمليات المنظمة والمناهج لإدراك الحقائق السياسية أو اكتشاف معلومات وعلاقات جديدة أو تصحيحها. فعلى الباحث السياسي إتباع مجموعة من العمليات الذهنية المسماة بالمنهج ومجموعة من العمليات الإجرائية

[1] محمد عيل محمد، مرجع سابق، ص 466.
[2] محمد طه بدوي، المنهج في علم السياسة، المكتب الجامعي الحدي، الإسكندرية، 1998، ص 3.

الملموسة المسماة بالتقنيات. لكل علم من العلوم مادة ومنهج، ومادة العلم هي الظواهر التي يتناولها بالتحليل، وأما منهجه فهو طريقة المعرفة التي يسلكها الباحث في سبيله إلى التعرف على حقيقة تلك الظواهر ... فنقول العلوم الاجتماعية ونعني بها المناهج العلمية التي تتناول الظواهر الاجتماعية بالتحليل – ونقول في إطار هذه العلوم الاجتماعية – علم السياسة، ونعني به في أيامنا المنهج العلمي الذي نتناول به الظواهر السياسية من أجل الكشف عن حقيقتها.

يتعلق هذا الأساس بعملية السياسة من منطلق كونها ظاهرة كالظواهر الطبيعية، فالمعرفة السياسية هي معرفة عملية، فلكل نتيجة سبب، ولابد من ملاحظة هذه الظواهر كما هي في الواقع، وليس كما يجب أن تكون، والتعرف على أسبابها، وعلى العلاقة القائمة بينها، والتحقق من صحة هذه المعرفة بالتجربة المنضبطة، فالمعرفة العلمية تعتمد على الوصف والتحليل الموضوعي والدراسة الشمولية، من اجل اكتشاف القوانين التي تخضع لها الظواهر، ومعرفة هذه القوانين تساعد على التنبؤ بما سيحدث في المستقبل، وإمكانية التحكم ببعض العوامل الأساسية التي تسبب ظاهرة معنية، أو تمنع وقوعها، فدراسة أسباب الثورات السياسية كظاهرة واقعية وتاريخية تسمح بتوقع قيام ثورات في دول مختلفة بسبب تشابه العوامل والظروف والأمثلة الدالة على صحة ذلك في الماضي والحاضر اكبر من أن تقع تحت حصر.

وهكذا فإنه بمراعاة ما سلف ذكره، نؤكد ثانية أن البحث السياسي هو عملية فكرية منظمة من اجل تقصي الحقائق في شأن مجموعة من التساؤلات تسمى بالإشكالية، حول موضوع معين باتباع طريقة ذهنية تسمى المنهج واختيار أدوات بحث مناسبة تسمى التقنيات بغية الوصول إلى حلول مناسبة نتائج صالحة للتعميم تسمى نتائج البحث. لهذا فإنه ليس من بمستغرب بعد كل هذا أن نؤكد كذلك على أن طبيعة الموضوع هي التي تفرض نوعية المنهج كما يؤكد ذلك فلاسفة العلوم، فإن من المنتظر أن يختلف منهجنا في البحث هنا عن منهجنا هنا. والمنهج طريقة في البحث، ومبادئ تلتزم خلاله، ومفاهيم توظف فيه. الطريقة (الإستقراء، الإستنتاج، المقارنة ...الخ) والمبادئ (= التزام الموضوعية، اعتبار العلاقات السببية ... الخ) ولا تتغير بتغير الموضوعات. اما المفاهيم، وهي المعاني الكلية التي يتم بها

تحويل موضوع البحث عن مواد خام خالية من المعنى والمعقولية إلى معان وعلاقات لها معولاتها، فهي التي تختلف باختلاف الموضوعات. ولما كانت "السياسة" تختلف بالطبيعة والنوع عن المعرفة" فإن الجهاز المفاهيمي الذي يصلح لدراسة الواحدة منها لا يصلح بالضرورة لدراسة الأخرى[1] ومن المسلم به علميا أنه لا يوجد منهجا أو تقنية واحدة لدراسة الظاهرة السياسية، بل تعددت هذه الأخيرة بتعدد الموضوعات والإشكاليات المطروحة. فالمنهج الإستنباطي مثلا هو استدلال تنازلي واستقصاء منظم لفحص الوقائع السياسية فيقوم على مجموعة من المسلمات والفرضيات وكذا على مجموعة من المعايير والمقاييس بالتدرج من الأعم إلى الأخص وذلك بإسقاط مبادئ عامة على أساس أنها صحيحة ثم ينزل بها بالترتيب والتحليل والمنطق إلى مبادئ فرعية للتأكد من صحتها أو تعديلها. وهكذا دوليك. والمنهج الإستقرائي، يشرع الدارس بموجبه في عملية فكرية منظمة لتقصي الحقائق بالصعود من الأخص إلى الأعم، أي دراسة الوقائع السياسية الامبريقية إلى البنية النظرية الفوقية، فبواسطة هذه العمليات الإجرائية الإستقرائية والعمليات الذهنية الإستنباطية يصل الدارس إلى نتيجة معلومة والتفسير الشامل للظواهر السياسية وبالتالي إيجاد العلاقة المنطقية بين الفرضية الرئيسية والفرضية النوعية حتى تكون الأولى تابعة والثانية ملحقة ومرتبطة بها والعلاقة المنطقية بينهما تؤدي إلى نتيجة حتمية مسلم بها. ومن المناهج المستخدمة في العلوم السياسية نذكر المنهج الفلسفي: يعالج الظواهر السياسية من زاوية فلسفية لها خصوصية. فتناول "أفلاطون" الدولة من وجهة نظر العدالة وتناولها "أرسطو" من ناحية أنها تحقق مبدأ الخير.

تعتمد العلوم السياسية على المنهج التاريخي لدراسة الأحداث والتطور السياسي أي تحليل وتفسير الحوادث السياسية الماضية لمعالجة الحوادث السياسية الحاضرة.

إن لكل نظام سياسي تاريخا خاصا بها، وما دمنا نقبل بل نعتقد بان النظم على كافة أشكالها تخضع لنمو وتطور وحركة عبر فترات الزمن المتلاحقة، لأجل ذلك، لكي نستطيع أن نتحقق من أن لدينا دراسة شاملة للسياسية، لابد من معرفة دقيقة بأصول وتطور النظم

[1]الدكتور محمد عابد الجابري، "العقل السياسي العربي" محدداته وتجلياته، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية، السنة 1991، بيروت، ص 8.

السياسية، وهذا بدوره يتحقق باستخدامات المنهج التاريخي المختلفة[1] تعتبر الوثيقة السياسية العنصر الأساسي في المنهج التاريخي ثم نقد مصدرها وبعدها عملية التركيب والتفسير لتاريخ النظام السياسي للوصول بعدها إلى النتائج المرجوة.

التاريخ هو سجل الخبرات الماضية، والذي يهمنا هنا من التاريخ ذلك الجانب الذي يصور خبرة الإنسان السياسية ويستطيع عالم السياسة أن يجعل من التاريخ "معملا له" فيلجأ إلى الأحداث الماضية حينما لا يجد في الواقع المعاصر ما يعاونه على استنتاج تعميماته، وهكذا يصبح التاريخ مصدرا هاما من مصادر المعلومات السياسية، إذ بدون معرفة الماضي يتعذر فهم الحاضر[2] بواسطة التاريخ نفهم الحاضر السياسي، التاريخ يسعى إلى تقسيم النظم المختلفة في وجودها الواقعي واتجاهاتها ويزودنا بمعرفة حول أصولها وتطوراتها المتوقعة، ولهذا، فإن هذا المنهج يزود دارسي السياسة باستصارات حول أحداث الماضي السياسية[3].

يعد المسح الميداني من بين المناهج العملية الأكثر استخداما في العلوم الاجتماعية عامة والعلوم السياسية خاصة تساعد هذه الطريقة[4] علم السياسة على نمو وتراكم حقائق ومعلوماتية بحيث تمكنه من تكوين فرضياته ونظرياته وقوانينه الجديدة. وتعلب طريقة المسح الميداني الدور المؤثر في تحرير آراء وفرضيات ونظريات هذا العلم من سلبيات التحيز والتعصب وضيق الفكر التي غالبا ما تخيم على العلوم الاجتماعية فتجعلها قاصرة بطرحها ومشوهة بأفكارها ومضطربة بمفاهيمها ومبادئها.

يعتبر المسح الميداني بالتعاون مع المنهج الإستقرائي طريقة ناجحة في تحليل وتفسير جزئيات الواقع الملموس ووصولا إلى كليتها. إنه طريقة مستعملة في أغلب وأشهر البحوث الاجتماعية والسياسية التي تتميز بالطابع العلمي الموضوعي المتناهية في الطرح والتحليل والإستنتاج. فالبحوث المتعلقة بوصف تركيب ووظائف الأحزاب السياسية، والبحوث التي تدور حول لمجتمع السياسي وما فيه من منبها ونشاطات وعوامل ثابتة ومتغيرة، والبحوث الرامية إلى قياس وتخمين الآراء والمواقف الإنطباعية والإتجاهات السياسي للأفراد

---

[1] الدكتور شعبان الطاهر الأسود، مرجع سابق، ص 43.
[2] محمد علي محمد، أصول علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق 469.
[3] محمد علي محمد، أصول علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق 469.
[4] إحسان محمد الحسن: "علم الاجتماع السياسي" دار وائل للنشر، الطبعة الأولى، 2005، ص 31.

والجماعات في بحوث تستعين بطريقة المسح الميداني[1] وخاصة إذا عززت بنظرية المقاربة الميدانية Grounded Théory عند كل من برناي قلازر وأنسالم ستروس Braney (1967) Glaser et Anselm Strauss

يعد فيها الواقع منطق التساؤلات، ومصادقة المعطيات الميدانية مع المعطيات النظرية ومطابقة الواقع الملموس مع الإطار النظري ومن مبادئها الأساسية الإنفصال مؤقتا عن المرجعية المسبقة حيث يفضل فيها التفاعل الدائري بين جمع المعطيات وتحليلها بصفة دائمة والمصادقة عليها باستمرار في حلقة دائرية مع المعطيات النظرية وهكذا دوليك.

La suspension temporaire du recours à des cadres théorique existants, la façon particulière de préciser l'objet de recherche, l'interaction circulaire entre la collecte et l'analyse des données.

وهنا يظهر مفهوم الإبتكار L'innovation scientifique العلمي عند الباحث، فالإبتعاد مؤقتا عن النظريات (الجاهزة تعطي للباحث نوع من الإبتكار أي يحاول التنظيم انطلاقا من الميدان)

تعد المسوح الميدانية اليوم مطلبا ملحا ومهما في مجال العلوم الاجتماعية والسياسية في تحليل وتفسير البيانات، يسعى الباحث السياسي إلى ربط الوقائع التي اكتشفها خلال البحث بالأفكار التي أوحت إليه أصلا بموضوع الدراسة. ويشمل ذلك إقامة علاقة متبادلة بين متغيرات البحث من أجل اكتشاف العلاقات المهمة التي توجد فيها[2] إن العلم السياسية والبحث العلمي فيها يتميز بالتكامل المنهجي لمعالجة المسائل المطروحة فالمسح الإجتماعي[3] كأي منهج أو طريقة في البحث الاجتماعي يسير في خطوات متتابعة تتلو إحداها الأخرى. إذ يبدأ بالتخطيط ثم بعملية جمع البيانات وتفريغها. وتوضيح هذه الخطوات الإجرائية تكاد تتفق مع الخطوات العامة في أي بحث. إذ ينبغي قبل الشروع في إجراء مسح اجتماعي معين ان نحدد الأهداف الخاصة والعامة، كما تحدد البيانات وعادة ما يستخدم في المسح الاجتماعي أسلوب

[1] إحسان محمد الحسن، علم الإجتماع السياسي، مرجع سابق، ص 31.
[2] محمد سليمان الدجاني والدكتور مندر سليمان الدجاني، منهجية البحث العلمي في علم السياسة، عمان دار زهران، 2009، ص 84.
[3] غريب محمد سيد أحمد: تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994، ص 201.

المقابلة الذي قد يعتمد على إعداد استمارة توضح فيها بنود المقابلة أو المواد المراد وصفها أو تفسيرها. كما قد تستخدم الملاحظة كأداة لجمع البيانات، وأحيانا تستخدم استمارة البحث. يعتبر المسح الاجتماعي وسيلة منطقية استقرائية في تحليل وتفسير الظاهرة السياسية، يعد من المناهج[1] الرئيسية التي تستخدم في البحوث وخاصة البحوث السلوكية والإجتماعية. ويعد حجر الأساس في اعتماد الباحثين عليه في البحوث الكشفية والوصفية والتحليلية. ويعتمد المسح على الأسلوب العلمي، حيث يقيس متغيرات معينة، فهو يدرس المتغيرات في الوضع الطبيعي لها دون أي تدخل من الباحث، من هنا أتت دراسة الظاهرة في ظروفها الطبيعية وليست الصناعية كما يدرسها المنهج التجريبي، وهو عبارة عن دراسة عامة لظاهرة موجودة في جماعة معينة وفي مكان محدد في الوقت الراهن.

حيث يتصدى لدراسة الأنظمة السياسية، وتكوينها، ومؤسساتها، وصلاحية هذه المؤسسات، ومفعول القرارات الصادرة عنها. وهو منهج سائد عموما في دول الغرب الصناعي، حيث تعلق أهمية خاصة على العوامل التي تلعب دورا ملحوظا في تطور المؤسسات السياسية القائمة، وأنماط السلوك السياسي. وينطوي هو الآخر[2] على أهمية بالغة، فليس من شك أن المقارنة بين الأنظمة السياسية، وأنواع النشاط السياسي، وأجهزة الدولة ومنظماتها سوف يطور معرفتنا، ويكشف عن الأنماط العامة للحياة السياسية. ولا يستخدم المنهج المقارن بطريقة آلية، وإنما يتم تدعيمه بالبحث الأمبريقي والبحث التاريخي، فالمجتمعات تمثل مراحل متباينة للتطور.

ولذا يمكن القول، إذا كان المنهج هو ذلك النشاط الفكري الذي يقوم به الباحث انطلاقا من فرضيات ومبادئ معينة للوصول إلى الحقيقة العلمية أو الكشف عليها قد يجد عالم السياسة نفسه مهتما بتحليل المجتمعات السياسية على أساس مقارنتها بغيرها من المجتمعات...

ويقوم هذا على دراسة النظم والأحداث في الماضي والحاضر، وجمع المعلومات اللازمة عنها، ثم تحليلها ومقارنتها بهدف استنتاج بعض المبادئ السياسية العامة.

---

[1] شعبان الظاهر الأسود: علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص 43.
[2] محمد علي محمد، أصول علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص 476.

ومن المجالات التي اهتم بها علم السياسة قضية السلوك السياسي[1] أنه مدخلا جديدا للبحث في الظواهر السياسية ... أكدت الحركة السلوكية الحاجة الماسة إلى دراسة وتفسير السلوك السياسي الفعلي الذي يمارسه الناس والإتجاهات والمعاني والقيم الكامنة خلف التنظيمات السياسية والقانونية القائمة وذلك كله بدلا من الإقتصار على الدراسة الشكلية للقواعد واللوائح، على افتراض أننا إذا ما جمعنا معلومات واقعية تفصيلية عن استجابات الناس وتصرفاتهم إزاء الأنظمة القانونية وداخل المنظمات السياسية المختلفة فإن ذلك من شأنه يجعلنا نفهم أكثر فأكثر هذه المنظمات وطريقة عملها، أو بعبارة أخرى سوف نكون في موقف يمكننا معه ان نتحدث عن العمليات السياسية الواقعية.

وأخيرا يمكننا القول أن السلوك السياسي[2] إنما يهتم بالدولة والمجتمع معا ولا يستطيع ان يهمل أي منهما، إذ أن السلوك السياسي في المقام الأول هو سلوك اجتماعي يواجه في كل دقيقة موقف يبحث عن مخرجا يخلص به من مسار القوى المتدفقة.

مما تقدم، يمكننا أن نخلص أن الإستعانة بالمنهج وأدوات البحث في الدراسات السياسية أصبح مطلبا جوهريا لذا تطورت[3] دراسات السياسة في وقتنا الحاضر بصورة دعت إلى ضرورة الاهتمام بمناهج البحث المستخدمة في فحص الظواهر والأنشطة وأنماط السلوك السياسية العديدة. وجدير بالذكر أن مناهج البحث السياسي قد حظيت باهتمام من جانب عدد غير قليل من الدارسين نذكر منهم اوجست كونت، وجون استورت ميل، وسيرجورج كورونل اويس، وألكسندر بين، لورد برايس. ودارت مناقشة حديثة بين العلماء الإجتماعيين أسهمت في تطوير مناهج البحث السياسي، ونذكر من بين هؤلاء العلماء، ماكس فيبر، وجون ديوي، وفليكس كوفمان، ليوستراوس، واريك فيوجلان، وكارل بوبر فالعلوم الاجتماعية عامة تعمل بمجموعة من الأدوات والمناهج المشتركة كالمنهج المقارن والتاريخي والوصفي والإستنباطي والإستقرائي والجدلي وغيرها وكذا وهناك منهجا ذو فعالية كبيرة في العلوم الاجتماعية والسياسية : المنهج الوظيفي والمتمثل في المجتمع كنسق سياسي أي تفسير الواقع

[1] د شعبان الطاهر الأسود، أصول علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص 43.
[2] محمد علي محمد، أصول علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص 42.
[3] إيمان شومان، مرجع سابق، ص 22.

السياسي وتطوره من خلال وظائفه. تعد البنائية الوظيفية[1] من أهم وأكثر الأطر الفكرية العامة ذيوعا وانتشارا في مجال فهم وتفسير وتحليل الواقع الاجتماعي، المتمثل في الظواهر الاجتماعية والسياسية من خلال الكشف عن طبيعتها ووظيفتها، فالنظام السياسي يعد التحليل الوظيفي بمثابة نسق عام يضم بدوره أنساقا فرعية لكل منها وظيفة أو أكثر. هذه الأنساق الفرعية تتساند وظيفيا من اجل الحفاظ على التوازن النسق العام، فالنظام السياسي يتجه دائما نحو التوازن والإستقرار من خلال آلية التكيف التي يحتوي عليها ... فالوظيفة تمدنا بالأدوات اللازمة والضرورية لتحليل الأنشطة غير الرسمية. وكذلك يمكننا القول بأن العالم الاجتماعي السياسي[2] يهتم بوصف وشرح ومقارنة المؤسسات السياسية في المجتمع من حيث هياكلها البنيوية ووظائفا وأديولوجيتها وعلاقاتها بالمؤسسات والمنظمات الاجتماعية الأخرى. ويدرس أسباب ونتائج سكونها وتحولها ويربط بين سكون وتحول المؤسسات السياسية ويكون وتحول المجتمع برمته. فهو مثلا يدرس أنواع وأصول ووظائف السلطات السياسية ويربط بينها وبين المبررات الشرعية التي تستند عليها الدولة، ويحلل العلاقة بين طبيعة السلطة وطبيعة القيادة التي تحكم المجتمع.

فالمقارنة أو المنهج المقارن جاء لسد الفراغ وصعوبة إجراء التجريب في مجال الدراسات السياسية خاصة والإجتماعية عامة يستخدم[3] بصورة واسعة، في علم السياسة، تقنيات البحث كالإستبيان، وسبر الآراء، والمقابلة وغيرها فهي موحدة بين فروع هذه المعرفة. فعادة ما يمكن الاختلاف في كيفية توظيفها ومدى استخدامها في التخصص المحدد لها وطبيعة الموضوع ومجموعة التساؤلات التي يطرحها الباحث حولها. على الرغم من ان كل منهج من هذه المناهج له ميدان أو مجال محدد للاستخدام، إلا أن البحث الجاد للظواهر السياسية قد يتطلب الاستعانة بهذه المناهج في شمولها في ضوء الإطار المنهجي العام الذي تطور عن النظرية الواقعية المفسرة لتفاعل القوى السياسية والقوى الاجتماعية، والاقتصادية الأخرى[4]. رغم الأسس العلمية للبحث السياسي، إلا ان الباحث في هذا المجال تواجهه

[1] شعبان الطاهر الأسود، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص 44.
[2] إحسان محمد إحسان، علم الاجتماع السياسي، مرجع سابق، ص 20.
[3] خضر خضر، مفاهيم أساسية في علم السياسة، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، الطبعة الأولى، 2011، ص 87.
[4] محمد علي محمد، أصول علم الاجتماع السياسي، ص 466.

صعوبات كثيرة من يبنها عدم[1] إمكانية الحصول على المعلومات والبيانات الكاملة وصعوبة اصطناع ظروف تجريبية ملائمة للدراسات السياسية، وتعذر استخدام الناس كأدوات، وعدم وجود قياسات كمية محكمة، إلا في حالات محددة كالمنظمات السياسية والآراء في الأحزاب السياسية وأعضائها، وأصوات الناخبين، وصعوبة استيعاب جميع الأشخاص الذين كان لهم تأثير على العملية السياسية، وصعوبة الإلمام بكل القرارات التي اتخذوها في جلسة مغلقة داخل أو خارج نطاق الحكومة ولم يتم تسجيلها.[2]

ما يمكن نستنتجه هوان الإشكالية قائمة والتي تعارض الباحث في مجال العلوم السياسية هو كيفية استخدام المناهج والتقنيات في تفسير الظواهر والسلوك السياسي نظرا لتشعب وتداخل وعدم استقرار البيانات الاجتماعية عامة والسياسية خاصة.

يتطلب الفكر العلمي توافر مجموعة من العمليات الذهنية (المناهج) ومجموعة من العمليات الإجرائية (التقنيات) في معالجة الظاهرة السياسية وكذلك إتباع الشروط والقواعد اللازمة في معالجتها.

إلا أننا يجب أن نشير هنا إلى أن دراسة الظواهر الطبيعية والمادية كالظواهر الفيزيائية والكيميائية والبايولوجية هي أسهل بكثير من دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية خصوصا فيما يتعلق بالطرق المنهجية[3] للدراسة والتحليل. فالتفاعلات بين الأجسام الجامدة والذرات والجزيئات يمكن أن تدرس دراسة مختبرية تجريبية دون أن تجلب للباحث أية مشكلات تتعلق بطرق السيطرة والتجريب والقياس ومشاهدة التغييرات التي تطرأ على العوامل المعتمدة بعد تغيير العامل المستقل. ثم إن أهواء ونزعات ومصالح الباحث لا تدخل في مثل هذه الدراسة الطبيعية ولا يمكن أن تؤثر فيها بأية صورة من الصور. بينما تجابه العلوم الاجتماعية كالاقتصاد والإدارة والاجتماع والأنثربولوجيا وعلم النفس... الخ مشاكل خطيرة في دراستها للظواهر والتفاعلات الإنسانية التي تروم وصفها وتحليلها واستيعاب مضمونها.

---

[1] محمد علي محمد: مرجع سابق، ص 477.

[2] قحطان محمد سليمان الحمداني، الأسس في العلم السياسية، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 103.

[3] إحسان محمد الحسن، مناهج البحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص 57.

اتفق العلماء على أن العلم هو بناء منظم من المعرفة يبدأ بالحقيقة وينتهي إليها، أما العالم فهو إنسان يسلك طريقا خاصا في الحصول على هذه المعرفة أو يتبع برنامجا محددا يؤدي بالكشف عن الحقيقة مستندا إلى مجموعة قواعد عامة تهيمن على سير العقل، وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة، وهذا البرنامج هو المنهج[1] العلمي، وباعتبار أن لا علم بغير منهج فكان من الأهمية التعرف على طبيعة هذا المنهج ومدى تطبيقه في العلوم الاجتماعية ومعرفة خطواته الأساسية التي تبدأ من ملاحظة الظواهر ومشادتها ثم مرحلة الوصف، والتحليل والتفسير والتصميم وصوغ القوانين، كما أن لهذا المنهج مسلماته الأساسية التي يجب أن نراعيها ونهتم بمعرفتها.

اعتمد الباحثون على مناهج عديدة في البحث السياسي، وحاولوا محاكاة المناهج العلمية في العلوم الطبيعية، ولكن البعض الآخر رأى صعوبة تطبيقها، فآثر إتباع مناهج واقعية مستمدة من حقيقة كون البحوث السياسية بحوثا اجتماعية تتسع لأفكار ومتغيرات عديدة، وبالتالي فإن النتائج لا تكون مطلقة، وإنما نسبية واحتمالية وليس حتمية، ومن هذه المناهج ما يلي :[2]

أولا: المناهج الاستنباطية المثالية

وهي المناهج التي تنطلق من أفكار ومبادئ عامة مستندة إلى المنطق، أو إلى رؤى مثالية دينية أو فلسفية في دراسة الواقع، وصولا إلى نتائج عامة، بمعنى الإنتقال من العام إلى الخاص، وهذه المناهج بدورها تصنف إلى مناهج عديدة هي:

1- المنهج التقليدي (الكلاسيكي): المنهج التاريخي، المنهج القياسي، المنهج الفلسفي، المنهج السوسيولوجي.

ثانيا: المناهج الاستقرائية – الواقعية :

وهي التي تبدأ من استقراء الواقع السياسي ودراسته على ضوء الحقائق القائمة فيه، من أجل الحصول على نتائج علمية يمكن أن تشكل تعميمات فكرية سياسية يستفاد منها في تقويم الأداء، وتصحيح الخطأ، وتقديم مبادئ وأراء مستخلصة من ذلك الواقع، أي الإنتقال من

[1] محمد ياسر الخواجه، البحث الاجتماعي (أسس منهجية وتطبيقات عملية)، مرجع سابق، ص 12.
[2] الحمداني قحطان، الأساس في العلوم السياسية، عمان، دار مجدلاوي للنشر، 2004، ص 104.

الخاص إلى العام. وهذه المناهج في معظمها مناهج تحليلية تهتم بتحليل الظواهر السياسية لمعرفة القوانين التي تحكمها والتي تشكل نظريات سياسية وأفكار قابلة للتطبيق والدراسة. ومن هذه المناهج:

1- المنهج الاختباري (الامبريقي) : المنهج الإمبريقي، المنهج العلمي التجريبي، المنهج السلوكي.

ثالثا: المناهج التحليلية

هنالك مجموعة من المناهج المستخدمة في التحليل السياسي: تصلح في اغلبها لتحليل الظاهرة السياسية الخارجية، وهي مترابطة مع بعضها، بحيث يمكن استخدام أكثر من منهج لفهم مختلف أوجه المشاكل التي تواجه الباحثين:

1- المنهج المؤسسي:

وهو من أقدم المناهج المستخدمة في التحليل السياسي، ويقصد به دراسة المؤسسات السياسية من حيث تشكيلها واختصاصاتها، فالدولة هي وحدة التحليل الأساسي، ولكل مؤسسة حجم ودور وأداء وقوة وضعف، وأداؤها يتأثر بالتشريعات التي تحكمها ودور منتسبيها في التطبيق، ومدى التكيف مع الظروف والمستجدات، ومدى التطور نحو الأفضل.

ويمكن قياس الأداء من خلال درجة تعدد وتنوع وحدات المؤسسة ووظائفها، ومدى حريتها في العمل واستقلاليتها، وتماسك أعضائها واختلافهم، ولعل أحد أفضل المعايير لتقسيمها هو مدى إنجازها لأهدافها، وفاعليتها في الإستمرارية والتطور، وفي كونها مؤسسات مستقرة غير خاضعة للأهواء الشخصية.

2- منهج الجماعة:

يتركز على تحليل أنشطة الجماعات بدلا من دراسة المؤسسات، مع الابتعاد عن الأفكار المجردة وغير الواقعية والقوى غير المرئية كالسيادة والدولة، ومادام العمل السياسي عمل الجماعة وليس الفرد، فإنه يؤثر على الحياة السياسية.

3- تحليل النظم:

ومن رواده (ايستون)، ويستخدم هذا التحليل لدراسة النشاط السياسي الداخلي والخارجي للدولة من منطلق مفهوم النظام كوحدة تحليل، والنظام هو التفاعل بين وحدات

معينة، أي مجموعة العناصر المترابطة والمتفاعلة، الذي له تطبيقات كثيرة سياسية وغير سياسية، والتفاعل يحدث على أصعدة عديدة، ولذلك تتعدد النظم السياسية داخل نفس الدولة.

4- المنهج البنائي – الوظيفي:

أن جوهر هذا المنهج هوان النظام السياسي له وظائف يسعى لتحقيقها، ولكنه يضم أنساقا فرعية لكل منها وظيفة أو أكثر، وهي تتكامل وتتساند وظيفيا من أجل الحفاظ على التوازن سواء بتعديل نمط الأداء أو بآليته التنظيمية، والتغير من طبيعة تدريجية، ويعتمد بقاء النظام السياسي على تمسك وقبول غالبية أعضائه بمجموعة مبادئ وقيم (رضا قيمي).

5- الوظيفية التقليدية والوظيفية الجديدة:

إن هذا المنهج طرح على أساس التكامل الوظيفي في العلاقات والسياسات الدولية. فالوظيفية التقليدية تدعو للتكامل على أساس الوظيفية في مجالات غير سياسية وصولا إلى التكامل السياسي، ومن دعاته (ميتراني)، ومنطق هذه الوظيفية هو أن التدرج في التكامل سوف يقود على الكامل في قطاعات أكبر وهذا يعني تشجيع المؤسسات الإقتصادية والتجارية والفنية لبناء التكامل الوظيفي، وهوما يحدث في تجربة الإتحاد الأوربي.

6- منهج الاتصالات:

وهو منهج قائم على أن الدولة في وجودها وتكاملها ترتكز على شبكة المعلومات منها وإليها عبر اتصال الحكام بالمحكومين والعكس، ومن خلال المدخلات (المطالب) والمخرجات (النتائج) السياسية يمكن أن تدرس عبر نقل المعلومات بين الفاعلين الأساسيين، فإذا كانت المعلومات المتوفرة دقيقة فالنتائج تكون جيدة، وإذا كانت مشوهة أو ناقصة فإن القرارات لا تكون مستجيبة للحقيقة العقلية، وتتضح كفاءة النظام السياسي من سرعة استقباله للمعلومات واستجابته لها، وتفاعله. ويصلح هذا المنهج للمقارنة بين النظم السياسية في جوانب تجانس المعلومات وحجمها واتجاه تدفقها.

وطرح كارل دويتش منظورا آخر قائم على المدخلات (المعلومات والمطالب) التي تتلقاها أجهزة الاستقبال، وتقوم بتحويلها إلى مركز القرار الذي يعتمد على المعلومات المختزنة المتوفرة عنده، وعلى قيمه في التوصل إلى القرارات التي يرسلها إلى أجهزة التنفيذ التي تقوم بما يكفل تنفيذها، وبعد ذلك تتلقى ردود الفعل التي تستقبلها أجهزة الاستقبال

كمدخلات جديدة عبر ما يسمى بـ (التغذية الاسترجاعية أو العكسية) لتحولها إلى مركز القرار، ومن ثم اتخاذ القرار (كمخرجات) ترسل للتنفيذ مرة أخرى.

وهذا المنهج يسد نقص منهج تحليل النظم لأنه يقبل التحديد والقياس للمعلومات.

7- منهج صنع القرار:

أن عملية صنع القرار هي اهم جوانب الدراسات السياسية، وتمثل الجانب المحوري فيها، ويقوم على أساس التفاعل بين صانعي القرار من المسؤولين الذي يشغلون المناصب الرسمية، واستعداداتهم في إدراك كيفية الاستجابة للمؤثرات البيئية الداخلية (السياسية والاقتصادية الاجتماعية) والبيئة الخارجية، والإلمام بكافة جوانب المشكلة التي يراد اتخاذ قرار بشأنها.

أن خطوات البحث السياسي[1] يجب أن تبدأ من تصور واضح للمشكلة أو الحالة السياسية، ورغبة في معالجتها، وانسجام مع موضوعها، ولهفة لمتابعتها، فإذا لم يكن الباحث متعلقا بالبحث السياسي، أو كان مفروضا عليه، فإنه لن يتمكن من التواصل معه بسبب فقدان الرغبة الشخصية في ذلك، ويمكن متابعة خطوات البحث السياسي كما يلي:

أولا : المرحلة الأولى :

1- تحديد موضوع البحث بشكل واضح، سواء من ناحية المفردات أو المكان أو الزمان منعا للغموض أو التأويل، على أن لا يكون ضيقا للغاية بحيث يصبح البحث عديم الجدوى، وأن لا يكون شديد الإتساع بحيث يتعذر تناوله بشكل معمق.

2- الإطلاع على موضوع البحث من خلال الأبحاث السابقة المتعلقة به، أو الأبحاث القريبة منها، والمصادر المتوفرة بكل أشكالها من اجل التثبت من الموضوع، والقدرة على دراسته، وإمكانية التوصل إلى نتائج أخرى على ضوء الحقائق والمعلومات القائمة أو الجديدة.

3- وضع خطة أولية تتضمن العناصر الأساسية للموضوع وفقا للأبواب والفصول وتفريعاتها، مع ذكر أسباب اختيار الموضوع، وهدف البحث، على أن تكون هذه الخطة خاضعة للتوسع أو التضييق حسب المصادر التي يمكن ان تتوفر في المستقبل.

[1] الحمداني قحطان، الأساس في العلوم السياسية، عمان، دار مجدلاوي للنشر، 2004، ص 104.

ثانيا : المرحلة الثانية :

1- تحديد الإطار النظري لموضع الدراسة بشكل واضح، وتحديد المفاهيم المستخدمة، وعلاقتها بالمفاهيم الأخرى القريبة منها، ومن الأفضل وضع (نموذج) ممكن مستخلص من الدراسات السابقة، ونتائجها، واعتماده قياسا للدراسة، والنموذج المعتمد يكون دليلا للباحث، ولكن ليس بشكل مطلق، بسبب احتمالات الخطأ فيه كأية ظاهرة سياسية.

2- اعتماد منهجية معينة قادرة على إعطاء أفضل النتائج، على أن تكون ملائمة مع موضوع البحث.

3- البحث عن المصادر الأصلية والثانوية، والبحث عن الوثائق وتدقيقها والصحف والدوريات بمختلف اللغات قدر الإمكان، وإجراء الاستقصاءات الشخصية، والمقابلات مع الأشخاص الذين كان لهم دور في العملية السياسية، أو كانوا شهود عيان عليها، وعدم الركون إلى المصادر الضعيفة أو الدعائية التي تقود للخطأ، وعدم الاعتماد على مصادر أحادية، وإنما على المصادر التي تعبر عن وجهات نظر مختلفة، وبالتالي كي يتمكن الباحث استخدام قدراته العقلية للتوصل إلى الحقائق والنتائج المطلوبة.

4- صياغة الفروض البحثية لغرض البرهنة عليه من خلال استقراء الواقع السياسي، أو الملاحظة أو التماس المباشر به.

5- تحليل المعلومات والبيانات على أساس كمي أو نوعي حسب الموضوع، أو الإثنين معا، والتوصل إلى العوامل أو الأسباب الحقيقية التي أثرت على الحدث السياسي، أو المؤثرة فيه فعلا.

ثالثا : المرحلة الثالثة

1- البرهنة على صحة الفروض المطروحة أو عدمها سلبا أو إيجابا من خلال الأدلة والقرائن.

2- استخلاص النتائج التي توصل إليها الباحث، من خلال البحث والتحليل وفقا للمنهج الذي اختاره، وتسجيلها بشكل واضح ودقيق.

3- تأكيد الرأي الشخصي للباحث حول الأحداث والنتائج، وبما يؤكد قدرته التحليلية في البحث، قبولا أو رفضا أو تعديلا لكل حالة ولكل فكرة سياسية مطروحة.

4- وضع مشاهد (سيناريوهات) للحالة السياسية المبحوثة، توضح احتمالات المستقبل، وفقا للمبررات التي يسوقها، والتي توصل إليها في البحث، أو التي حصل عليها من خلال الواقع، ومن ثم اختيار المشهد الأكثر احتمالا، مع تسبيبها بشكل منطقي وواقعي بعيدا عن المثالية والخيالية.

5- التوصل على تعميمات ومبادئ وأفكار جديدة وغير مطروحة وقد تكون مبتكرة كي يستفيد منها الآخرون سواء كانوا باحثين أو رجال سياسة، بمعنى طرح نظرية سياسية أو نظريات سياسية بعد معرفة حالة الإنتظام والتكرار للظواهر السياسية.

يعتبر البحث الاجتماعي، طريقة في التفكير وأسلوبا[1] للنظر إلى الوقائع، ومنهجا في السعي وراء الحقيقة، كما فهمه البعض منهم فهما مرنا باعتباره الأفكار الموجهة للجهد العلمي الخارق من اجل تحقيق عمل أو هدف محدد.

يعرف المنهج العلمي[2] باختصار بأنه مجموعة من الخطوات المنظمة والمنسقة التي يسير فيها الباحث وصولات إلى الأهداف العلمية لبحثه وهذه الخطوات هي على الترتيب، الملاحظة أو المشاهدة، والوصف والتحليل والتصنيف، والتفسير والتعميم، وصوغ القوانين.

أول علماء المناهج[3] المشتغلين بالبحث الاجتماعي تعريفه من جوانب متباينة فبعضهم عرف البحث من خلال أهدافه كتعريف ويتني Whitneyللبحث الاجتماعي باعتباره استقصاء دقيق يهدف إلى اكتشاف حقائق يقينية وقواعد عامة شاملة يمكن التحقيق منها مستقبلا.

وعليه فإن قيمة البحث العلمي[4] مرتبطة ارتباطا وثيقا بالأسلوب الذي يتبعه كل إنسان لبلوغ الأهداف المتوخاة من بحثه أو دراسته، إن صحة الطريقة المستخدمة في الوصول إلى الحقيقة العلمية هي التي تضفي على الدراسة أو البحث طابع الجدية وإعطاء تفسيرات صادقة ومعبرة عن الوقائع.

والمنهجية المتبعة في أي بحث، بالإضافة إلى نوعية المعلومات المتوفرة تؤثر في مجرى الأمور وفي النتائج التي تتمخض عنها أية دراسة، فاختيار الطريقة يعني أسلوب

---

[1]محمد ياسر الخواجة، البحث الاجتماعي، أسس منهجية ونماذج تطبيقية، مرجع سابق، ص 11.

[2]محمد ياسر الخواجة، نفس المرجع، ص 26.

[3] Whitney, F, Eléments AL Mésearch, Ny, 1995, P. 18.

[4]منصور بن فضيل كافي، البحث العلمي (مناهجه وتقنياته)،مرجع سابق، ص 134.

معين في الكتابة والتوصل إلى نتائج تفرضها طبيعة المنهج الذي سار عليه الكاتب، ولهذا نجد أن مصير أي موضوع يتوقف على كيفية التطرق إليه، ونوعية الأسلوب المستعمل لمعالجته على حقيقته.

إذن يجب على الباحث استعمال أكثر من طريقة منهجية[1] للحصول على المعلومات والحقائق المطلوبة في البحث العلمي، واستعمال طريقة واحدة كطريقة المسح الميداني أو طريقة المقارنة أو الطريقة التاريخية لا يمكن ان تساعد الباحث على دراسة موضوعه دراسة كاملة ومفصلة تزوده بجميع الحقائق والبيانات المطلوبة. وقد يستعين الباحث بطريقة المسح الميداني في دراسة مشكلة اجتماعية مثلا أو في فحص فرضية أو نظرية توصل إليها العلماء أو في كشف الترابط والعلاقة السببية بين المتغيرات كالمتغيرات الاقتصادية والدينية أو المتغيرات السياسية والعائلية. لكن الاعتماد على طريقة بحثية واحدة وإهمال الطرق المنهجية الأخرى في دراسة معينة لابد أن يعرض البحث إلى أخطاء وملابسات وسلبيات تؤثر في شرعية وصحة المعلومات والبيانات والحقائق التي يحاول الباحث كشفها وتعرية جوانبها الذاتية والموضوعية.

هكذا، بعد أن يحدد الباحث في المرحلة الأولى العناصر الرئيسية لخطة البحث يلجأ إلى المرحلة الثانية وهي استعراض الإطار النظري والدراسات والأبحاث السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث وفي المرحلة الثالثة يختار الباحث منهجية[2] البحث المتضمنة مجتمع البحث الذي سيدرسه ويختار العينة المناسبة ويأتي دور تحديد مصادر جمع المعلومات ومن ثم اختيار أداة أو أكثر من أدوات جمع البيانـــات والمعلومات المتمثلة بالاستبيان والمقابلة والملاحظة والاختبار وتعد من المصادر الأولية التي يمكن استخدامها بحسب متطلبات البحث، وسوف يتم عرضها بوضوح دون الدخول في تفاصيل تبعدنا عن الجوهر والمضمون.

[1] إحسان محمد الحسن، مناهج البحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص 59.
[2] الجبوري حسين محمد، منهج البحث العلمي، مرجع سابق، ص 146.

فمناهج[1] البحث الاجتماعي النظرية منها والميدانية هي بمثابة الأدوات الفاعلة التي تعين الباحث الاجتماعي على جمع البيانات والمعلومات النظرية والميدانية وتصنيفها وتحليلها وتنظيرها وفق المسارات المنهجية والعلمية والمبدئية التي يؤمن بها ويعتمدها في دراساته وأبحاثه التي يزعم القيام بها. إن جمع البيانات قد يهدف إلى تنمية المعرفة الاجتماعية العلمية المتخصصة، أو تطبيق المعرفة هذه على حل مشكلات قائمة يعاني منها الإنسان والمجتمع على حد سواء، أو استعمالها في عمليات التخطيط الاقتصادي والإجتماعي، هذه العمليات التي تتوخى التنمية والتغيير والتطوير.

قبل أن نعالج مفهوم المنهج العلمي[2] وخطواته الأساسية نود أن نؤكد على حقيقة أساسية وهي ان المنهج العلمي واحد من العلوم الاجتماعية والطبيعية على السواء، من حيث طبيعته وأسسه وخطواته وغاياته، وإن بدا أن هناك اختلافا بين العلوم المختلفة في الممارسات فهو راجع إلى الأساليب والطرق البحثية المختلفة التي توظفها العلوم لتحقيق أسس المنهج والوصول إلى أهداف خطواته، ويرجع اختلاف هذه الأساليب والطرق في بعض الأحيان إلى طبيعة الظواهر التي يركز عليها كل علم من العلوم ومدى ووضحها للباحث أو بعدها وقربها منه ومدى بساطتها أو تعقدها. وندلل إلى هذه الحقيقة نقطتين أساسيتين :

النقطة الأولى : أن للمنهج رؤية شاملة وتناول لموضوع العلم، وهذا التناول يشتمل على فلسفة العلم ومسلماته، والرؤية النظرية السائدة في العلم والأساليب والإجراءات البحثية.

والنقطة الثانية: فتذهب إلى أن هذه الرؤية وهذا التناول ينتظم من خلال عدد من الخطوات الأساسية المصطلح على تسميتها بخطوات المنهج العلمي.

وقبل أن نعرض لهذه الخطوات بالتفصيل نشير في هذا الصدد إلى تعريف واضح للمنهج العلمي :

يعرف المنهج العلمي باختصار بأنه مجموعة من الخطوات المنظمة والمنسقة التي يسير فيها الباحث وصولا إلى الأهداف العلمية لبحثه وهذه الخطوات هي على الترتيب، الملاحظة أو المشاهدة، والوصف، والتحليل والتصنيف، والتفسير والتعميم، وصوغ القوانين.

---

[1] د/ إحسان محمد الحسن، مناهج البحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص 60

[2] محمد ياسر الخواجة، البحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص 15.

إن المنهج العلمي[1] يعني إتباع خطوات معينة في تناول مشكلات أو ظواهر أو معالجة قضايا علمية، ولا خلاف حول المنهج العلمي نفسه حين يستخدم في حل المشكلات أو معالجة الظواهر، وإنما توجد هناك مناهج مختلفة للبحث العلمي تستخدم في حل أو معالجة قضايا مختلفة.

أما تعريف المنهج العلمي فهو مجموعة من القواعد والأنظمة العامة التي يتم وضعها من اجل الوصول إلى حقائق مقبولة حول الظاهرة موضوع الاهتمام من الباحثين في مختلف مجالات المعرفة الإنسانية.

يوجد تنوع في مناهج البحث العلمي وهناك تتعدد تسمياتها بحسب أساليبها وأدواتها، وفيما يأتي إشارة مختصرة إلى التصنيفات الشائعة لمناهج البحث العلمي.

المنهج[2] هو طريقة البحث التي يعتمدها الباحث في جمع المعلومات والبيانات المكتبية أو الحقلية وتصنيفها وتحليلها وتنظيرها، والبحث الواحد لا يعتمد على منهج محدد بل يعتمد على عدة مناهج تعين الباحث قي جمع المعلومات المطلوبة، فالبحث قد يستعمل المنهج التاريخي والمنهج المقارن ومنهج المسح الميداني، أو قد يستعمل المنهج الإستنتاجي والمنهج الإستنباطي والمنهج المكتبي، وللمنهج سبل محددة يقتفيها الباحث في الحصول على المعلومات المحددة، ولكل منهج أصوله البحثية والدراسية ومستلزماته في جمع المواد العلمية سواء كانت المواد موجودة في المصادر العلمية أو موجودة في الحقل الدراسي المحدد.

والمنهج يخدم المعرفة العلمية فلا معرفة علمية بدون منهج لأن المنهج هو الذي يجمعها ويحللها ويصبها أو يصوغها في إطار نظري معروف. أما المعرفة العلمية فهي شكل من أشكال النتاجات الفكرية للإنسان. وهي نشاط فكري يتضمن جمع وتنظيم وتصنيف وبرمجة المعلومات والبيانات الموضوعية المشتقة من الظواهر والأشياء المرئية تعود أهميته وفائدته للإنسان والمجتمع. والمعرفة العلمية تستطيع أن تتبلور وتستمر وتتطور دون وجود النشاط العقلي الذي يشكل قاعدتها الأساسية ومنطلقها الجوهري نحو العمل والفاعلية.

---

[1] الجبوري حسين محمد، منهجية البحث العلمي، مرجع سابق، ص 177.

[2] د/ إحسان محمد الحسن، مناهج البحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص 115

إن النشاط العقلي هو الذي يمكن للمعرفة العلمية من اكتساب حقائقها ومعلوماتها وتوضيح اختصاصاتها النظرية والتطبيقية.

إن منهجية البحث العلمي[1] هي بمثابة إرشاد للباحث إلى القواعد والمبادئ التي توصل إليها الباحثون من قبل في إطار إعداد الأبحاث والرسائل الجامعية، وكي لا يعتمد الباحث على جهده الشخصي فحسب في التنقيب عن طريق البحث فيقضي وقتا طويلا في ذلك في حين إن كانت لديه معرفة مسبقة بأسس المنهجية وقواعدها ومبادئها فسيوفر عليه ذلك وقتا هو بأمس الحاجة إليه للتفرغ إلى إعداد المتطلبات الكفيلة لإنجاز بحثه، على وفق الأسس المنهجية بطريقتها العلمية السليمة وهذا يتوقف على شخصية الباحث ومؤهلاته العلمية وموهبته ودافعه الذاتي لمعرفة المجهول والكشف عن أسباب ما وراء الظواهر المدروسة.

هي الطريقة التي سيعتمدها الباحث في الإجابة عن الأسئلة، إنها خطة تبين وتحدد طرق وإجراءات جمع البيانات والمعلومات بالظاهرة موضوعة البحث وتحليلها، وتتطلب هذه المرحلة دقة ووضوح بحيث يتوقف عليها إجراء البحث ونتائجه، وعلى الباحث أن يشير إلى موضوع المنهج الذي اختاره في معالجة ظاهرة البحث، فقد يقوم الباحث باستخدام المنهج التجريبي أو المنهج الوصفي أو منهج دراسة الحالة أو منهج تاريخي، ويتم هذا الإختيار في ضوء الإمكانات المتاحة للباحث وطبيعة موضوع بحثه، كما يتم تحديد طبيعة البحث كونه نظريا أم تطبيقيا وكذلك تحديد مجتمع البحث وعينته والتأكد من إن عينة البحث تمثل المجتمع تمثيلا صحيحا، كما تشمل اختيار أداة أو أكثر لجمع البيانات باستعمال أدوات القياس واختبارات معينة من وصف الأدوات المستخدمة وكيفية تطويرها ومعايير الصدق والثبات التي تتصف بها وكيفية تحديد هذه المعايير وعدد فقرات الأداة والأجزاء التي تتألف منها وطريقة تفريغ البيانات الناتجة عن استخدامها ثم تصنيف وتبويب البيانات ومن ثم تحليل هذه البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة. وفي هذه المرحلة يتم تحديد عناصر المنهجية العلمية.

[1] الجبوري حسين محمد، منهجية البحث العلمي، مرجع سابق، ص 116، 117.

منهج البحث[1] هو أداة منهجية أو مجموعة من الأدوات التي تستعمل لإجراء البحوث. وينبغي أن تصف الرسالة أو الأطروحة المنهجيات التي استعملت في هذا البحث، مبينة أسباب اختيارها على باقي المناهج، وكيفية تطبيقها في البحث، ومنهج البحث يعني الطرق والأساليب والإجراءات أو المداخل التي تستخدم في جمع البيانات والوصول من خلالها إلى نتائج أو تفسيرات أو شروح أو تنبؤات تتعلق بموضوع الدراسة.

ويجب على الباحث أن يذكر في خطته الآتي:

أولا: نوع منهج البحث الذي يستخدمه في دراسة موضوعه، فتقدم البحث العلمي يعتمد على المنهج، وقد يحتاج لإستخدام أكثر من منهج كطريقة حديثة في البحث العلمي، ودواعي اختياره، وموثقا لذلك من مصادر متخصصة، أي بيان المبررات التي أدت للإعتماد على هذا المنهج.

ثانيا: إشارة موجزة لكيفية استخدام هذا المنهج، وفيما يستخدم ومن الجدير بالذكر أن إمكانيات الباحث وطبيعة المشكلة هي التي تحدد نوع المنهج الذي يمكن اتباعه في دراستها.

ثالثا: أدوات البحث وبيان دواعي اختيارها، وموضحا إجراءات إعدادها والتحقق من صدقها وثباتها، والأساليب الإحصائية المرتبطة بأسئلة البحث معللا ومفسرا كيفية استخدامه الأساليب الإحصائية التي اختارها.

ويرى فريق من العلماء المعاصرين أن الطريقة العلمية الحديثة في البحث هي تلك التي تجمع بين المنهج الإستقرائي والمنهج الإستنباطي للكشف عن الحقائق والمعلومات الجديدة وهي تعرف بالطريقة الإستقرائية الإستنتاجية Inductive- Deductive Method، فالطريقة الإستقرائية وحدها تتطلب كافة الجزئيات والوقائع وفحصها ودراسة ظواهرها، ثم إعطاء حكم عام بصددها. والطريقة الإستنباطية عبارة عن تنظيم المعلومات المتوافرة، في قالب معين، ليستنبط منها الباحث نتائج صحيحة، تزوده بالمقترحات والحلول. في حين أن الطريقة الحديثة للبحث Inductive- Deductive Method تجمع بين خصائص

[1] عبد العزيز قاسم محارب، المهارات العلمية في صياغة البحوث العلمية، دار الجامعة الجديدة، 2015، ص ص / 210، 213.

الطريقتين. إذ ينتقل الباحث من مرحلة استقراء الجزئيات ومراقبتها إلى استخراج المقترحات واستنباط الحلول التي يتوصل بها إلى نتائج منطقية وحلول مقبولة.

في الواقع لا توجد طريقة علمية[1] واحدة يمكن الإعتماد عليها بمفردها للكشف عن الحقيقة لأن طرق العلم تختلف باختلاف المواضيع التي يدرسها كل باحث، ففي القرون الوسطى كان المفكرون يعتقدون أن الطريقة المنطقية الإستنتاجية هي الكفيلة بحل كل الألغاز في العلوم الطبيعية، ثم تبين فيها بعد ذلك أنها غير صحيح، ثم جاء نيوتن وديكارت وساد الإعتقاد بأن المعادلات الرياضية تحل أية مشكلة صعبة، فكل قضية تواجه الإنسان يمكن العثور لها على معادلة رياضية لحلها، لكن الظروف أثبتت عدم صحة هذا الإفتراض، وأعقب ذلك نظرية أخرى تقول بأن الطريقة التجريبية هي الطريقة المثلى لدراسة أية ظاهرة في الوجود، وفي نهاية الأمر تأكد أن كل موضوع يحتاج إلى نوع معين من المناهج العلمية الملائمة له.

واختلاف المواضيع يقودنا أيضا إلى اختلاف الوسائل التي تستعمل في البحث عن الحقيقة، ففي العلوم نستعمل المجهر لتكبير أجسام دقيقة حتى يتعرف الباحث عن الجزئيات الدقيقة التي قد لا يراها بالعين المجردة. أما في بعض العلوم الاجتماعية فيصعب العثور على مقاييس علمية دقيقة تجسم حقيقة القيم الاجتماعية والتصرفات الفردية والتطلعات الشخصية، إلا أنه من السهل استعمال التجريبية والتطبيقية، والكونية، وكذلك فهم أول من أرسى قواعد المنهجية العلمية الحديثة في الدراسة، والبحث، وعلى أسس من الإتجاه العلمي، والفكري السديد.

إذا كانت طبيعة الدراسة هي التي تحدد طريقة الدراسة، فإن الطريقة المنهجية[2] بدورها هي التي تحدد الأداة أو الأدوات التي تجمع بواسطتها البيانات، ومعنى هذا أن كل دراسة في الوقت الراهن لا تليق بها طريقة واحدة بل قد تتعدد طرق دراسة موضع معين وفقا لمبدأ التعدد المنهجي الذي يدعو إلى عدم الإعتماد على طريقة واحدة في دراسة أي ظاهرة أو مشكلة، وإنما يصلح مع كل دراسة منهجين أو أكثر، وذلك لإثراء البحث وتعميق الظاهرة

[1] منصور بن فضيل كافي، البحث العلمي (مناهجه تقنياته)، مرجع سابق، ص 136.
[2] محمد ياسر الخواجة، البحث الاجتماعي (أسس منهجية وتطبيقات عملية)، ص 110.

المدروسة. خاصة وأن هناك بعض الطرق التي تستخدم في البحوث والدراسات الكمية ذات المدى أو المجال الأوسع بشريا وجغرافيا، وهناك طرق تستخدم في الدراسات النوعية أو الكيفية التي تهدف الوصول إلى عمق وتفصيلات في البيانات أكثر من اتساع المدى أو المجال مثل دراسة الحالة وهناك طرق أخرى تجمع بين الجانبين الكمي والكيفي مثل طريقة تحليل المضمون.

أن تبني أسلوب التعدد المنهجي[1] يساعد على الخروج من هذه الإشكالية والإرتقاء عن تلك الخلافات بين المشتغلين في العلوم الاجتماعية حيث أنه يخلو من تحيز لنظرية أو لمنهج أو لأداة أو لملاحظ أو لمصدر بيانات بعينه.

خاصة وانه أصبح من المعروف أن المناهج تتصف عادة بالشمولية وتختلف من حيث التطبيقات، فالمنهج موحد في العلوم الاجتماعية والإختلاف يعود إلى كيفية استخدام ذلك المنهج في التخصص المحدد وتوظيفه.

ولذا يعتبر البحث الاجتماعي – كما فهمه الرواد الأوائل في علم الاجتماع – طريقة في التفكير وأسلوبا للنظر إلى الوقائع، ومنهجا في السعي وراء الحقيقة، كما فهمه البعض منهم فهما مرنا باعتباره الأفكار الموجهة للجهد العلمي الخارق من أجل تحقيق عمل أو هدف محدد.

في استخدام أكثر من أداة من أدوات[2] جمع البيانات كأن يستخدم الباحث الملاحظة والمقابلة أو الملاحظة والإستبيان، ويبرز استخدام أكثر من أداة من أدوات جمع البيانات على افتراض أن فهم الواقع ومعرفة أبعاده الحقيقية وتحديد الدوافع الموجهة للسلوك واستيعاب غاياته والقيم الموجهة له تتطلب الإعتماد على أدوات كمية وأخرى كيفية من ناحية ومن ناحية أخرى أن استخدام أكثر من أداة من أدوات جمع البيانات في دراسة الظاهرة كفيل بتلافي العيوب الموجودة في كل أداة لوحدها على أساس أن نقاط الضعف في أداة معينة هي نقاط القوة في أداة أخرى. فالملاحظة تعكس لنا الخصائص الموضوعية للموقف بعكس الإستبيان الذي يعكس لنا بعض الجوانب الذاتية المرتبطة بالإتجاهات والأحاسيس والعلاقات

[1] محمد ياسر الخواجة، البحث الاجتماعي (أسس منهجية ونماذج تطبيقية)، مرجع سابق، ص 11.
[2] محمد ياسر الخواجة، نفس المرجع، ص 118.

الشخصية وهذا يعني أن كلا الأداتين – الملاحظة والإستبيان – صادقا بالنسبة لتوضيح خاصية أو جانب معين من جوانب النسق الاجتماعي. وإذا كانت هاتان الأداتان تختلفان في بؤرة الاهتمام المباشر فهما مرتبطتان بطريق غير مباشر لأن المواقف الاجتماعية نفسها متداخلة ومترابطة، لا نستطيع الفصل فيما بين الجوانب الموضوعية والذاتية.

إذن يجب على الباحث استعمال أكثر من طريقة منهجية[1] للحصول على المعلومات والحقائق المطلوبة في البحث العلمي، واستعمال طريقة واحدة كطريقة المسح الميداني أو طريقة المقارنة أو الطريقة التاريخية لا يمكن أن تساعد الباحث على دراسة موضوعه دراسة كاملة ومفصلة تزوده بجميع الحقائق والبيانات المطلوبة. وقد يستعين الباحث بطريقة المسح الميداني في دراسة مشكلة اجتماعية مثلا أوفي فحص فرضية أو نظرية توصل إليها العلماء أو في كشف الترابط والعلاقة السببية بين المتغيرات كالمتغيرات الاقتصادية والدينية أو المتغيرات السياسية والعائلية. لكن الإعتماد على طريقة بحثية واحدة وإهمال الطرق المنهجية الأخرى في دراسة معينة لابد أن يعرض البحث إلى أخطاء وملابسات وسلبيات تؤثر في شرعية وصحة المعلومات والبيانات والحقائق التي يحاول الباحث كشفها وتعرية جوانبها الذاتية والموضوعية.

ولعل من المفيد أن نشير هنا إلى أن الباحث الاجتماعي عند دراسته لأي موضوع أو مشكلة ينبغي أن لا يعتمد على منهج[2] اجتماعي واحد كالمنهج التاريخي أو منهج المسح الميداني أو منهج تحليل المضمون لأن الإعتماد على منهج اجتماعي واحد لا يمكن أن يساعد الباحث في جمع الحقائق والمعلومات الكافية عن ذلك الموضوع أو تلك المشكلة ولا يمكن أن يكشف ملابسات الموضوع ويلم بها إلماما كاملا وشموليا. لهذا كان لزاما على الباحث الاجتماعي الإستعانة بمنهجين أو أكثر من مناهج البحث الاجتماعي والإعتماد عليها في دراسة الموضوع دراسة تفصيلية ودقيقة تمكنه من فهم الموضوع واستيعاب جوانبه الموضوعية والذاتية والإلمام بملابساته ومشكلاته الظاهرة والكامنة.

[1] إحسان محمد الحسن، مناهج البحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص 59.
[2] إحسان محمد حسن، مناهج البحث الاجتماعي، نفس مرجع، ص 7.

وليس من الغرابة في شيء أن يشهد المفكرون الغربيون بأسبقية المفكرين المسلمين[1] في ابتداع منهج الإستقراء التجريبي في البحث، وتحديد قواعده، وعناصره. يقول العلامة "بريفولت": "إن مناقشات عدة تقوم حول واضعي المنهج التجريبي، وإن هذه المناقشات تعود في آخر الأمر إلى تصور فاسد محرف لمصادر القارة الأوروبية، أما مصدر الحضارة الأوروبية الحقة فهو منهج العرب التجريبي". ويقول أيضا: أن "روجر بيكون" درس العلم الإسلامي دراسة عميقة وأنه لا ينسب له، ولا لسميه الآخر أي فضل في اكتشاف المنهج التجريبي في أوروبا، لأن "روجر بيكون" لم يكن إلا واحدا من رسل العلم والمنهج الإسلامي إلى أوروبا المسيحية، ولم يكف "بيكون" عن القول بأن معرفة العرب، وعلمهم هما الطريق الوحيد للمعرفة الحقة لمعاصيره". ويقول العلامة "تريتلو": أن "لجابر بن حيان" في الكيمياء ما لأرسطو في المنطق.

إننا نجد أن القرآن الكريم ومنذ أربعة عشر قرنا قد ساهم في ابتداع وصياغة عناصر، وقواعد، منهج الإستقراء التجريبي، بوضع قوانينه التي يستعان بها، يستند إليها في فهم حقيقة الظواهر الكونية، والطبيعة المخلوقة وقد عبر عن تلك القوانين بالأسباب والتي يعتبر الإلمام بها، والإحاطة بها عنصر فهم، وإلمام بتلك الظواهر، ومن ثم عنصر كشف وإلمام لتلك القوانين والأسباب، فلكل ظاهرة إنسانية أو غير إنسانية "طبيعة" أسباب ومسببات ومعرفة الظاهرة المسبب وكشف حقيقتها إنما يتوقف على معرفة السبب. قال تعالى ﴿وقد أحطنا بما لديه خبرا، ثم ابتع سببا﴾.

وإننا نجد أيضا أن القرآن الكريم قد حدد عناصر المنهج الإستقرائي بالحس، والمشاهدة، والنظر في مخلوقات الله: من ظواهر إنسانية، وغير إنسانية، للإحاطة بالحقائق العلمية، والإلمام بعناصر المعرفة سواء للمخلوقات، أو الخالق.

فالقرآن الكريم دعا إلى المشاهدة، والنظر في ملكوت السموات والأرض. قال تعالى: "**قُلِ انْظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا تُغْنِي الْآيَاتُ وَالنُّذُرُ عَنْ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ**"[2] وقال

[1] منصور بن فضيل كافي، البحث العلمي (مناهجه وتقنياته)، مرجع سابق، ص 139.
[2] سورة يونس، آية 101.

أيضا: "**أَوَلَمْ يَنْظُرُوا فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا خَلَقَ اللَّهُ مِنْ شَيْءٍ**"[1] وقال أيضا: "**وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَجَعَلْنَاهَا رُجُومًا لِلشَّيَاطِينِ**"[2]. وقال أيضا:"**أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ**﴾[3]. وأيضا دعا القرآن الكريم إلى الحس، والمشاهدة لما خلق من ظواهر كونية، وأحاطها بأسباب الحياة، والديمومة. قال تعالى: ﴿**الْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا أَخْرَجَ مِنْهَا مَاءَهَا وَمَرْعَاهَا وَالْجِبَالَ أَرْسَاهَا**﴾[4]

تختلف المناهج[5] باختلاف المواضيع، ولكل منهج وظيفته وخصائصه التي يستخدمها كل باحث في ميدان اختصاصه، والمنهج كيفما كان نوعه، هو الطريقة التي يسلكها الباحث للوصول إلى نتيجة معينة، الصحيحة، فإنهم يحرصون على استخدام المناهج العلمية التي ثبت نجاحها ويسعون لإجاد فن استخدام الأسلوب الملائم في كل قضية يدرسونها، فإذا كان البحث حول موضوع تاريخي، فإنه يتعين على الباحث أن يعتمد على المنهج التاريخي، وإذا كان البحث حول دراسة ظاهرة معينة من تصرفات الأفراد وردود فعلهم، فإن ذلك يتطلب استعمال منهج دراسة الحالات، وفي بعض الحالات يجد الكاتب نفسه مجبرا على استخدام منهجين أو أكثر وذلك إذا كانت طبيعة المشكلة التي يدرسها تتطلب ذلك.

ومع أن الباحثين لا يتفقون على تصنيفات معينة للمناهج، فإننا سنحاول أن نأتي على ذكر أهم المناهج المستعملة في البحوث العلمية.

تعتمد صحة أي بحث علمي، وبدرجة كبيرة، على المنهج المستعمل[6] والكيفية التي استعمل وفقها لدراسة الواقع. نعتمد في البداية على مجموعة الإجراءات والوسائل المتكاملة والمتعاقبة والمتداخلة فيما بينها. كما نعتمد أيضا على النظريات، وهي جملة الإقتراحات الموحدة والمنسجمة، إضافة إلى أدوات القياس.

---

[1] سورة الأعراف، آية 185.
[2] سورة الملك، آية 5.
[3] سورة الغاشية، آية 17-20.
[4] سورة النازعات، آية 30-32.
[5] منصور بن فضيل كافي، البحث العلمي (مناهجه وتقنياته)، مرجع سابق، ص 168.
[6] موريس انجرس، منهجية البحث في العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص 36.

يجب أن تكون الطريقة العلمية منظمة ومرتبة، أما الروح العلمية فستتقيد بتصور التنظيم الذي يسمح لها ببلوغ الهدف المتوخى؛ وبالتالي تكون الروح العلمية منظمة ومنهجية، وبهذا المعنى فهي تخطط وسائل إنجاز البحث وتهيكلها وتنسق بينها، أي أنها تقوم بتوطيد المنهج المعتمد وتمتينه.

إذن يجب على الباحث استعمال أكثر من طريقة منهجية[1] للحصول على المعلومات والحقائق المطلوبة في البحث العلمي. واستعمال طريقة واحدة كطريقة المسح الميداني أو طريقة المقارنة أو الطريقة التاريخية لا يمكن ان تساعد الباحث على دراسة موضوعه دراسة كاملة ومفصلة تزوده بجميع الحقائق والبيانات المطلوبة. وقد يستعين الباحث بطريقة المسح الميداني في دراسة مشكلة اجتماعية مثلا أو في فحص فرضية أو نظرية توصل إليها العلماء أو في كشف الترابط والعلاقة السببية بين المتغيرات كالمتغيرات الاقتصادية والدينية والمتغيرات السياسية والعائلية. لكن الإعتماد على طريقة بحثية واحدة واهمال الطرق المنهجية الأخرى في دراسة معينة لابد أن يعرض البحث إلى الخطأ وملابسات وسلبيات تؤثر في شرعية وصحة المعلومات والبيانات والحقائق التي يحاول الباحث كشفها وتعرية جوانبها الذاتية والموضوعية.

فإذا نظرنا إلى مناهج البحث[2] من حيث العمليات العقلية التي توجهها أو تسير على أساسها أمكننا القول إن هناك ثلاثة أنواع من المناهج:

المنهج الإستدلالي أو الإستنباطي، وفيه يربط العقل بين المقدمات والنتائج، أو بين الأشياء وعللها على أساس المنطق والتأمل الذهني، فهو يبدأ بالكليات ليصل منها إلى الجزئيات، والمنهج الإستقرائي وهو على عكس سابقه يبدأ بالجزئيات ليصل منها إلى قوانين عامة ويعتمد على التحقق بالملاحظة المنظمة الخاضعة للتجريب والتحكم في المتغيرات المختلفة. أما المنهج الإسترادي فيعتمد على عملية استرداد ما كان في الماضي ليتحقق من مجرى الأحداث ولتحليل القوى والمشكلات التي صاغت في الحاضر.

[1] إحسان محمد الحسن، مناهج البحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص 17.
[2] محمد زيان عمر، الحث العلمي (منهجه وتقنياته)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2002، ص 48.

فإذا أردنا تصنيف مناهج البحث استنادا إلى أسلوب الإجراء، وأهم الوسائل التي يستخدمها الباحث نجد أن هناك المنهج التجريبي وهوالذي يعتمد على إجراء التجارب تحت شروط معنية، ومنهج المسح الذي يعتمد على جمع البيانات ميدانيا بوسائل متعددة ويتضمن الدراسة الكشفية والوصفية والتحليلية، ومنج دراسة الحالة وينصب على دراسة وحدة معينة فردا كان أو وحدة اجتماعية ويرتبط باختبارات ومقاييس خاصة، والمنهج التاريخي ويعتمد على الوثائق والمخلفات الحضارية المختلفة. ولا يغيب عن الذهن أنه مع تنوع مناهج البحث فإنها جميعا تخضع بشكل عام للأسلوب العلمي من حيث خطواته المشار إليها سابقا.

إضافة إلى ما تقدم، إن المنهج[1] مصطلح علمي يعني الطريق الذي يهتدي الباحث باستخدامه مجموعة من المبادئ والوسائل والأساليب والأدوات والقواعد في مختلف مراحل البحث وذلك للتثبت من صحة المعرفة الأصلية المطروحة على بساط البحث والوصول إلى نتائج وحقائق علمية واضحة باعتبار أن المنهج هو فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار العديدة، ومن الناحية العلمية فالمنهجية تعني القدرات الذهنية للباحث في الفهم والتحليل والتفسير للكشف عن الحقيقة العلمية.

هو طائفة من القواعد العامة المصوغة من أجل الوصول إلى الحقيقة في العلم.

والمنهج لغة هو الطريق الواضح، والخطة المرسومة، وهو خوات منظمة يتخذها الباحث لمعالجة مسألة والوصول إلى نتيجة. ويعرف المنهج[2] أيضا بأنه الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة وباختصار هو طريق البحث.

بناءا على ما تقدم نؤكد ثانية أن المنهج[3] العلمي يعني إتباع خطوات معينة في تناول مشكلات أو ظواهر أو معالجة قضايا علمية، ولا خلاف حول المنهج العلمي نفسه حين يستخدم في حل معالجة الظواهر، وإنما توجد هناك مناهج مختلفة للبحث العلمي تستخدم في حل أو معالجة قضايا مختلفة.

---

[1] عبد الرحمن البدوي، مناهج البحث العلمي، وكالة المطبوعات، الكويت، 1997، ص 27.
[2] عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، 2005، ص 3.
[3] حسين محمد جواد الجبوري، منهجية البحث العلمي (مدخل لبناء المهارات البحثية)، مرجع سابق، ص 117.

المنهج[1] هو الطريقة التي سيسلكها الباحث في الإجابة عن الأسئلة، إنها خطة تبين وتحدد طرق وإجراءات جمع وتحليل البيانات. حيث يقوم الباحث من خلال منهج البحث بتحديد تصميم البحث ويختلف تصميم البحث باختلاف الهدف منه فقد يكون استكشاف عوامل معينة لظاهرة ما أو توصيفها، أو إيجاد العلاقة أو السبب والأثر بين مجموعة من العوامل.

ويتم في مرحلة تحديد منهج البحث، تحديد الآتي: نوع وطبيعة البحث، الإستراتجيات المتبعة في البحث، مجتمع الدراسة، وحدة التحليل وأخيرا طرق جمع البيانات.

وعلى هذا فإن طرائق البحث[2] هي عملية تنظيم علمي لعمل مجموعة من الأدوات لتحقيق هدف علمي محدد قد يكون التعمق في دراسة ظاهرة أو موضوع أو وحدة اجتماعية كالفرد أو الجماعة أو التنظيم كما في دراسة الحالة Case study وقد يكون الهدف هو معرفة الخصائص العامة لمجتمع أو مجموعة من البشر أو مجموعة من الخدمات كما هو في المسح الاجتماعي Social survey وقد يكون الهدف هودراسة أنماط العلاقة الاجتماعية ومداها وعمقها كما في الطريقة السوسيومترية Socia- metric Method، وتتميز الطرائق بأنها أكثر تحديدا في الأهداف وأن لها دورا محددا وأنها ترتبط بأهداف نوعية لأنواع محددة من البحوث تطبعها الطريقة بطابعها فيقال بحث مقارن، ومسح اجتماعي، وبحث حالة وسوسيومترية.

هذا وتحتاج كل طريقة إلى أداة بواسطتها تجمع المعلومات، إلا أن هذا لا يعني الإعتماد على أداة واحدة فقط، بل لابد من استخدام عدة أداوت لجمع البيانات وفقا لمبدأ المرونة المنهجية واللياقة المنجية.

هذا وتأتي المرونة المنهجية في استخدام الأدوات من طبيعة الأدوات نفسها التي من أبرزها خصائصها ما يلي:

1- أن كل أداة لجمع البيانات يمكن أن تتباين وتشكل بطرق مختلفة سواء من حيث طريقة الإعداد والبناء أو درجة التقنين أو طريقة التطبيق، فالمقابلة مثلا يمكن أن تكون

[1] فايز جمعة النجار وآخرون، أساليب البحث العلمي، منظور تطبيقي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 39.

[2] محمد ياسر الخواجة، البحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص 76.

مقابلة فردية حيث الباحث واحد، أو ثنائية حيث يوجد باحثان معا، أو جماعية حيث يوجد أكثر من باحثين معا، ومن حيث عدد المبحوثين هناك مقابلة فردية وأخرى جماعية، ومن حيث التقنين توجد المقابلة الحرة الموجهة أو نصف المقننة وأخيرا المقابلة المقننة، ومن حيث المضمون هناك استفهامية خالصة، ومقابلة استفهامية تفسيرية، ومقابلة استفهامية مع المشاهدة، وأخيرا مقابلة استفهامية تأثيرية.

2- أن كل أداة من أدوات البحث لها مميزات ولها أيضا حدودها وجوانب القصور فيها.

واستنادا إلى هاتين الخاصتين يمكن أن تكون المرونة المنهجية في استخدام الأدوات ذات بعدين هامين:

أ- مرونة الباحث في إعداد الأدوات وتطويرها والإبداع في الإنتقاء والتصميم بما يتلاءم مع كل موقف بحثي محدد.

ب- استخدام عدد من الأدوات في البحث الواحد بما يساعد على تحقيق توازن بين حدود الأدوات وأوجه القصور فيها، فضلا عن أن كل أداة بمثابة ضابط للمعلومات فيها.

ويقتضي ذلك تحديد نوع الطرق والأدوات البحثية التي يرى الباحث أنها تصلح لدراسة المشكلة البحثية والتحقق المنهجي الذي يتبعه الباحث في دراسة مشكلة البحث، لتوضيح كيف يدرس الباحث الموضوع الذي حدده ومن الطرق الأكثر شيوعا في الدراسات الاجتماعية.

أما الأدوات فيقصد بها الوسائل التي يجمع بها الباحث البيانات التي تلزمه ومن أكثر الأدوات استخداما أداة الملاحظة والمقابلة والإستبيان.[1]

أدوات البحث العلمي:

وهي مجموعة الوسائل والطرق[2] والأساليب والإجراءات المختلفة التي يعتمد عليها في الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإتمام وإنجاز البحث حول موضوع محدد أو مشكلة معينة.

وإذا كانت أدوات البحث العلمي متعددة ومتنوعة فإن طبيعة الموضوع أو المشكلة هي التي تحدد حجم وطبيعة أدوات البحث التي يجب أن يستخدمها الباحث في إنجاز وإتمام بحثه،

[1] محمد ياسر الخواجة، البحث الاجتماعي، مرجع سابق، ص 90.
[2] منصور بن فضيل كافي، البحث العلمي (مناهجه وتقنياته)، مرجع سابق، ص 29.

وكما أن براعة وعبقرية الباحث تلعب دورا هاما في تحديد كيفية استخدام أدوات البحث العلمي في مجال البحث.

وإذا كانت الطريقة العلمية في التكنيك العلمي الذي يستعمله الباحث في الحصول على البيانات وتحليلها بهدف الوصول إلى المعلومات المطلوبة التي تستعمل في بناء النظريات المطلوبة، وتكوين القوانين العلمية، فإن الأداة Technique هي الوسيلة التي تستخدم في جمع البيانات والمعلومات من الواقع الميداني ويتوقف اختيار الباحث للأداة أو الأدوات اللازمة لجمع البيانات على عوامل كثيرة بعضها يتعلق بطبيعة البحث ونوع البيانات المراد الحصول عليها فمثلا تستخدم الملاحظة في المواقف الطبيعية والواقعية في الحياة وفي دراسة أنواع معينة من السلوك أما في المقابلة والإستبيان تفضل في البحوث التي تهتم بدراسة الأفكار والإتجاهات نحو موضوع معين.

وإذا كانت الطريقة المستخدمة في البحث تحدد أداة جمع البيانات الأكثر تلاؤما إلا أن هذا لا يعني الإعتماد على أداة واحدة أو وسيلة واحدة فقط، فوفقا لمبدأ التعدد المنهجي يفضل استخدام أكثر من أداة من أدوات جمع البيانات حتى يتم دراسة المشكلة أو الظاهرة الاجتماعية من جميع نواحيها، والكشف عن طبيعتها بدقة وموضوعية فضلا عن الإستفادة من مميزات كل طريقة ولتعويض جوانب القصور في الأدوات الأخرى.

فمثلا قد يقتضي البحث التعرف على اتجاهات الناس نحو عمل المرأة ومشاركتها في ميدان العمل، وللتعرف على هذه الإتجاهات على وجه الدقة يتطلب المقارنة بين ما يقوله الناس وما يدعوه أمام المجتمع والباحثين وبين ما يفعلوه ويمارسونه في الواقع، وفي هذه الحالة يفضل الإستعانة بأكثر من أداة لجمع البيانات كالإستبيان والمقابلة بالإضافة إلى الملاحظة لمشاهدة سلوكهم وتصرفاتهم في الواقع، وعلى أساس ذلك ولإستكمال الصورة المنهجية نعرض خلال هذه الفصول إلى أدوات جمع البيانات الأكثر شيوعا واستخداما في البحث العلمي.[1]

حيث أصبحت المقابلة تستخدم في كثير من مجالات الحياة، فالباحث الاجتماعي يستخدم المقابلة كأداة لجمع البيانات، ورجل الأعمال، والطبيب، ورجل الدين، والقاضي،

[1]محمد ياسر خواجة، البحث الاجتماعي (أسس منهجية وتطبيقات عملية)، مرجع سابق، ص 249.

ورجل البوليس، والصحفي، والمدرس، والمحامي، والمعالج النفسي، كل هؤلاء يستخدمون المقابلة للإستفادة بها في التوجيه أو التشخيص أو العلاج، والمقابلة كأداة لجمع البيانات تعتمد على الكلمة، والسؤال، والحوار، المتبادل بين الباحث والمفحوص في موقف تفاعلي، ويختلف الهدف من المقابلة من مجال لآخر، ولتوضيح ذلك سوف نعرض لأداة المقابلة بشيء من الإيجاز.

المقابلة بأنها محادثة بين الباحث والمبحوث، وهي عملية فنية سواء في توجيه الأسئلة أو طريقة الإصغاء، وهي وسيلة ليست محايدة تماما، فالقائم بالمقابلة Interviewer يؤثر على موقف المقابلة فضلا عن أنها تتأثر ..... بشخصية الباحث سواء فيما تعلق بالطبقة أو الجنس أو العرق أو النوع.

الاستبيان[1] هو المصطلح العربي المقابل لكلمة Questionnaire في اللغتين الإنجليزية والعربية وفقا لما انتهت إليه لجنة خبراء الإحصاء العرب، ويشير إلى قائمة مصممة لتحقيق غرض معين، وتتميز بالنسقية والانتظام ويمكن عن طريقه الحصول على معلومات من المستجيبين حول موضوعات تتعلق بخصائصهم الموضوعية وسلوكهم في ماضيهم وحاضرهم، واتجاهاتهم وما يعتقدونه من قيم وعقائد ومعايير أفعالهم وما لديهم من أسباب لممارسة الفعل بطريقة معينة، وتعرض استمارة الاستبيان عادة في تسلسل منسق ومنطقي يبدأ من الأسئلة الأبسط ذات الطابع الواقعي ثم تتقدم إلى الأسئلة المعقدة ذات الطابع الذاتي أو الحساس.

يعد الاستبيان واحد من أهم الأدوات التي يستخدمها العالم المتخصص في العلوم الاجتماعية، كما تستخدمها استطلاعات الرأي العام، ويعتمد الاستبيان على الكلمة، والسؤال والحوار، ولكنه حوار غير متبادل بين الباحث والمبحوث، وبدون وجود موقف للتفاعل بينهما للتعرف على المتعقدات الشخصية، والمشاعر، والتوقعات، والقيم والاهتمامات، والاتجاهات وما إليها.

[1]محمد ياسر الخواجة، البحث الاجتماعي (أسس منهجية وتطبيقات عملية)، مرجع سابق، ص 269.

ولهذا يعتبر الاستبيان في حد ذاته مرشدا للباحث في جمع بياناته، ورسم إطارا محددا لها، هذا بالإضافة إلى كونها أداة تسجيل لهذه البيانات، وعادة ما يستخدم في الدراسات التي يحتاج إلى جمع بيانات كثيرة قابلة للقياس، ويمكن تسجيلها بانتظام.

كما يزداد أهميته في بعض الحالات التي يكون فيها المبحوثون في مجتمع البحث كثيري العدد أو منتشرون جغرافيا وغير متمركزين في مكان واحد بحيث يكون الاتصال بهم مباشرة أمرا مكلفا أو غير ممكن. كما يرى بعض الباحثين أن الاستبيان أداة من أدوات البحث الاجتماعي التي تساعد على ضمان موضوعية البيانات المطلوبة إلى حد كبير، كما تسهل عملية تقسيم البيانات إلى أجزاء تسهل بالتالي دراسة كل جزء منها على حدة. وانطلاقا من هذا التصور نحاول في هذا الفصل معالجة مفهوم الاستبيان، وأنواعه ومميزات الاستبيان وحدود استخدامه ثم متطلبات بناء الاستبيان، وأخيرا متطلبات الصدق والثبات.

تعني الملاحظة[1] الإنتباه المقصود والموجه نحو سلوك فردي أو جماعي معين بقصد متابعة ورصد تغيراته ليتمكن الباحث بذلك من وصف السلوك فقط أو وصفه وتحليله أو وصفه وتقويمه.

الملاحظة، وتعني المشاهدة والمراقبة الدقيقة لسلوك أو ظاهرة معينة وتسجل الملاحظات أو بأول، كذلك الإستعانة بأساليب الدراسة المناسبة لطبيعة ذلك السلوك أو تلك الظاهرة بغية تحقيق أفضل النتائج والحصول على أدق المعلومات.

يلجأ الباحث لأسلوب أو أداة الملاحظة عندما يشعر بأن الأدوات الأخرى لجمع المعلومات والبيانات مثل الإستبيان أو المقابلة غير كاف للحصول على ما يريده من معلومات أو بيانات لبحثه.

تعتمد الملاحظة بالدرجة الأساس على قابلية ومهارة الباحث وقدرته على الصبر والتحمل والإنتظار فترات مناسبة وتسجيل المعلومات والإستفادة منها.

فهي عبارة عن تفاعل لفظي بين شخصين أو أكثر من خلال محادثة أو حوار بين الباحث والمستجيب يشرح فيه الباحث الغرض من المقابلة للوصول إلى معلومات تعكس حقائق أو مواقف محددة في ضوء أهداف بحثه، وتمثل المقابلة مجموعة من الأسئلة

[1] محمد ياسر الخواجة، البحث الاجتماعي (أسس منهجية وتطبيقا عملية)، مرجع سابق، ص 249.

والإيضاحات التي يطلب الإجابة عنها والتعقيب عليها وجها لوجه بين الباحث والشخص أو الأشخاص المعنيين بالبحث، وتكون أسئلة المقابلة إما من نوع الأسئلة المفتوحة مثل: ما هورأيك في أسباب انخفاض مستوى الأداء لبعض العاملين في المنشأة (س)؟ ، أما النوع الثاني من أسئلة المقابلة فهي الأسئلة المغلقة فتكون الإجابة عنها (بنعم أولا)[1].

هي أداة من أدوات البحث العلمي يتم بموجبها جمع المعلومات التي تمكن الباحث من الإجابة عن تساؤلات البحث أو اختيار فروضه، وتعتمد على مقابلة الباحث لمن تجري معه المقابلة وجها لوجه بغرض طرح عدد من الأسئلة من قبل الباحث والإجابة عنها من قبل من تجري معه المقابلة.

[1]محمد ياسر الخواجة، مرجع سابق، ص 269.

المحور الرابع
تصنيفات مناهج البحث

تصنيف المناهج:

من الجدير بالإشارة في هذا المجال هوأن مناهج البحث قد تنوعت في علم السياسة[1] وفقا للموضوع قيد البحث. وهدف البحث في الحقل السياسي (سواء كان استقصاء أو اختيار فرضية معنية) تحدده خطة البحث والوسائل وتقنيات الاستقصاء التي يعتبر الباحث السياسي أنها أكثر ملائمة للإجابة على الأسئلة التي يرغب بطرحها وإيجاد حلول لها. وتمكن خطة البحث الباحث السياسي من معالجة الظاهرة السياسية خلال البحث بموضوعية وتجنبه أية أحكام تخمينية ومؤثرات شخصية قد يتعرض لها في حال أنه لم يهتد لاكتشاف طريقة محددة للاستقصاء. من هنا نجد أن لكل بحث منهج[2] يسير عليه لدراسة المشكلة فمنهج البحث هو طريقة موضوعية يتبعها الباحث لدراسة ظاهرة من الظواهر لقصد تشخصيها وتحديد أبعادها ومعرفة أسبابها وطرق علاجها والوصول إلى نتائج عامة يمكن تطبيقا.

وعموما فإن المناهج الأساسية المستخدمة في البحث العلمي هي: المنهج التجريبي لدراسة الظاهرة، المنهج الوصفي التحليلي لوصف الظاهرة، المنهج التاريخي لتتبع الظاهرة، منهج دراسة الحالة لتحديد الحالة المستهدفة، المنهج المتكامل في البحوث التطبيقية للدراسة والتطبيق إضافة إليها المنهج المقارن لمقارنة أوجه الاختلاف والتشابه والمنهج الإحصائي لتوظيف الأسلوب الكمي والرقمي والمنهج الجدلي بقوانينه الثلاث (وحدة وصراع الأضداد، نفي النفي والانتقال من الكم إلى الكيف والعكس) والمناهج الاستنباطية كاستدلالات هابطة من العام إلى الخاص، والمناهج الاستقرائية كاستدلالات صاعدة من الخاص إلى العام. لقد صنفها أحمد بدر[3] إلى خمسة أقسام : المنهج الوثائقي أو التاريخي ومنهج المسح ومنهج دراسة الحالة والمنهج الإحصائي. وعادة تختلف التقسيمات بين المصنفين لأي موضوع وتتنوع التصنيفات للموضوع الواحد، وينطبق هذا القول على مناهج البحث. فإذا نظرنا إلى

[1] محمد سليمان دجاني، مرجع سابق، ص 83.
[2] الحسن عبد الله باشيوه وآخرون، البحث العلمي، مرجع سابق، ص 156.
[3] أحمد بدر، مرجع سابق، ص 239.

مناهج البحث من حيث نوع العمليات العقلية التي توجهها أو تسير على أساسها أمكننا القول إلى أن هناك ثلاث أنواع من المناهج[1] : المنهج الاستدلالي أو الاستنباطي، وفيه يربط العقل بين المقدمات والنتائج، أو بين الأشياء وعللها على أساس المنطق والتأمل الذهني، فهو يبدأ بالكليات ليصل منها إلى الجزئيات. والمنهج الاستقرائي وهو على عكس سابقه يبدأ بالجزئيات ليصل منها إلى قوانين عامة ويعتمد على التحقق بالملاحظة العامة المنظمة الخاضعة للتجريب والتحكم في المتغيرات المختلفة. أما المنهج الاسترادادي فيعتمد على عملية استرداد ما كان في الماضي ليتحقق في مجرى الأحداث ولتحليل القوى والمشكلات التي صاغت الحاضر.

ولقد حدد موسي معيرش[2] في مدخل إلى المنهجية العامة أنواع المناهج إلى التصنيفات التالية : المنهج التاريخي، المنهج الجدلي، المنهج المقارن، المنهج الاستدلالي، ويضيف أن الأمر الذي نتفق فيه من البداية أن العلوم الإنسانية بعامة تستعين بهذه المناهج جميعها وهذا حسب طبيعة الموضوع الذي يحدد المنهج وليس العلم هو الذي يفعل ذلك كما يعتقد البعض خطأ هذا ما يجعلنا نعرض لهذه المناهج بشكل يبرز طبيعتها وخصوصيتها، ومن السهل على الباحث اختيار المنهج أو حتى المناهج التي تتوافق وموضوع بحثه، دون أن نهمل التعرض لبعض الطرق والأدوات المنهجية التي تستخدمها بعض العلوم الإنسانية والاجتماعية.

فإذا أردنا تصنيف مناهج البحث استنادا إلى أسلوب الإجراء، وأهم الوسائل التي يستخدمها نجد أن هناك المنهج التجريب وهو الذي يعتمد على إجراء التجارب تحت الشروط المعينة ومنهج المسح الذي يعتمد على جمع البيانات ميدانيا بوسائل متعددة ويتضمن الدراسة الكشفية والوصفية والتحليلية، ومنهج دراسة الحالة ينصب على دراسة وحدة معينة فردا كان أو وحدة اجتماعية ويرتبط باختبارات ومقاييس خاصة، والمنهج التاريخي يعتمد على الوثائق والمخلفات الحضارية المختلفة. ولا يغيب عن الذهن أنه مع تنوع مناهج البحث فإنها جميعا تخضع بشكل عام لأسلوب علمي من حيث خطواته. فهناك التقسيمات التقليدية التي حددها الفلاسفة وهناك تقسيمات حديثة قام بها العلماء المعاصرون أمثال هويتني وماركيز.

---

[1] محمد زيان عمر، مرجع سابق، ص 48.

[2] موسي معيرش، المعرفة والبحث العلمي، دار الكتاب في الحديث، القاهرة، ط1، 2009، ص 68.

فالتقسيمات القديمة قد ولدت في أحضان الفلسفة وارتكزت على التـــأمل العقلي والاستدلال والقياس. فالمنهج الاستدلالي يربط العقل فيه بين المقدمـــات والنتائج على أســـاس المنطق والتأمل الذهني، يبدأ من العام ليصل منه إلى الخاص أما المنهج الاستقرائي فهو استدلال صاعد من الكليات إلى الجزئيات عكس سابقيه، ويعتمد على التحقق بالملاحظة المنظمة الخاضعة للواقع والتجريب أما المنهج الاستدلالي يعتمد على عملية استرداد ما كان في الماضي ليتحقق من مجرى الأحداث وتحليل القوى التي بنت الحاضر. أما التقسيمات الحديثة جاءت مع كل من هويتني وماركيز، جود وسكيتش وغيرهم من المفكرين. لقد حدد موسي معيرش في مدخل إلى المنهجية العامة أنواع المناهج إلى التصنيفات التالية : المنهج التاريخي، المنهج الجدلي، المنهج المقارن والمنهج الاستدلالي ويضيف أن الأمر الذي نتفق فيه من البداية أن العلوم الإنسانية عامة تستعين بهذه المناهج جميعها، وهذا حسب طبيعة الموضوع الذي يحدد المنهج وليس العلم هو الذي يفعل ذلك كما يعتقد البعض خطأ، وهذا ما يجعلنا نعرض لهذه المناهج بشكل مبرز طبيعتها وخصوصيتها، ومن السهل على الباحث اختيار المنهج أو حتى المناهج التي تتوافق وموضوع بحثه، دون أن نهمل التعرض إلى بعض الطرق والأدوات المنهجية التي تستخدمها بعض العلوم الإنسانية والاجتماعية. لقد تعددت المناهج بتعدد الباحثين واختلاف تكوينهم الذهني ومداركهم المعرفية. فإننا لا نستطيع الكلام عن منهج واحد في العلوم السياسية والاجتماعية وإنما عن مناهج متنوعة. على هذا الأساس حدد بدوره الأستاذ خضر خضر[1] في كتابه مفاهيم أساسية في علم السياسة على التالي : **1-** مناهج التحليل والتركيب من العناصر الأساسية لأي منهج، فهما ينجمان عن طبيعة الفكر الإنساني ويعتبران كقانون لتطور هذا الفكر. والتحليل l'analyse يعني أن الذكاء الإنساني يلتمس الأشياء أولا بشكل عام، ثم يعمل إلى تركيز الانتباه على أحد هذه الأشياء ويقوم بعملية تفكيكه إلى أجزاء. هذه العملية التفكيكية نسميهـــا التحليل. **2-** مناهج الاستنتاج والاستقراء déduction et induction : الاستنتاج هو شكل من أشكال التفكير يقتصر على تحديد حقيقة خاصة عن طريق استنباطها من مبدأ عام موجود سابقا. ويستند إلى ثلاث أفكار أساسية : فكرة المبدأ العام والمعطيات المتوفرة والنتيجة المستخلصة. أما

[1] خضر خضر، مرجع سابق، ص 83.

الاستقراء فإنه يقوم على المبدأ القائل بأنه: في نفس الظروف وفي نفس المواد، فإن ذات الآثار تنتج عن ذات الأسباب ويتداخل الاستقراء مع الاستنتاج في علاقة وثيقة بحيث أن الثاني لا يمكن أن يوجد بدون الأول وأن الأول يجب أن يطبق ويتم التحقق من صحته بواسطة الثاني. **3-** المناهج الكمية والكيفية: méthodes quantitatives et qualitatives تتكون الكمية في أذهاننا عن طريق عنصرين أساسيين : العدد والحجم، والعدد هو مجموعة وحدات متميزة، أي أنه يتضمن في الآن نفسه مفهوم الفردانية ومفهوم التواصل بين أجزائه إذا كان يتكون من أجزاء، ومفهوم الانقطاع. أما النوعية فإنها كل ما يستخدم لتحليل طبيعة شيء ما وكل ما له علاقة ليس فقط بوجود الكائن، وإنما هو بالطريقة التي هو عليها أكان ذلك في إطار فردي أم في إطار جماعي مع كائنات متشابهة. **4-** المنهج المقارن méthode comparée : هناك العديد من مواضيع معارفنا التي تدخل الفكر تلقائيا، في حين يبقى بعضها مجهولا إذا لم يحاول اكتشافه. إن هذا البحث من أجل الاكتشاف هو ما نسميه بالمقارنة وعندما يقوم الفكر بعملية المقارنة فإنه يركز الانتباه على شيئين في الآن نفسه. لقد صنف بعض العلماء أمثال هويتني وماركيز وجود وسكيتس واودم مناهج البحث فتبينت آرائهم كما يلي جمع هويتني بين العمليات العقلية المختلفة اللازمة للتفكير في موضوع معين وبين مناهج البحث وعلى أساسها صنف المناهج إلى الأنماط التالية : **1-** المنهج الوصفي : يتطلب هذا الأخير جمع الحقائق والبيانات عن ظاهرة وموقف معين مع محاولة تفسير هذه الحقائق تفسير كافيا كما قسم البحوث الوصفية إلى خمس أنماط : **أ-** البحث المسحي ويعرف بأنه عملية منظمة لتحليل وتفسير وتقرير الوضع الراهن لنظام اجتماعي أو جماعة أو بيئة محددة. **ب :** الوصف طريق المدى يعنى بدراسة العوامل والظروف المختلفة التي تؤثر في موقف معين خلال فترة طويلة. **ج:** دراسة الحالة و هو البحث الذي يعتمد على التدقيق الكـــامل لحالة شخص مـــا لدراســة جوانب محددة من شخصيتـــــه. **د-** تحليل العمل والنشاط : يهدف إلى معرفة ألوان النشاط وأنواع القدرات والاستعدادات اللازمة للقيام بعمل معين. **هـ-** البحث المكتبي أو الوثائقي وذلك بقصد الاستفادة بالوثائق والتقـــارير المطبوعة. ويشترك هذا النوع من البحث مع المنهج التاريخي في الاستفادة من السجلات والوقائع الماضية. **2-** المنهج التاريخي : يهتم بالظواهر التاريخية بعد وقوعها ويستفيد بالماضي في

فهم وتفسير الحـــاضر. ولا يمكن للبـــاحث ان يفهم الماضي إلا إذا مر بمرحلتين أساسيتين وهما مرحلتا التحليل والتركيب. **3-** المنهج التجريبي يستخدم لقياس أثر المتغير المختلف. **4-** النمط الفلسفي للبحث : وتتضح أهميته في خطوتين رئيسيتين : إحداهما عند تحديد الأهداف الرئيسية للبحث والأخرى عند الوصول إلى مرحلة التعميم. **5-** النمط التنبؤي للبحث : تهتم كافة البحوث التي تهدف إلى التنبؤ بما يمكن أن يحدث في المستقبل لظاهرة معينة. **6-** النمط السوسيولوجي : يهدف إلى دراسة المجتمع وظواهره و نظمه والعلاقات القائمة بين أفراده ويعالج هذا النوع من البحوث الموضوعات التي يبحثها عالم الاجتماع. **7-** النمط الإبداعي: دراسة العوامل المختلفة التي تحكم عقلية الخلق الإبداعي في العلم والفن والأدب.

تصنيفات ماركيز لمناهج البحث الاجتماعي:

1- المنهج الانثروبولوجي: شاع هذا المنهج في الأنثروبولوجية الاجتماعية ويركز أساسا على الملاحظة الميدانية فيختار الباحث للدراسة قبيلة أو مجتمعا ما.

2- منهج دراسة الحالة : دراسة الحالات الفردية تقدم نموذجا آخر لمنهج بحث يستخدم على نطاق واسع في الطب العقلي، وعلم النفس الكلينيكي والخدمة الاجتماعية.

3- المنهج الفلسفي يرتكز على صياغة الفروض بقصد الوصول على تعميمات نظرية. ويعاب على هذا المنهج أن مفاهيمه ونتائجه يصعب قياسها مباشرة بالملاحظة.

4- المنهج التاريخي : اختبار الحوادث الماضية وتفسيرها.

5- المسح الاجتماعي : يمكن أن تؤدي خدمة عظيمة للعمل إذا ركزت اهتمامها على خطوة فرض الفروض ثم محاولة التحقق منها.

6- المنهج التجريبي : استخدامه في العلوم الاجتماعية لا يزال محدودا.

تصنيف جود وسكيتس:

لقد صنف كلاهما مناهج البحث الاجتماعي إلى خمسة عناصر :

المنهج التاريخي، المنهج الوصفي، المنهج التجريبي، منهج دراسة الحالة، المنهج التتبعي.

وصنفها أودم إلى خمسة عناصر أخرى : المنهج الإحصائي، منهج دراسة الحالة، المسح الاجتماعي، المنهج التجريبي، والمنهج التاريخي.

ونشير في الختام إلى انه على الرغم من اختلاف التصنيفات التي يأخذ بها العاملون في المناهج إلا أن هناك مناهج متفق عليها بين الجميع سنحاول تلخصيها وتقسيمها إلى أربعة مناهج رئيسية منها: المنهج التاريخي، المنهج المقارن، المنهج الوصفي، ومنهج البحث الميداني.

أن يشير إلى خطوات المنهج المقارن المشتركة بين الباحثين ويلخصها فيما يلي : تحديد مشكلة البحث الخاضعة للمقارنة، وضع الفرضيات وتحديد المتغيرات والمفاهيم، تحليل البيانات بعد تفريغها وتبويبها في جداول إحصائية ثم تفسيرها، وأخيرا عرض النتائج وكتابة البحث وللإضافة نشير هنا إلى ان عالم الاجتماع الفرنسي أيميل دوركايم استعمل منهج المقارنة وطبقه على دراسة الأنظمة الشرعية في العالم، حيث قارن بين عدد من الأنظمة الشرعية في مجتمعات تتمتع بمستويات متباينة في التقدم الحضاري والمادي. وعند مقارنته بين هذه المجتمعات استعمل القانون كمؤشر للصفات الأخلاقية في المجتمع بعدما فحص فرضياته القائلة بأن زيادة تقسيم العمل غالبا ما تؤثر في طبيعة التكامل والتماسك الاجتماعي وفي دراسته للانتحار قم بمقارنة معدلات الانتحار في مجتمعات مختلفة وفي جماعات مختلفة في مجتمع واحد وقال بأن هذه المعدلات تتناسب تناسبا عكسيا مع درجة التماسك الاجتماعي ودرجة استقرار المقاييس الاجتماعية[1]. من هذا المنظور فإن المقارنة[2] ليست سوى الانتباه المزدوج الممزوج بالرغبة لفهم علاقة معينة بين الأفكار التي تستحوذ على عقلنا. وهي عمل إرادي يمارس تأثيرا بينا على تكوين الأفكار، حيث أنها تولد معظم افكارنا وتساهم في توضيحها أي أنها الشرط الضروري لأفكارنا العامة الناجمة عن التجربة وبما أن هذه الأفكار هي التعبير عن الخصائص المشتركة لكمية من الأشياء فإن هذه الأفكار لا يمكن أن تتكون بدون مقارنة عدة أمور أو مسائل بين بعضها البعض. وهي تستخدم المنهج المقارن بصورة واسعة، في علم السياسة حيث يتصدى لدراسة الأنظمة السياسيــة وتكوينها ومؤسســاتهــا وصلاحية هذه المؤسسات ومفعول القرارات الصادرة عنها. وهو منهج

[1] ميتشل، د. قاموس علم الاجتماع، ص 34، ذكره إحسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص 108.
[2] خضر خضر، مرجع سابق، ص 87.

سائد عموما في دول الغرب الصناعي حيث تعلق أهمية خاصة على العوامل التي تلعب دورا ملحوظا في تطور المؤسسات السياسية القائمة وأنماط السلوك السياسي.

1- المنهج التاريخي :

إن منهج البحث التاريخي هو الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية وفي فحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها وفي عرضها وتربيتها وتنظيمها وتفسيرها واستخلاص التعميمات والنتائج العامة منها والتي لا تقف فائدتها على فهم أحداث الماضي بل تتعداه إلى المساعدة في تفسير الأحداث والمشكلات الجارية وفي توجيه التخطيط بالنسبة إلى المستقبل، والمنهج التاريخي يقوم على الفحص الدقيق للبيانات والنقد الموضعي لمصادرها المختلفة.

وهو المنهج الذي يستند إلى الأحداث التاريخي في فهم الحاضر والمستقبل، إذ لا يمكن فهم وإدراك أية حالة سياسية إلا بالعودة إلى جذورها التاريخية وتطورها سواء كانت حالات سلبية أو إيجابية ومن ثم استنتاج أفكار جديدة أو بناء تصورات، وتقديم تعميمات يمكن استخدامها بشكل صحيح ... ورغم ذلك فإن الدراسات الحديثة المتعلقة بالنظم السياسية، وعلاقات الدول ووسائل تسوية الخلافات، والديبلوماسية تستعين بالتجارب التاريخية لاستخلاص الدروس والعبر، والمطلوب من الباحثين التثبت من الوقائع التاريخية والدقة والموضوعية في عرضها[1]. يقصد من التاريخ إعادة التفكير والنقد والتحقيق في الأحداث الماضية. وقد شغل هذا الموضوع عدد كبير من الباحثين[2] في العلوم السياسية. هناك علاقة قديمة بين التاريخ وعلم السياسة، فقد كان علم السياسة يوصف بأنه التاريخ المعاصر والتاريخ يعرف بأنه السياسة الماضية ولكن منذ القرن التاسع عشر انفصل كل منهما كفرع من فروع المعرفة الإنسانية، ويهتم هذا المنهج بوجه خاص بما يلي: **1-** عامل الزمن فهويدخله في جميع مقومات التحليل، ويتم تحديد الظاهرة ومدلولها ومختلف مظاهر التعبير عنها تبعا لإختلاف عامل الزمن. **2-** يرفض أسلوب البحث التاريخي والتجريد ويهتم فقط بدراسة الأحداث والوقائع. **3-** يرتبط أسلوب البحث التاريخي بفكرة التطور وقد اثار وتأثر

[1] قحطان أحمد الحمداني، مرجع سابق، ص 108.
[2] محمد سعد أبومحمد، السياسة بين النمذجة والمحاكاة، ط1، المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية، 2004، ص 22.

كل منهما بالآخر. **4-** ليس من الضرورة للمنهج التاريخي اللجوء للمنهج المقارن، لكن أحيانا قد يلزم اللجوء إلى المقارنة ليس لإظهار مواطن الإختلاف بل لتأكيد أوجه التشابه وسعي للتقريب بين الظواهر مع الإيمان بمبدأ التطور ويجب التنبيه إلى ان المنهج التاريخي في دراسة العلوم السياسية لا يعني مجرد المتابعة الزمنية فيقوم التاريخ بأداء وظائف أساسية مثل تقديم أدلة لإثبات نظرية في التحليل السياسي أو تقديم أساس ومصدر لبناء إطار فكري للتحليل كما يعتبر بمثابة حقل للتجارب بديلا عن التحليل المعملي. التاريخ يسعى إلى تقسيم النظم المختلفة في جودتها الواقعي واتجاهاتها، ويزودنا بمعرفة حول أصولها وتطوراتها المتوقعة ولهذا فإن هذا المنهج يزود دارسي السياسة باستبصارات حول أحداث الماضي السياسية[1]. تقوم البحوث التاريخية بدراسة الأنظمة السياسية عبر التاريخ وتجرى بهدف دراسة الأحداث الماضية للوصول إلى استنتاجات تتعلق بمعرفة أسبابها وآثارها كما تفيد البحوث التاريخية في دراسة اتجاهات أحداث ماضية، للوصول إلى شرح مناسب لأحداث حاضرة، والتنبؤ بأحداث المستقبل. لهذه البحوث أيضا طبيعتها الوصفية فهي تصف وتسجل الأحداث والوقائع التي جرت وتمت في الماضي، ولكنها لا تقف عند مجرد الوصف والتأريخ لمعرفة الماضي فحسب وإنما تتضمن تحليلا وتفسيرا بغية اكتشاف تعميمات تساعدنا على فهم الحاضر والتنبؤ بأشياء وأحداث في المستقبل. ويركز البحث التاريخي عادة على التغير والتطور في الأفكار والاتجاهات والممارسات لدى الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات الاجتماعية المختلفة، ويستخدم الباحث التاريخي نوعين من المصادر للحصول على المادة العلمية وهما المصادر الأولية والثانوية[2] ونشير هنا إلى أن المنهج التاريخي يقوم على تتبع ظاهرة تاريخية من خلال أحداث أثبتها المؤرخون أو ذكروها أفراد على أن يخضع الباحث ما حصل عليه من بيانات وأدلة تاريخية للتحليل النقدي للتعرف على أصالتها وصدقها. وهي ليست فقط من أجل فهم الماضي بل وللتخطيط المستقبلي أيضا، وفي البحوث التاريخية عن الأحداث والشخصيات يجب أن يلتزم الكاتب بعرض المادة التاريخية عرضا أمينا وموضوعيا مبتعدا عن الأسلوب الأدبي من حيث المبالغة والتهويل والربط الموضوعي بين

[1] محمد علي محمد، مرجع سابق، ص 469.
[2] لحسن عبد الله باشيوه وآخرون، البحث العلمي، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2010، ص 150.

الأحداث. وهذا المنهج يعتمد على الوثائق ونقدها وتحديد الحقائق التاريخية ومن بعد مرحلة التحليل هذه تأتي مرحلة التركيب حيث يأتي التأليف بين الحقائق وتفسيرها وذلك من أجل فهم الماضي ومحاولة فهم الحاضر على ضوء الأحداث والتطورات الماضية[1]. فالمنهج التاريخي يهدف إلى إعادة بناء الحادثة التاريخية المراد دراستها بناء يطابق أو يقارب الكيفية التي حدثت بها الحادثة للمرة الأولى، ولجل هذا يستعين الباحث في هذه الحالة بهذه الوثائق وسجلات الأرشيف المختلفة، سواء أكانت وثائق مباشرة لها علاقة تلقائية بالحادثة أو وثائق غير مباشرة يمكن الاستعانة بها في فهم الحادثة التاريخية أكثر. ويذهب علماء المناهج إلى أن الاستعانة بالمنهج التاريخي يقوم على جمع الوثائق المتنوعة ليقوم الباحث فيما بعد لتقييمها ونقدها نقدا داخليا وخارجيا[2]. نخلص مما سبق أن المنهج التاريخي يمر بمراحل أساسية: منها تحديد المشكلة التاريخية المراد دراستها وبعدها يقوم بجمع الوثائق بشتى أنواعها وتعتبر أهم خطة للمنهج التاريخي وتعني الوثائق كل الشواهد والآثار وكل ما يقدم لنا عن ماضي الإنسان وهي نوعين: الوثائق الأصلية أي المباشرة (شفويا أو كتابيا) والآثار وكل ما تركه الإنسان في الماضي أما الوثائق الغير الأصلية يقصد بها الأعمال العلمية التي تدرس التاريخ وتفسره فهي بمثابة الوسيط الغير مباشر في كتابة ونقل الأحداث، بارتكازها على الوثائق الأصلية. وبعدها مرحلة نقد الوثائق التاريخية، تهدف إلى التأكد من أصالة الوثائق وصحة محتواها وشخصية أصحابها. ويتم نقدها خارجيا وداخليا، خارجيا للتأكد من أصالة الوثائق حسب شكلها الظاهري وداخليا حسب محتوى الوثائق وتفاصيلها لمعرفة مدى صدق ما ورد فيها ومدى نسبتها لأصحابها وذلك بمقارنتها بوثائق أخرى صدرت لهم لإبراز التضارب والتوافق فيما بينها والفترة الزمنية التي صدرت فيها ومدى انسجامها من حيث المضمون. وأخيرا مرحلة التركيب وتقوم على عدة خطوات، ان تكون للبحث صورة واضحة حول الأحداث المكتشفة ثم تصنيفها إلى حقائق جزئية وبعدها إلى فئات حسب التسلسل التاريخي لها وإذا لم يتسن له وجود الحقائق التاريخية يلجأ الدارس إلى محاكمة تركيبية لإستنتاج الحوادث عن طريق المنطق والإستدلال وربطها بواسطة علاقات سببية

[1] لحسن عبد الله باشيوونزار عبد المجيد البروأريوعدنان هاشم السارائي: البحث العلمي: مفاهيم وأساليب وتطبيقات، مؤسسة للنشر والتوزيع، 2010، ص/ 162.
[2] موسي معيرش، مرجع سابق، ص/ 68.

وحتمية. وهذا ما يوحي كذلك بان البحث التاريخي يعتمد على المنهج العلمي في الدراسة، فيبدأ بالشعور بالمشكلة وتحديدها ووضع الفروض المنتسبة وجمع المعلومات، والبيانات لإختيار الفروض، والوصول إلى النتائج والتعميمات، كما أن رجوع الباحث إلى الأدلة الغير مباشرة من خلال رجوعه إلى سجلات الآثار والأشخاص الذين عاشوا الأحداث أو كتبوا عنها لا يعتبر نقطة ضعف في البحث التاريخي إذا أخضع الباحث معلوماته وبياناته للتقدير، والتحليل، والتمحيص.

ثم التجريب فهو جوهر الطريقة العلمية، والفاحص الناقد للمصادر هو تجريب في الطريقة التاريخية، كذلك مسألة الفروض والنظرية والتعميم (ونؤكد أن اكبر نتائج البحث فائدة ودلالة تكون في التعميمات، والمبادئ المستمدة من البيانات، والمعلومات الحقيقية، والبحث التاريخي والوثائقي)، ومن هذه الناحية فقد أدى إلى تعميمات وفروض كثيرة والباحثون في العلوم الإنسانية بصورة عامة يدركون ويلاحظون الفروض، أو تغييرات الأحداث التاريخية خلال فترة زمنية معينة، بخاصة فيما يتعلق بالتصرف على كيفية وقوع هذه الأحداث وسببها ومن الواضع أن كل واحدة من التغييرات تمثل تعميمات موضوعة بحرس وعناية معتمدة على البيانات الحقيقة مستمدة من تحليل الوثائق، أي استخدام الأسلوب الوثائقي (التاريخي) يتضمن أكثر من مجرد تجمع الحقائق[1] فالتاريخ هو سجل الخبرات الماضية، والذي يهمنا هنا من التاريخ ذلك الجانب الذي يصور خبرة الإنسان السياسية ويستطيع عالم السياسة أن يجعل من التاريخ معملا له فيلجأ إلى الأحداث الماضية حينما لا يجد في الواقع المعاصر ما يعانه على استنتاج تعميماته. وهكذا يصبح التاريخ مصدرا هاما من مصادر المعلومات السياسية إذ بدون معرفة الماضي يتعذر فهم الحاضر[2]. فدراستنا للماضي تعطينا المجال لفهم الحاضر والتنبؤ عن المستقبل أي مستقبل الأحداث والوقائع الاجتماعية والسياسية كالثورة والحرب والإنقلاب والحركات السياسية والاجتماعية والانقسامات الفكرية والمذهبية التي قد تقع في المجتمع ذلك لأن الأنظمة السياسية المختلفة في الوطن العربي وما تكتنفه هذه الأنظمة من سلطات متنوعة وأحزاب سياسية وجماعات

[1] ماجد محمد الخياط، مرجع سابق، ص 296.
[2] محمد علي محمد، مرجع سابق، ص 469.

ضاغطة وحركات اجتماعية تستهدف التغير والتطور ما هي إلا امتداد تاريخي لنظم وممارسات وحركات وسياسية كانت سائدة في الوطن العربي خلال الفترة الماضية. إن لكل نظام سياسي تاريخه الخاص به أن النظم تخضع لنمو وتطور وحركة عبر الزمن. وبدون المعرفة الحقة بأصول وتطور نظم السياسية والإجتماعية فإننا لا نعرف هذه النظم وبالتالي لا تكون لدينا دراسة شاملة للمجتمع السياسي والمنهج التاريخي قديم قدم كاتبات أرسطو الذي اعتقد بأن الفهم أي شيء يتطلب فحص بدايته الأولى وتطوراته اللاحقة. فالمنهج التاريخي يسعى إلى تفسير النظم المختلفة في وجودها الواقعي واتجاهاتها ويزودنا بمعرفتنا حول أوصلها وتطوراتها المتوقعة. لذا فالمنهج التاريخي يزودنا بإحساس تاريخي ومنظور تطوي. فالأحداث ليست منعزلة أو مستقلة عن بعضها البعض ولكنها مرتبطة في سياق زمني محدد[1] كما يهدف المنهج التاريخي إلى جمع الحقائق والمعلومات والبيانات من خلال دراسة الوثائق والسجلات والآثار المسجلة للأحداث للمواقف الماضية التي مضى عليها زمن طويل، أو قصير، أو تلك المرتبطة بظواهر حاضرة من خلال الرجوع إلى نشأة هذه الظواهر وبداياتها والتغيرات التي مرت عليها، والعوامل التي أدت إلى تكوينها بشكلها الحالي. لكن تبقى تساؤلات عديدة يثيرها بعض الباحثين حول مدى قدرة المنهج التاريخي على استخدام المنهج العلمي في تحديد المشكلة وفرض الفروض واختبارها أو مدى قدرة الباحث على ضبط الظواهر التي يدرسها والتصرف إزائها بموضوعية ونزاهة ودقة ويعتمد أصحاب هذا الرأي على ما يلي: أنه لا يعتمد على التجربة بمفهومها العلمي وان الباحث التاريخي لا يستطيع تحديد ظواهره بدقة وضبطها والتأثير عليها، فهي حوادث ماضية لا يستطيع استرجاعها أو ضبط بعض العوامل المؤثر فيها. إن الحصول على المعلومات والبيانات والحقائق لا يمكن ان يكون بالملاحظة المباشرة وكل ما يستطيعه الباحث هو أن يعتمد على المصادر الثانوية مثل السجلات والأشخاص هناك عوامل تعود إلى مؤثرات خارجية: إن الباحث كفؤ يضبط أي متغيرات أو مؤثرات خارجية يمكن أن يكون لها تأثير على المتغير التابع، وذلك من خلال الفحص الدقيق لخطط التجربة[2]. يرى غالبية علماء السياسة أن لكل نظام سياسي

[1] إحسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص 88.
[2] د. وائل عبد الرحمان وأ. عيسى محمد قحل، مرجع سابق، ص 57.

تاريخا خاصا به، ما دمنا نقبل بل نعتقد بأن النظم على كافة أشكالها لنمو وتطور وحركة عبر فترات الزمن المتلاحقة. لأجل ذلك، لكي نستطيع أن نتحقق من أن لدينا دراسة شاملة للسياسة لابد من معرفة دقيقة بأصول وتطور النظم السياسية، وهذا بدوره يتحقق باستخدامات المنهج التاريخي المختلفة[1]. وهذا ما قال به أرسطو فكان من أوائل الذين استخدموا هذا المنهج في تأكيده على أن فهم أي شيء يتطلب فحص بداياته الأولى وتطوراته اللاحقة. ويسعى المنهج التاريخي إلى دراسة أوصل النظم السياسية المختلفة وتفسيرها وتتبع تطوراتها. وتكمن أهمية المنهج التاريخي في الخبرة التاريخية التي تسهل إمكانية توصل الباحث السياسي إلى بعض التعميمات على أساس الوقائع التي يستخلصها من تطور نظم السياسية المتعددة في منظور مترابط في سياق زمني محدد[2]. وفي ضوء ذلك اهتم الفيلسوف الألماني هيجل بهذه الأفكار الفلسفية التاريخية ووهب لها شئنا جديدا ألا وهو مذهبه الدياليكتيكي الذي اعتبره مفتاحا لفهم الإنسانية واستيعاب معظم المشكلات التي تعترض موضوع الفلسفة. يقول هيجل أن التاريخ يمكن تفسيره بواسطة القانون الدياليكتيكي للتقدم، ذلك التقدم الذي لا يساعدنا على نبذ وطرد المتناقضات والأضداد في العالم بل يساعدنا على دمجها وتوحيدها والتوفيق بينها وتكوين مجموعة غنية لها شرعياتها وقانونياتها السببية. ويضيف قائلا في ان التقدم ثلاث مراحل هي الفكرة والفكرة المضادة ومزيج من الفكرتين. وهذا المزيج يكون الفكرة الثالثة (Synthèse) التي هي وليدة التوفيق بين الفكرتين. فالفرد حسب تعاليم هيقل لا يمكن تحقيق ذاتيته دون العلاقة بين الآخرين والدول لا يمكن تحقيق ذاتيتها دون علاقاتها بالدول الأخرى والفكرة لا يمكن أن تكون فكرة دون إرجاعها إلى الفكرة المضادة لكي تخرج منها فكرة ثالثة تحل التناقض والتضاد بين الفكرتين حلا وسطا يعتمد على قوانين الدياليكيتك أو قوانين الجدل. علما الصراع كما يخبرنا هيقل هو مرض مزمن في التقدم[3].

---

[1] شعبان الطاهر، مرجع سابق، ص 43.
[2] محمد سليمان الدجاني ود. منذر سليمان الدجاني، مرجع سابق، ص 75.
[3] فرانسوا شاتلي هيقل، ترجمة جورج صديقي، دمشق 1977، ص 174.

خصائص منهج البحث التاريخي[1] :

1) يعتمد الباحث على معلومات وبيانات من المصادر الأولية والثانوية أو بالدرجة الأساس الوثائق والسجلات والمستندات التاريخية وما يرتبط بها من آثار ومعالم وشهود موثوق بهم.

2) يحتاج منهج البحث التاريخي من الباحث إلى جهد مكثف للتحقق من موضوعية البيانات والمعلومات التاريخية والتأكد من مصداقية مصادرها الأولية والثانوية.

3) يعتمد هذا المنهج على فرضية تأكيد العلاقات السببية بين الماضي والحاضر واتجاهات الظواهر والأحداث بالمستقبل.

4) يهتم هذا المنهج بالوثائق والسجلات والمستندات من حيث الدراسة والتحليل والنقد وما يرتبط بهما من حقائق تاريخية وتفسيرها بغرض فهم الماضي والإستفادة منه في محاولة فهم الأحداث الجارية وتوقع اتجاهاتها قي المستقبل.

5) يختلف المنهج التاريخي عن علم التاريخ بما يأتي :

يهتم علم التاريخ بدراسة أفعال الإنسان وتجاربه فيما مضى وما نتج عن ذلك من آثار مادية ومعنوية وذلك من خلال استرجاع الظواهر والأحداث الماضية والتحقق منها وتصور تتابعها.

يهتم منهج البحث التاريخي بدراسة السجلات والوثائق باعتبارها وسيلة تمكن الباحث من فهم الأحداث والظواهر بصورة أفضل والإستفادة منها في فهم الحاضر واستقراء المستقبل.

6) يعتمد هذا المنهج على العديد من الأدلة التي تمكن الباحث من توفير كافة السجلات والوثائق الممكنة منها ما يأتي :

السجلات والوثائق التاريخية.

تقارير ومذكرات شهود العيان.

الموسوعات والتراجم.

الدراسات والبحوث.

المراجع العلمية.

البقايا الجيولوجية.

---

[1] حسين محمد جواد الجبوري، مرجع سابق، ص 209.

البقايا الأثرية.

التقارير الصحفية.

7) يشكك البعض في جدوى منهج البحث التاريخي وإمكانية اعتباره أحد مناهج البحث العلمي ويستند هؤلاء إلى تبريرات منها ما يأتي:

- صعوبة تعميم نتائج المنهج التاريخي على اعتبار إن الأحداث السابقة هي نتاج عوامل لا يمكن التحكم فيها أو السيطرة عليها.
- ضعف الثقة في ملاحظات القائم بالبحث أو شهود العيان وتعذر افتراض موضوعيتهم وعدم تحيزهم.
- تدخل الباحث في استكمال الفراغات التاريخية التي لا يوجد لها وثائق أو سجلات من خلال التفسيرات الذاتية والإستنتاجات التي يقوم بها.

8) يرى البعض الآخر إن منهج البحث التاريخي يرقى إلى مرتبة منهج البحث العلمي ويستندون إلى تبريرات أهمها إن الباحث يقوم بوضع مجموعة من التساؤلات أو الفروض ويجمع المعلومات والبيانات ويحللها ليختبر صحة الفروض ويصل إلى نتائج محددة.

خطوات منهج البحث التاريخي :

يلزم الباحث الذي ينهج البحث التاريخي أن يعتمد على خطوات البحث العلمي والمتمثلة بما يأتي:

1) اختيار موضوع البحث وتحديده: إذ أن اختيار موضوع معين أو مشكلة معينة من الموضوعات أو المشكلات التاريخية التي تحتاج إلى بحث أو دراسة ليس بالعمل البسيط، ولابد من الإشارة في هذا المجال إلى أن المشكلة ينبغي أن تكون محددة تحديدا كافيا على نحو يمكن للباحث التاريخي من تحليلها تحليلا دقيقا، بما يسمح بدراستها وبحثها بصورة جيدة، وفي كثير من الأحيان يجد الباحث المبتدئ صعوبة في تحديد المشكلة ويختار مشكلة عرضية لا يستطيع تحديدها.

2) توضيح أهداف البحث وصياغة فروضه : بعد أن يتم تحديد موضوع البحث والأنشطة المتعلقة به، فإن عمل الباحث هو الاهتمام بتحديد الأهداف بدقة، وينبغي العمل على تحقيقها من خلال الإجراءات العملية للبحث، عندما يتم صياغة الأهداف وتحديدها يضع الباحث

فروضا محددة تركز على المسار التي يجب استخدامه لإنجاز بحثه، ومن ثم يأتي دور المعلومات والبيانات والوثائق وأهميتها الكبيرة لإنجاز متطلبات البحث العلمي.

3) جمع البيانات والمعلومات اللازمة : يقوم الباحث بجمع بياناته من مصادرها الأولية أو الثانوية بحيث يكون قادرا على التمييز بينهما، وماهرا في تحديدهما وهي كما يأتي:

أ) المصادر الأولية للحصول على المعلومات والبيانات في البحث التاريخي وتشمل :

- السجلات والوثائق: يرجع الباحث عادة إلى السجلات الرسمية المكتوبة والشفهية ويقوم بدراسة الوثائق والملفات والإحصاءات والأنظمة والقوانين التي كانت سائدة في تلك الحقبة الزمنية التي عاشت فيها الظاهرة أو الحدث موضوع البحث.

- الآثار : تعد الآثار شواهد تاريخية باقية ومصدر مهم في البحث العلمي، فمثلا: يمكن دراسة الطراز المعماري الذي كان سائدا في البناء القديم.

ب) المصادر الثانوية في الحصول على المعلومات والبيانات في البحث التاريخي وتشمل:

- الصحف والمجلات التي صدرت في فترات ماضية وسجلت وقائعها وأحداثها أول بأول، وتزداد أهمية الصحف والمجلات عندما تكون بعيدة عن رقابة الدولة.

- المذكرات والسير الذاتية: فكثير يقومون بكتابة مذكراتهم عن الأحداث الهامة التي جرت في أيامهم ويقوم المؤلفون والكتب بتسجيل السيرة الذاتية لهؤلاء الأشخاص المهمين الذين تركوا بصمات على الأحداث والظواهر التي حدثت في تلك الحقبة الزمنية موضوع البحث.

- شهود العيان: عند دراسة ظاهرة أو حدث معين يستدعي الاصال بالأشخاص الذين عاصروا الظاهرة أو الحدث موضوع البحث للحصول منهم على معلومات مكتوبة أو شفوية عن هذه الظاهرة.

- الدراسات والبحوث السابقة: تكشف هذه الدراسات البحوث عن الكثير من المعلومات والبيانات الهامة التي توصل إليها الباحثون السابقون وهي بالتالي تعتبر وثائق هامة يمكن الرجوع إليها واستخلاص المعلومات التي يمكن أن تفيد الباحث في معالجة مشكلة البحث التي يقوم بدراستها.

- التسجيلات الإذاعية والتلفزيونية والسينمائية وأشرطة التسجيل الفيديو.

- النشرات والكتب والدوريات والرسوم التوضيحية والخرائط.

4) تقييم مصادر المعلومات والبيانات: يقوم الباحث بتقييم المعلومات والبيانات المختلفة التي حصل عليها والتأكد من مدى صحتها وفائدتها، وقد تعرضت تلك المعلومات والبيانات إلى نوعين من النقد للحكم على مدى ملائمتها للبحث وهما:

- ❖ نقد داخلي يتعلق بدرجة الثقة والسلامة والمصداقية الخاصة بمحتوى المصدر أو مضمون الوثيقة.
- ❖ نقد خارجي يتعلق بموثوقية المصدر أو الوثيقة التي أخذت منها المعلومات والبيانات أو أصالتها.

5) تسجيل نتائج البحث وتفسيرها: يبدأ الباحث مرحلته الأخيرة في كتابة البحث ومراجعة الدراسات والبحوث السابقة المتعلقة بموضوع البحث، وتوقعاته من البحث ثم الفروض التي اعتمدها البحث والطريقة المستخدمة لإختبارها والنتائج التي توصل إليها، وتحليل وتفسير تلك النتائج.

وغالبا ما يتبع الباحث عند كتابة بحثه أسلوب عرض نتائجه ضمن ترتيب زمني أو جغرافي أو موضوعي بما يتناسب وموضوع البحث الذي يقوم بإعداده.

المسلمات التي سيبني عليها البحث ثم اختيار عينة البحث وكذلك اختيار أداة البحث المناسبة وبعدها القيام بجمع المعلومات والبيانات ثم الوصول إلى النتائج وتنظيمها وتصنيفها وأخيرا تحليل النتائج وتفسيرها وإصدار التعميمات.

2- المنهج المقارن :

يعرف مفهوم المنهج المقارن بأنه المقايسة بين ظاهرتين أو أكثر ويتم ذلك بمعرفة أوجه الشبه والإختلاف. يقوم على دراسة النظم والأحداث والمجتمعات السياسية وجمع المعلومات عنها ثم تحليلها ومقارنتها بهدف اكتشاف بعض المبادئ الأساسية والقوانين العامة ... ويقوم الباحث عند استخدامه هذا المنهج لفحص نماذج وأنماط من المجتمعات السياسية ومقارنتها بعضها بواسطة قيام الدارس بعمليات التحليل اللازمة لإكتشاف المبادئ العامة الأساسية[1]. إن المنهج المقارن متعدد الخدمات في أغلب العلوم الاجتماعية فهو في كل موضع له أهداف يؤديها وغايات يوصلنا إليها. لقد اعتمده ابن خلدون في دراسته للمجتمعات

[1] د. محمد سليمان الدجاني ود. سليمان الدجاني، مرجع سابق، ص 83.

حيث أشار إلى ضرورة مقارنة الظاهرة بغيرها بالظواهر المرتبطة بها في المجتمع نفسه وفي غيره من المجتمعات. ذلك أن الظواهر الاجتماعية كما يعتقد ابن خلدون لا تختلف باختلاف العصور فحسب ولكنها أيضا من مجتمع لآخر ومن بيئة لأخرى[1]. وفي هذا السياق نؤكد على أنه عملية عقلية تتم بتحديد أوجه الشبه والإختلاف بين حادثتين اجتماعيتين أو أكثر نستطيع من خلالها الحصول على معارف أدق نميز بها موضوع الدراسة في مجال المقارنة والتصنيف، وهذه الحادثة محددة بزمانها ومكانها وتاريخها. وهي الطريقة التي ترتبط بالمنهج التاريخي اكثر من غيرها، لأنها تقدم على إجراء المقارنة بين الظواهر السياسية في الماضي مع مثيلاتها في الحاضر، أو مقارنة سياسات الدول، معالجتها للمشاكل في حالة تماطل ظروفها، أو مقاومة الثورات وعوامل نجاحها وفشلها ودراسة النتائج التي تم الوصول إليها.

إن المقارنة بين حالتين أو عدة حالات تتناول أوجه الشبه والإختلاف، ولا تصح المقارنة بين حالات مختلفة تماما. كما لا تصح المقارنة السطحية، ومن الضروري أن يمنح الظرف والمكان ما يستحقانه من اهتمام[2]. فالمنهج المقارن هو أكثر المناهج استخداما في العلوم الإنسانية بمختلف فروعها بصورة خاصة، إذ يستخدمه الفيلسوف عندما يقارن مذهب فلسفي وآخر، ويستخدمه عالم الاجتماع عندما يوازن بين ظاهرة اجتماعية في مجتمع وآخر كما يستعين به الإقتصادي عندما يتعرض في مسألة في نظام اقتصادي وآخر، دون أن يستغني عنه القانوني عندما يقارن بين مادة قانونية أو قانون في مجتمع آخر أو بين نظام سياسي وقانوني وما يقابله. وهكذا نلاحظ ان المنهج المقارن يفترض دوما وجود موضوعين أو مسألتين أو أكثر، ونبحث عن النقاط التي تميزهما أو بالأحرى تميز البعض عن الآخر، كما نبحث عن نقاط الاتفاق والتشابه إن وجدت ونحاول الكشف عن محاسن هذه الطرق ومساوئ ذلك وفي كل الحالات نبحث عن العلاقة بينهما إذا كان هناك تشابه أو اختلاف، تأثير أو تأثر، جزء بكل، تناقض، تضاد، تكامل[3]. والمقارنة أنواع منها المقارنة المغايرة وتتم بين حادثتين اجتماعيتين أو أكثر تكون أوجه الإختلاف فيها أكثر من أوجه الشبه، المقارنة

[1] توانسي أبوالفتوح محمد، ابن خلدون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1971، ص 21.
[2] محمد فايز أسعد ذكره قحطان أحمد حمداني في كتابه: الأساس في العلوم السياسية، مرجع سابق، ص 122.
[3] موسي معيرش، مرجع سابق، ص 72.

الخارجية وهي مقارنة حوادث اجتماعية مختلفة عن بعضها، وكذلك المقارنة الداخلية التي تدرس حادثة واحدة، أما المقارنة الإعتيادية وهي مقارنة بين حادثتين أو أكثر من جنس واحد تكون أوجه التشابه بينهما أكثر من أوجه الإختلاف ويستعمل ابن خلدون[1] منهجه المقارن في تصنيف المجتمعات إلى أنماط مختلفة تبعا للمهن التي تزاولها والحياة الإقتصادية التي تعيشها. فالمرحلة البدائية للتجمعات البشرية هي مرحلة الزراعة البدائية ومرحلة الرعي والزراعة المتقدمة ثم يليها مرحلة الصناعة والتجارة. ويربط بن خلدون بين المستوى الاقتصادي للمجتمع وبين الطباع والأخلاق فيقول أن لكل مستوى اقتصادي طبائعه واخلاقه، فالبدوبصورة عامة أقرب إلى الشجاعة والتضامن والعصبية والأخلاق الحميدة والحضر أقرب إلى الرفاهية والتأنق وأبعد عن الخلاق المحمودة. وهوفي هذا يشير إلى طبيعة العلاقات الاجتماعية بين الشكلين الأساسيين للمجتمعات البشرية : الشكل الأول الذي يسود فيه التماسك العاطفي والإتصال الدموي والتضامن الآلي، والشكل الثاني الذي يستند إلى التعاقد الحر والإرتباط النفعي ومن مراحل البحث العلمي إثبات وجود الحادثة الاجتماعية بعدها تصنيف مختلف السمات والخصائص والعناصر للحادثة ثم الكشف عن العلاقة الثابتة بين الحوادث الاجتماعية محل الدراسة ويبحث عن علتها في الحوادث السابقة ولكي يتحقق من ذلك عليه أن يعمد إلى تحليل وشرح المعلومات ومعرفة أسباب الإختلاف والإتفاق. يستخدم الإختلاف لإثبات ان الظاهرة أو النتيجة لا تحدث من دون العامل المشترك وتسند هذه الطريقة إلى أن هذه النتيجة ترتبط بالسبب وجودا أو عدما، فإذا وجد السبب وجدت النتيجة وإذا غاب السبب غابت النتيجة أما الطريقة الاتفاق تستخدم لإختبار صحة الفروض والعثور عن العامل المشترك المسبب لحوادث الظاهرة.

3- المنهـج الـوصفـي:

منهج البحث الوصفي هو طريقة يعتمد عليها البـاحثون في دراسة الظواهر الطبيعيـــة والتربوية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية والسياسية الراهنة، وهو يعني وصف ما هو كائن ويتضمن وصف الظاهرة الراهنة وتركيبها وعملياتها والظروف السائدة وتسجيل ذلك

[1] إحسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص 105.

وتحليله وتفسيره، ويتضمن دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة أو موقف أو مجموعة من الناس أو مجموعة من الأحداث أو مجموعة من الأوضاع أو أية ظاهرة أخرى.

ولا يقتصر دور منهج البحث الوصفي على عملية وصف الظاهرة وإنما يشمل جمع المعلومات والبيانات وتبويبها وتحليلها وقياسها وتفسيرها والتوصل إلى توصيف دقيق للمشكلة أو الظاهرة ونتائجها.

إن استخدام منهج البحث الوصفي لا يتضمن أو يتحدد في المجالات الإنسانية، بل يمكن استخدامه في مجال الظواهر الطبيعية المختلفة مثل : وصف الظواهر الفلكيــة والفيزيائيــة والكيميائية والبيولوجية المختلفة، فالباحث العلمي سواء في مجال دراسة الظواهر الاجتماعية أو الطبيعية يمكن أن يستخدم المنهج الوصفي ويقوم بجمع المعلومات والبيانات عن هذه الظواهر وتحليل هذه المعلومات والبيانات إلى استنتاجات تسهم في فهم الواقع وتطويره[1]

هو أحد أشكـــال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظـــاهرة أو مشكلــة محددة وتصويرها كميا عن طريق جمع بيانات و معلومات مقننة عن الظاهرة أو المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة.

ويمكن تعريف منهج البحث الوصفي بأنه عبارة عن : وصف دقيق ومنظم وأسلوب تحليلي للظاهرة أو المشكلة المراد بحثها، من خلال منهجية علمية للحصول على نتائج علمية وتفسيرها بطريقة موضوعية وحيادية بما يحقق أهداف البحث وفرضياته.

المنهج الوصفي يهدف إلى الوصف المنظم للظاهرة الاجتماعية أو السياسية وإلى جمع الحقائق والمعلومات والبيانات حولها لتصنيفها وتحليلها والتأكد من سماتها الأساسية لمعالجتها. يقوم هذا المنهج على وصف لظاهرة من الظواهر للوصول إلى أسبابها والعوامل التي تتحكم فيها، واستخلاص النتائج لتعميمها. ويشمل المنهج الوصفي أكثر من طريقة حيث تتم دراسة الظـــاهرة بشكل عام محيطين بكافة عواملها وأسبابها مهما كان عدد هذه العوامل والأسباب (يختبر عدد كبير من الحالات)، ويراعي في طريقة المسح ان تكون العينات التي ستدرس ممثلة للمجتمع لتكون النتائج أيضا ممثلة للمجتمع ويراعي أيضا أن تفسر

[1]حسين محمد جواد الجبوري، منهجية البحث العلمي، مرجع سابق، ص 178.

الإحصائيات التي يحصل عليها تفسيرا سليما، ومن بين المناهج الوصفية[1]. يقوم الباحث في الدراسات الوصفية بالاستعانة بالمسح الاجتماعي ومنهج دراسة الحالة بينما يلجأ إليه الباحث بقصد التعرف على الخصائص الظاهرة التي يدرها لا بهدف اختبار فروض سببية، ويضيف أمثلة أخرى للبحوث الوصفية منها البحث على مدى طويل، ويستخدم غالبا في الدراسات التتبعية، وتحليل العمل والنشـاط الذي يستفـــاد منه في الكشف عن ألوان النشـــاط وأنواع القدرات والاستعدادات اللازمة للقيام بعمل معين، والبحث المكتبي والوثائقي الذي يهدف إلى تقييم الحقائق بموضوع معين ومقارنتها بغيرها من الحقائق وتفسيرها والوصول إلى تعميمات من شأنها وذلك عن طريق الرجوع إلى الوثائق والتقارير[2]. كما تهدف الدراسة الوصفية إلى وصف ظواهر وأحداث معينة وجمع الحقائق والمعلومات عنها ووصف الظروف الخاصة بها وتقرير حالاتها كما توجد عليه في الواقع، وفي كثير من الحالات لا تقف البحوث الوصفية عند حد الوصف أو التشخيص الوصفي بل التقرير ما ينبغي أن تكون عليه الظواهر والأحداث التي يتناولها البحث وذلك في ضوء قيم أو معايير معينة، واقتراح الخطوات أو الأساليب التي يمكن أن تتبع للوصول إليها إلى الصورة التي ينبغي أن تكون عليه في ضوء المعايير والقيم وهي التي تنفذ عن طريق جمع المعلومات من مواقع المؤسسات والوحدة الإدارية والتجمعات البشرية بشكل مباشر، وعن طريق الاستبيان والاستقصاء أو المقابلة أو المواجهة أو الملاحظة المباشرة والمناهج المتبعة في هذا النوع هي المنهج المسحي، منهج دراسة الحالة، بالإضافة إلى المنهج الوصفي تجري بهدف الإجابة عن أسئلة أو اختبار فروض تعلق بالحالة الراهنة لموضوع الدراسة لاستخدام الأدوات مثل الاستفتاءات المسحية أو المقابلات الشخصية أو الملاحظة ويستخدم لجمع البيانات والمعلومات في أنواع البحوث الوصفية أساليب ووسائل متعددة مثل الملاحظة ولمقابلة والاختبارات والاستفتاءات[3]. نستطيع أن نحدد مفهوم المنهج الوصفي بأنه طريقة يعتمد عليها الباحثون في الحصول على معلومات وافية ودقيقة، تصور الواقع الاجتماعي، والذي يؤثر في كافة الأنشطة العلمية والثقافية والسياسية ويساهم في تحليل ظواهره.

---

[1] العساف صالح ابن حمد، دليل الباحث في العلوم السلوكية، ط[2]، الرياض شركة العبيكان للطباعة والنشر، ص 89.
[2] لهلوب نريمان يونس، مرجع سابق، ص 140.
[3] لحسن عبد الله باشيو، مرجع سابق، ص 151.

ويستهدف الوصف تحقيق عدد من الأهداف منها جمع المعلومات الوافية عن طريق مجتمع أو مجموعة أو ظاهرة من الظواهر، أو نشاط من الأنشطة وكذلك صياغة عدد من التعليمات أو النتائج التي يمكن أن تكون أساسا عليه تصور نظري محدد للإصلاحات الاجتماعية، ومـــا يرتبط من أنشطـــة أخرى وكذلك الخروج بمجموعة من المقترحـــات أو التوصيات للعملية التي يمكن أن تسترشد بها السياسات الاجتماعية وما يرتبط بها من أنشطة[1]. وبعبارات أوضح يقصد به أحد أشكال التحليل والتفسير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة أو تصويرها كميا عن طريق جمع بيانات ومعلومات مقننة عن الظاهرة أو المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسة الدقيقة كما يعرف المنهج الوصفي بأنه مجموعة الإجراءات الدراسية التي تتكامل لوصف الظاهرة أو الموضوع اعتمادا على جمع الحقائق أو البيانات، تصنيفها ومعالجتها تحقيقا كافيا ودقيقا لاستخلاص دلالاها والوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة أو الموضوع قيد الدراسة[2]. يعد المنهج الوصفي من أكثر مناهج البحث ملائمة للواقع الاجتماعي وخصائصه وهو الخطوة الأولى لمحور تحقيق الفهم الصحيح لهذا الواقع، إذ من خلاله نتمكن من الإحاطة بإبعاد هذا الواقع محددة على خريطة تصف وتصور بكل دقة كافة ظواهره وسماته والفكرة الأساسية التي يقوم عليها المنهج الوصفي هي أن المشكلة التي واجهت الدراسة العلمية للظواهر الاجتماعية وهي عدم وجود منهج علمي حقيقي يصلح لتحليل هذه الظواهر فلم تكن الملاحظة خاضعة لقواعد تنظمها، بحيث نعرف بدقة كيفية الملاحظة وأهمية الظواهر التي تلاحظ، وأكثرها دلالة والمنهج الوصفي يعتمد على الخطوات التالية اختيار الوحدة الاجتماعية الأولية والأساس في الموضوع المدروس ثم اكتشاف الطريقة الملائمة للقياس الكمي لمختلف عناصر مكونـــات الدراســـة، وكذلك فحص العوامل المختلفة المؤثرة في تنظيم الظاهرة المدروسة في وظائفها[3]. كما يعد المنهج الوصفي مطلبا ملحا ومهما في مجال العلوم السياسية والاجتماعية لما يتميز به من خطوات علمية ودراسات مسحية تلك التي تحاول تحليل وتفسير وعرض واقع الظاهرة أو تحاول تحليل محتوى الوثائق بغية الوصول إلى استنتاجات تتعلق بالواقع

[1] عامر إبراهيم قنديلجي، مرجع سابق، ص 125.
[2] ماجد محمد الخياط، مرجع سابق، ص 135.
[3] لحسن عبد الله باشيووآخرون، مرجع سابق، ص 160.

وكذلك الدراسات التي تهدف إلى اكتشاف العلاقة بين متغيرين أو أكثر والعلاقة السببية المتبادلة بينهم وكذلك الدراسات التطورية أي تلك التي تهدف إلى دراسة التغيرات التي تحدث في بعض المتغيرات نتيجة لمرور الزمن. والوصف العلمي[1] يختلف عن الوصف العادي في أنه لا يعتمد على البلاغة اللغوية وإنما هو أساسا وصف كمي، ذلك أن العالم حينما يقيس النواحي المختلفة في ظاهرة أو أكثر فإن هذا القياس ليس إلا وصفا كميا يقوم على الوسائل الإحصائية في اختزال مجموعة كبيرة من البيانات إلى مجموعة بسيطة من الأرقام والمصطلحات الإحصائية. كما تتضح أهميته من حيث أنه يوفر بيانات عن واقع الظاهرة المراد دراستها مع تفسير لهذه البيانات، وذلك في حدود الإجراءات المنهجية المتبعة وقدرة الباحث على التفسير ويحلل البيانات وينظمها بصورة كمية وكيفية ويستخرج الاستنتاجات التي تساعد على فهم الظاهرة المطروحة للدراسة وكذلك يعمل مقارنات لتحديد العلاقات بين الظاهرة قيد الدراسة والظواهر الأخرى ذات الصلة ويمكن استخدامه لدراسة الظواهر الإنسانية والطبيعيـــة على حد سواء وكذلك أكثر مناهج الدراسات الكمية استخداما. إذ نستطيع أن نقول بإيجاز بأن المنهج الوصفي[2] يرتبط بدراسة المشكلات المتعلقة بالمجالات الإنسانية والاجتماعية، وبدراسة أي من الظواهر الطبيعية المختلفة، حيث يقوم الباحث بجمع معلومات دقيقة عنها ويهتم بوصفها وصفا تفسيريا دقيقا بدلالة الحقائق المتوفرة ويعبر عنها تعبيرا كيفيا بوصف الظاهرة وتوضيح خصائصها أو تعبيرا كميا بوصف الظاهرة رقميا يوضح مقدار الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى وذلك من خلال اعتماد أحد أنواع الدراسات الوصفية ودراسات العلاقات والدراسات التطورية ودراسات الحالة ... ومن خطواته الشعور بمشكلات البحث وجمع معلومات وبيانات حولها تساعد في تحديدها ثم تحديد مشكلة البحث وصياغتها في عبارة أو سؤال رئيسي، وضع الفروض.

[1] محمد زيان عمر، مرجع سابق، ص 45.
[2] وائل عبد الرحمان وأ. عيسى محمد التل، مرجع سابق، ص 48.

الأسس التي تعتمد عليها البحوث الوصفية[1] :

1) تستعين البحوث الوصفية بمختلف الأدوات المستخدمة للحصول على المعلومات والبيانات بشكل واضح ودقيق كاستخدام الاستبيان والمقابلة والملاحظة وتحليل الوثائق والسجلات سواء كانت بصورة منفردة أو من خلال استخدام أدوات أخرى مرافقة، أو بصورة مجتمعة يمكن من خلالها الجمع بين استخدام أكثر من أداة من أدوات البحث العلمي.

2) تهدف البحوث الوصفية في الأساس إلى وصف وتحديد كمي لخصائص الظواهر موضوع البحث، فإنه لابد أن يكون هناك اختلاف في مستوى عمل تلك الدراسات، بينما يسعى البعض منها إلى مجرد وصف الظاهرة وصفا كميا أو كيفيا دون دراسة الأسباب التي أدت إلى ظهور المشكلة أو الظاهرة موضوع البحث، ويقوم البعض الآخر إلى التعرف على الأسباب المؤدية للظاهرة، ويلجأ البعض الثالث إلى البحث عما يمكن عمله من اجل إحداث تعديل في موقف عينه البحث.

3) تعتمد البحوث الوصفية على اختيار عينات ممثلة للمجتمع الأصلي للبحث، وذلك لتوفير الجهد والوقت وتكاليف البحث.

4) إن البحوث الوصفية تستند إلى التجريد (Abstraction) ليمكن تمييز سمات الظاهرة موضوع البحث وخصائصها.

إن التجريد ملازم لأي بحث وقد واجهت قيمته في البحوث الاجتماعية عدة اعتراضات، أولها : تعقد الموقف الاجتماعي إلى درجة أكثر من المواقف الفيزيائية بحيث يتعذر التجريد فيها، ولكن هذا الاعتراض مردود لأن الظواهر الفيزيائية نفسها تتفاوت فيها درجة التعقيد إلى درجة كبيرة، وثاني الاعتراضات أن وصف موقف ما يعني تسجيل خصائصه باعتبارها منفصلة بعضها عن بعض، وهذا تشويه للحقيقة لأن هذه الخصائص متصلة، ويرد الباحثون على هذا الاعتراض بأن التجريد في العلم عمل أساسي لا بديل له، أما الاعتراض الثالث فهو أن التجريد يقترب من مظاهر الأشياء وليس من باطنها، وربما لا يطابق الظاهر البـــاطن، ولكن في الحقيقة أن ما يجري داخل الإنسان يمكن الوصول إليه عن طريق السلوك الظاهر.

[1] حسين محمد جواد الجبوري، منهجية البحث العلمي، مرجع سابق، ص 181.

5) إن التعميم (Generalization) ضروري للبحوث الوصفية، ويعني: تصنيف الأشياء أو الوقائع أو الكائنات على أساس عامل مميز بحيث يمكن استخلاص حكم ما أو أحكام تصدق على فئة معينة منها، وقد يكون الحكم شاملا فيبدأ بكلمة كل أو جميع أفراد فئة ما يتميزون بكذا ... وقد يكون جزئيا فيبدأ بكلمة عدد أو بعض أفراد فئة يتميزون بكذا.

يرى بعض المفكرين أن العلوم السلوكية لا يمكن أن تشتمل على تعميمات ترقى إلى القوانين لسببين : أولهما الحرية الإنسانية، وثانيهما التغير الاجتماعي، ومع ذلك فهناك ثبات نسبي لوجود عادات وأنماط سلوكية عامة تسمح بالتوصل إلى قواعد عامة، أما التغير الاجتماعي فإنه يؤثر في مناهج البحث العلمي وأدواته، ولذلك لابد من الاهتمام بثبات هذه الأدوات، ومع ذلك يحدث التغيير بالتدريج لذا كان تأثيره في التعميم محدودا.

أما البيانات التي تجمع من خلال البحث الوصفي من أجل المشكلة فتنقسم على ثلاثة أنواع وهي :

ما يتعلق بالظروف الحاضرة مثل أين نوجد الآن ؟ ومن أين نبدأ ؟

خطوات البحث الوصفي :

يعد البحث الوصفي أحد مناهج البحث العلمي ويعتمد على الوصف على وفق الخطوات الآتية :

1) الشعور بمشكلة البحث والإحساس بوجودها فعلا وجمع البيانات والمعلومات التي تساعد على معرفة معالم المشكلة بشكل واضح.
2) تحديد المشكلة المطلوب بحثها والتعرف على مختلف جوانبها.
3) وضع الأسئلة حول المشكلة التي نريد بحثها.
4) وضع فرضيات البحث كحلول مبدئية للمشكلة.
5) وضع هدف أو أهداف للبحث التي سيبني الباحث بموجبها منهجيته.
6) اختيار عينة مناسبة من المجتمع الأصلي للبحث وتوضيح حجمها وأسلوب اختيارها.
7) اختيار أدوات البحث التي سوف يستخدمها الباحث للحصول على المعلومات والبيانات، مثل : الاستبيان أو المقابلة أو الملاحظة أو الاختبارات، وغير ذلك على وفق طبيعة المشكلة وأبعادها وفروضها أو أهدافها ثم يقوم بحساب الصدق والثبات.

8) جمع المعلومات والبيانات المطلوبة وتصنيفها بطريقة علمية ومنظمة وواضحة تلاءم فرضيات أو أهداف البحث.

9) الوصول إلى النتائج وتنظيمها وتصنيفها.

10) تحليل النتائج وتفسيرها بأسلوب مبسط وواضح واستخلاص التعميمات والاستنتاجات منها.

11) صياغة توصيات البحث.

12) يمكن تقديم مقترحات في هذا المجال.

كل هذه الخطوات الهدف منها الوصول إلى تعميمات غايتها تقدم المعرفة العلمية وإضافة كل ما هوجديد إليها.

أنماط البحوث الوصفية :

1/ الدراسات أو الأبحاث المسحية :

تهتم الدراســات أو البحوث الوصفية بحــالة الأفراد والظواهر والممــارسات والقيم والاتجاهات والميول وتصفها وصفا دقيقا من أجل الوصول على تحسين الظروف والعمليات الاجتماعية والاقتصادية والإدارية و التربوية والنفسية ... الخ، فالأبحاث أو الدراسات المسحية ما هي إلا دراسة شاملة مستعرضة لعدد كبير من الحالات نسبيا في وقت معين فضلا عن مرونتها وقد نراها واسعة أو محددة في مجالها أي قد تدرس مناطق كبيرة أو متعددة أو قد تقتصر في دراستها على منطقة واحدة، فضلا عن ذلك فإن الدراسات المسحية تعتم بالحاضر وتدرس الحالة بشكل أعمق مع تزويد الباحث بالمعلومات التفصيلية والتحليلية وتسمى بدراسة الوضع الراهن.

تعد الدراسات المسحية جزءا من منهج البحث الوصفي، إذ يتم عن طريقها التعرف على المعلومات الدقيقة للمواقف الحالية الخاصة بموضوع البحث، ويتضمن المسح اختيار العينة اختيارا سليما لتمثيل المجتمع الكلي للبحث بهدف الملاحظة الدقيقة والمباشرة لمختلف الظواهر المطلوبة في البحث، ولابد أن تكون العينة مناسبة ومقبولة للوصول إلى نتائج موثوق بها.

وتشمل الدراسات أو الأبحاث المسحية ما يأتي :

أ) المسح الاجتماعي(Social Survey) :

يتناول دراسة الظواهر والأحداث الاجتماعية التي يمكن جمع معلومات وبيانات رقمية وكمية عنها، كما يتناول الظواهر التي تكون اغلب الحالات موضع تذمر وشكوى من أجل دراستها ووضع برامج وخطط كفيلة بإدخال تحسينات عليها.

ب) المسح التعليمي(Educational survey) :

يعد المسح التعليمي الخطوة الأولى التي لابد أن تتم لجمع المعلومات والبيانات عن المنظومة التربوية قبل وضع الخطط الخاصة بتطوير هذه المنظومة، فضلا عن ذلك فإن المسح التعليمي يتعلق بالمشكلات الجامعية مثل، وسائل التعليم وطرائق التدريس والأساتذة والطلبة والمناهج الدراسية والإدارة التعليميـــة والأهداف التربويـــة والمباني المدرسية وموقعها والبيئة المحيطة بها.

ج) مسح السوق: (Market Survey) :

إن مسح السوق يتضمن محاولة قياس رد فعل الناس بالنسبة للمنتجات الاستهلاكية أو تقييم تأثير الإعلان على العادات الشرائية وزيادة ترويج المنتج ... وأن هذا النوع من التقييم له آثاره المهمة لمنتجي الإعلانـــات ورجال التسويق وغيرهم وباستخدام الاستبيـــانـــات والمقابلات يمكن تجميع آراء عينة ممثلة في المجتمع وتحليل هذه الآراء ... وبناءا على هذه الآراء يقوم رجال التسويق بتقديم السلع بطريقة أكثر جاذبية للمستهلك أو الزبون.

د) دراسة الرأي العام: (Public Opinion study) :

ظهر هذا النوع من أنواع الدراســـات والأبحاث المسحية في مجال الإدارة والاقتصاد والسياسة وكان الهدف من هذه الدراسات هو التوصل إلى قرارات سليمة أو تصميم سياسات فعالة أو التنبؤ باتجاهات شعبية معينة تجاه قضية ما، من خلال هذه المسوحات يمكن للقادة الإداريين والسياسيين التعرف على رأي الناس أو على قطاعات معينة من الجماهير ووجهات نظرهم في الموضوعات التي يبحثونها.

ه) دراسة تحليل المحتوى (المضمون): (Study of Content Analysis) :

تستخدم دراسة تحليل المحتوى في تحليل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية القائمة في أي مجتمع في الماضي أو الحاضر أو المستقبل ويبحث في اتجاهات الجماعات

والأفراد بطريقة غير مباشرة من كتاباتها وآدابها وصحفها وفنونها وأقوالهـــا وملابسهـــا والوثائق المرتبطة بموضوع البحث.

تتم دراسة تحليل المحتوى بصورة غير مباشرة دون الرجوع إلى الإنسان نفسه، إذ يكتفي الباحث بالرجوع إلى الوثائق التي تعبر عنه الكتب والصحف والمجلات والأحاديث الإذاعية والتلفزيونية والأدوات التي يستخدمها الإنسان والملابس التي يرتديها وغيرها، ومن الأمثلة على الوثائق التي يتم تحليل محتواها، القوانين والتشريعات، الشهادات التعليمية، السجلات الإدارية والمالية، محاضر الاجتماعات، النشرات، المناهج والمقررات الدراسية، الكتب المقررة، المذكرات، والتقارير ... الخ

الصعوبات التي تواجه البحوث الوصفية :

1) صعوبة القياس لبعض الخصائص المراد بحثهـا مثل الروح المعنويـــة والدوافع والقيم وتكمن صعوبة أخرى في عزل المؤثرات الأخرى، ولابد من الإشارة في هذا الصدد إلى أن الحصول على المعلومات والبيانات الخاطئة يقود إلى نتائج خاطئة أيضا ولذلك فإن الاهتمام بالمصادر الخاصة بالبحث مسألة حتمية فضلا عن الملاحظة الدقيقة المستندة إلى الخبرة العلمية والعملية.

2) صعوبة صيـــاغة الفروض في البحوث الوصفيـــة، إذ أن هذه البحوث تدرس الظواهر والظروف وجمع البيانات لزيادة المعلومات والمعرفة الإنسانية دون إيجاد الأسباب المؤدية إلى ذلك، وقد يكون العكس فقد يوضع في نهاية البحوث فرض أو فروض عن أسباب حدوث الظواهر لكون معظم البحوث الوصفية استطلاعية لاكتشاف جوانب الغموض في الظاهرة.

3) صعوبة تحديد المصطلحات الخاصة بدراسة الجوانب الوصفية وتوحيدها في كل مكان لأن المصلح يعتبر عن حقيقة البيانات لذلك وجب الاختيار الموفق والمعبر للمصطلح عن الحالة المدروسة بشكل جيد وشرح معنى المصطلح في حالة الشك في المعنى المقصود.

4) من أصعب أنواع البحوث الوصفية عندما تتعلق بالمشاعر والأحاسيس والكوامن الإنسانية مثل الحث والكراهية والعواطف وإعطاء الحقيقة لفظيا أو تحريريا في الزمن الصعب.

5) صعوبة القياس الدقيق والتجريب متأتية من ان معظم البحوث الوصفية تكون في أماكن طبيعية وبعيدة عن المختبر واعتمادها على أكثر من فرد في جمع المعلومات وفي أماكن متعددة وأوقات مختلفة، وتتعرض البيانات الناتجة إلى كثير من احتمالات الخطـــأ والتحيز وعدم الدقة في جمع هذه البيانات، ولذلك فإن غاية ما يمكن تحقيقه في هذه البحوث هوتحديد درجة ارتباط بين متغيرين أو أكثر واستخدام الوســـائل الإحصائيــة لتحقيق قدر من الضبط والدقة في تحليل البيانات.

6) إن التعميم في البحوث الوصفية يكون صعبا لدرجة كبيرة لكون أن المعلومات والبيانات على عينة في مجتمع تختلف عن مجتمع آخر نتيجة متغيرات كثيرة ومتعددة لذلك تصعب عملية التعميم لهذه النتائج بشكل عام.

7) تنبؤ البحوث الوصفية بالأحداث الاجتماعية والنفسية يكون صعبا إلى حد ما، لأن تلك الظواهر قد تتغير بشكل سريع نتيجة عوامل خارجية طارئة مثل الحروب وتغيير النظام السياسي والكوارث الطبيعية ... الخ

هو منهج مرتبط بالتاريخ، والأخير هو ذلك السجل الكبير الذي يحتوي على أحداث الماضي بكل جوانبهـــا وعلاقتها مع بعضها وتأثيراتها على من عايشوها وتفاعلوا معها، ومن الجدير بالذكر في هذا المجال أن التاريخ ليس مجرد سرد للأحداث التي مضت مرتبة في تسلسلها الزمني خاليا من التحليل والتفسير والاستنتاج.

في منهجية البحث التاريخي يلزم الباحث بان لا يقف عند وصف الوقائع والخبرات الماضية بل يتعدى إلى التحليل والتفسير لتلك الوقائع والخبرات على وفق أسس منهجية البحث بهدف الوصول إلى حقائق وتعميمات، تساعد في فهم الماضي والحاضر فضلا عن إمكانية التنبؤ بالمستقبل، ولا يقتصر استخدام هذا المنهج في مجال مادة التاريخ فقط بل يستطيع الباحث أن يستخدمه في مجال العلوم الطبيعية والطب والقانون وعلم النفس والعلوم الاجتماعية و الإدارية والاقتصادية والتربوية للتحقق من معنى الحقائق القديمة وصدقهـــا،

ومن هنا كان لزاما على الباحثين في مختلف الاختصاصات الإنسانية والعلمية التعرف على هذا المنهج.[1]

وعلى أساس ما تقدم يتعامل المنهج التاريخي مع مغزى وأهمية المعلومات الكامنة في التاريخ البعيد والقريب، ولما كان التاريخ مجموعة من الظواهر والنشاطات البشرية وجب على الباحث أن يقوم بدراستها وفحصها.

إن هذا المنهج التاريخي من خلال الأنشطة والظواهر التاريخية لا يقتصر على مجال واحد أو موضوع واحد لكونه يشمل المجالات والموضوعات والمعارف الإنسانية كافة، إذ إن لكل موضوع وكل علم من العلوم الإنسانية خلفياته وأصوله ومسبباته وتطوره وتاريخه القديم والحديث.

4- منهج البحث التجريبي (الميداني) :

يكتسي منهج البحث الميداني أهمية كبيرة في الدراسات الاجتماعية والسياسية فإن طريقة المسح الميداني هي من اهم الطرق العلمية التي يستعملها الباحثون المعاصرون على اختلاف اختصاصاتهم العلمية والأكاديمية خصوصا إذا عززت هذه الطريقة نتائجها الإحصائية وحقائقها الموضوعية بالمصادر والكتب العلمية التي تتناول نفس موضوع البحث الميداني. وتتجسد أهمية وعملية طريقة المسح الميداني بالمراحل التحليلية المتتابعة التي تعتمدها ابتداء من تصميم العينة وتصميم الورقة الإستبيانية إلى المقابلات وتبويب المعلومات الإحصائية وانتهاء بعملية التحليل الإحصائي وكتابة التقرير أو الدراسة التي تتضمن النتائج النهائية للبحث الميداني. وتتجسد هذه الطريقة أيضا باعتمادها المتزايد على الواقع الاجتماعي والتفاعل معه وجمع المعلومات منه وعكس طبيعة وسماته الأساسية بجميع إيجابياته وسلبياته، اتساقه وتناقضه، اعتداله وتطرفه ... وأخيرا تلعب طريقة المسح الميداني الدور المؤثر في تحرير أراء وفرضيات ونظريات العلوم التي تستعملها من سلبيات التحيز والتعصب في التفكير التي غالبا ما تخيم على العلوم الاجتماعية فتجعلها قاصرة بطرحها ومشوهة بأفكارها ومضطربة بمبادئها[2]. إن البحث الميداني يتضمن جمع المعلومات عن

[1] حسين محمد جواد الجبوري، منهجية البحث العلمي، در صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2014، ص/203.
[2] إحسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص 70.

طريق الإتصال بالعناصر المعنية بالبحث. يمكن أن يأخذ هذا الإتصال بالعناصر المعنية أشكالا مختلفة: فقد يتم عن بعد أي عن طريق الهاتف أو المراسلة، كما قد يتم مباشرة مثل إجراء لقاءات مع هؤلاء العناصر والقيام باستجوابهم والقيام بملاحظتهم في حياتهم اليومية[1]. يحتل المسح الميداني مكانة مهمة في قائمة تصنيفات منهاج البحث العلمي، وتأتي أهمية هذا الموضوع في العلوم السياسية على نمووتركم وحقائق المعلومات بحيث تمكنه من تكوين فرضياته ونظرياته وقوانينه الجديدة. وتعلب طريقة المسح الميداني الدور المؤثر في تحرير وآراء وفرضيات ونظريات هذا العلم من سلبيات التحيز والتعصب وضيق التفكير التي غالبا ما تخيم على العلوم الاجتماعية.

خطوات منهج البحث التجريبي[2] :

1) التعرف على مشكلة البحث وتحديد معالمها بشكل واضح ودقيق.

2) صياغة الفرضية أو الفرضيات واستنباط نتائجها.

3) وضع تصميم تجريبي يتضمن جميع النتائج وشروطها وعلاقاتها وقد يستلزم ذلك من الباحث إجراء ما يلي :

- اختيار عينة من المبحوثين بتمثل المجتمع الأصلي للبحث.
- تصنيف المبحوثين في مجموعات متجانسة.
- التعرف على العوامل غير التجريبية وضبطها.
- إجراء اختبارات استطلاعية لإكمال نواحي الضعف أو الخطأ التجريبي.
- تحديد مكان إجراء التجربة ووقت إجرائها والمدة التي تستغرقها.

4) القيام بالتجربة المطلوبة.

5) تنظيم البيانات واختصارها بطريقة علمية تؤدي إلى أفضل تقدير غير متحيز.

6) تطبيق اختبار دلالة مناسب لتحديد مدى الثقة في نتائج البحث أو التجربة.

---

[1] موريس أنجرس، مرجع سابق، ص 75.

[2] حسين محمد جواد الجبوري، منهجية البحث العلمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 194.

إن هذا المنهج يعتمد التجربة بمعناها العلمي، وإنها خير وسيلة يمكن من خلالها التعرف على أسباب الظواهر والمشكلات التي تظهر أو تكتشف في أي مجال من مجالات الحياة.

إن استخدام التجريب والمنهج التجريبي في مجال العلوم الطبيعية أدى إلى تقدم وازدهار تلك العلوم والوصول إلى مستوى متقدم لخدمة البشرية، هذا السبب ما حفز المتخصصين في العلوم الإنسانية وشجعتهم لتطبيق هذا المنهج على السلوك والظواهر الإنسانية والجوانب الاجتماعية والإدارية والإقتصادية والتربوية والتاريخية ... الخ أملا منهم في أن يساعد هذا المنهج على معرفة الأسباب الحقيقية لظواهر الإنسانية والإجتماعية والإدارية والإقتصادية والتربوية ... الخ وتحديد حجم الآثار التي تتركها تلك الأسباب في المشكلات المرتبطة بحياة الإنسان وحركته في حياته.

المنهج التجريبي هو الطريقة التي يقوم بها الباحث بتحديد مختلف الظروف والمتغيرات التي تظهر في التحري عن المعلومات التي تخص ظاهرة وفقا وكذلك السيطرة على مثل تلك الظروف والمتغيرات والتحكم بها، والباحث وفقا لهذا المنهج لا يقف عند مجرد وصف الموقف أو الأنشطة أو الظواهر أو تحديد حالة، ولا يقتصر على ملاحظة ما هو موجود ووصفه كما هو الحال في البحوث الوصفية، بل يعمل الباحث بدراسة متغيرات الظاهرة التي أمامه في المختبر أو في قاعة الدراسة أو في مجال آخر، وقد يحدث في بعض تلك المتغيرات تحولا أو تعديلا مقصودا ليخدم أهداف بحثه، فهو يتحكم في متغير معين ويحدث تغيرا في متغير آخر، بغرض الوصول إلى العلاقات السببية بين هذين المتغيرين وقد يزيد متغيرا ثالثا إذا تطلب الأمر ذلك.

فتجعلها قاصرة بطرحها ومشوهة بأفكارها ومضطربة بمفاهيمها ومبادئها[1]. في ظل هذا النمو وتراكم المعلومات كان التفكير هو الأداة الموصلة إلى المعرفة والمعرفة قد تكون علمية اولا تكون على قدر اصطناعها لمنهج علمي يجعلها معبرة عن الحقيقة والمعرفة العلمية تنهض على المنهج العلمي الإستقرائي الذي تشكل الملاحظة المنظمة للظواهر أو الوقائع المبحوثة حجر الزاوية فيه، ونقصد بالملاحظة تلك المخططة سلفا والمستخدمة ضمن

[1] إحسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص 31.

إطار منهج علمي أو الفجة التي يستعملها كل الناس في حياتهم اليومية أو التي يلجأ إليها أحيانا عدد من الباحثين خلال ما يجرونه من تجارب. وتلك الملاحظة العشوائية تعتمد على الصدفة أو تنبع عنها والتي أحيانا ما أدت إلى تغيير مسار العلم ولكنها لا يمكن أن تكون دوما كذلك[1]. بل يكاد يصعب تماما دراسة المسائل السياسية إذا اكتفينا بالمستوى الخارجي أو السطحي إذ يتعين أن يوجد نوع من التعمق في فهم هذه المسائل لا يتحقق بدون اندماج الباحث ومعايشته للمجتمع السياسي. ولهذا لا يستطيع دارس السياسة أن يعزل نفسه عن الموقف الذي يدرسه بصورة تمكنه من تطوير نظرة موضوعية[2]. وأن المعرفة لا تدور في عقل الإنسان وإنما في الواقع بينما ينحصر دور العقل في وصفه فقط أن هذا المنهج يهتم بالملاحظة والمشاهدة الميدانية، خاصة في دراسة المؤسسات السياسية كالأحزاب أو الشخصيات السياسية، أو الدراسات الإقليمية وبيان خصائصها المختلفة واستخدام أدوات جديدة في الإختبار كالإحصاءات والبيانات والمعلومات والإستبيانات والإستفتاءات الشعبية على الحالات السياسية المعروضة[3]. فطريقة المسح الميداني التي يستعملها السياسي في جمع حقائقه وبياناته هي من أكثر الطرق المنهجية شيوعا وحداثة وأغلبها دقة وعلمية. وهي من اهم الطرق العلمية التي يستعملها علماء السياسة خصوصا إذا عززت هذه الطريقة ونتائجها الإحصائية وحقائقها الموضوعية بالمصادر والكتب العلمية التي تتناول نفس موضوع البحث الميداني الذي يقوم به العالم السياسي كالعوامل الاجتماعية والحضارية التي تكمن خلف التصويت السياسي أو الأسباب الاجتماعية للإنقسامات السياسية أو النتائج الاجتماعية أو الحضارية[4]. وتتجسد أهمية المسح الميداني بالمراحل التحليلية المتتابعة التي تعتمدها ابتداء من تصميم العينة والإستمارة الإستبيانية إلى المقابلات وتبويب المعلومات الإحصائية وانتهاء بعملية التحليل وكتابة التقرير أو الدراسة التي تتضمن النتائج النهائية للبحث. إن منهج البحث الميداني يسمح بدراسة المجموعات السكانية باهتمامه بطرق أساليب عملها وتفكيرها وإحساسها عندما تريد هذه المجموعات إبلاغها. إنه يستعمل وسائل متنوعة في تقصيه حقيقة

[1]د. صلاح مصطفى الغوال، مرجع سابق، ص 41.
[2]محمد علي محمد، أصول علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 468.
[3]قحطان محمد سليمان الحمداني، مرجع سابق، ص 101.
[4]إحسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص 30.

ذلك، ومن بين هذه الوسائل الملاحظة والمقابلة والإستبيان (الإستمارة) سواء كان ذلك مع الأفراد أو المجموعات المكونة[1] ويضيف محمد سليمان الدجاني ومنظر سليمان الدجاني[2] أنه يمكن الحصول على معلومات دقيقة حول تجارب أو ظواهر سياسية متعددة قد يكتسبها لباحث السياسي من الإستقصاء الميداني الذي قد يقوم به على أرض الواقع. يقوم الباحث بجمع البيانات الخاصة بالبحث من الميدان الذي تجري فيه الدراسة، وبحيث تمثل هذه البيانات الميدانية الركيزة الأساسية للبحث وتكون خطوات البحث كما يلي: تحديد المشكلة، صياغة الفرضيات، اختيار العينات، إجراء العمل البحثي الميداني، تبويب البيانات وجدولتها، استخراج النتائج.

ويحصل الباحث من خلال استخدامه لهذه الطريقة على معلومات قيمة وفهم أوسع للمسألة قيد الدراسة قد لا يحصل عليها عند استخدام الطرق الأخرى. ومثال على ذلك مشاركة الباحث لحملة انتخابية لأحد المرشحين ويرافقه في كافة جولاته الانتخابية ويسجل انطباعات المواطنين عن الخطابات التي يلقيها الناخب وآرائهم لما يطرحه البرنامج الإنتخابي وغير ذلك. نخلص مما سبق بان طريقة المسح الميداني تعتمد على أساليب العينات الإحصائية واستمارات استبيانية، المقابلات الرسمية والتحليل الإحصائي هذه الأساليب التي لابد من استعمالها واعتمادها في كشف الحقيقة والواقع الذي يروم الباحث حصره وتجريده ودراسته دراسة علمية لا تعتمد على الخيار الفلسفي بل تعتمد على المبادئ العقلانية والواقية الموضوعية[3]. كما يمكن القول أنه يتم اللجوء إلى منهج البحث الميداني لدراسة ظواهر موجودة في الوقت الراهن.

المقاربة الميدانية grounded theory حيث يسعى فيها الباحث إلى ربط الوقائع التي اكتشفها خلال البحث بالأفكار التي أوحت إليه أصلا بموضوع الدراسة. ويشمل ذلك إقامة علاقة متبادلة بين متغيرات البحث من أجل اكتشاف العلاقة المهمة التي توجد فيه[4] نحن نؤكد ان البحوث العلمية الناجحة عادة ما تجمع بين المنهج الإستنباطي والمنهج الإستقرائي أي بين

---

[1] موريس أنجرس، مرجع سابق، ص 116.
[2] د. محمد سليمان الدجاني ود. مندر سليمان الدجاني، ص 88.
[3] إحسان محمد الحسن، مرجع سابق، ص 71.
[4] د. محمد سليمان الدجاني ود. مندر سليمان الدجاني، مرجع سابق، ص 84.

الفكر والملاحظة في حركة تفاعل دائري بين القطب النظري الذي تستنبط منه النظريات والفرضيات والقطب الميداني أو الواقع الاجتماعي والسياسي وجمع البيانات بأدوات البحث المختلفة كالإستبيان والمقابلة وغيرها ثم مراعاة المطابقة والمصادقة بينهما. فعادة ما تعتمد المعرفة على الأسلوب الإستقرائي الذي يعتمد بدوره على الملاحظة المنظمة للظواهر، وفرض الفروض، وإجراء التجارب وجمع البيانات وتحويلها للتثبت من صحة الفروض أو عدمها. ولا يقف العلم عند المفردات الجزئية التي يتعرض لبحثها، بل يحاول الكشف عن القوانين والنظريات العامة التي تربط بين هذه المعلومات بعضها ببعض والتي يمكن التنبؤ لها يحدث للظواهر المختلفة تحت ظروف معينة[1] وفي الأخير نؤكد على ان الإجراءات المنهجية التي ترتكز عليها المقاربة الميدانية عند كل من بارني جلازير وأونسلام ستروس Barney Glaser et Anslem Strauss الانفصال مؤقتا عن الإطار النظري والمرجعي المسبق، تفضيل التفاعل الدائري (circulaire) بين جمع المعلومات وتحليلها والمصادقة عليها بصفة دائمة ومستمرة بين الإطار النظري والميداني فالابتعاد مؤقتا عن النظريات الجاهزة والأفكار المسبقة يغذي البحث بنوع من الابتكار innovation ، فيحاول الباحث التنظير انطلاقا من ميدان الدراسة أي الإطار الامبريقي لها ومصادقة المعطيات لمطابقتها مع الإطار النظري، على الباحث أن ينسط للمعطيات الميدانية مثلما يؤكد عليه كل من جلازير وستروس.

[1] د. نريمان يونس لهلوب، مرجع سابق، ص 12.

قائمة المصادر والمراجع

-القرآن الكريم.

أولا: الكتب باللغة العربية

1. إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي، دار الشروق للنصر والتوزيع، ط1، 1998.
2. إحسان محمد الحسان، مناهج البحث الاجتماعي، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.
3. أحطان أحمد الحمداني، الأساس في العلوم السياسية، عمار، دار المجدلاوي للنشر والتوزيع، 2012.
4. أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، الكويت وكالة المطبوعات، 1973.
5. أحمد بدر، أصول البحث العلمي ومناهجه، ط5، القاهرة، دار المعارف، 1989
6. أحمد زايد، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، نهضة للطباعة والنشر والتوزيع، 2006.
7. أوقاسي لونيس وآخرون، منهجية البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2017.
8. إيمان شومان، علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.
9. توانسي أبوالفتوح محمد، ابن خلدون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1971.
10. ثارية عبد الفتاح ملحس، منهج البحوث العلمية للطلاب الجامعيين، بيروت، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني، 1960.
11. جوليان فروند، ماهي السياسة، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق.
12. حسين محمد جواد الجبوري، منهجية البحث العلمي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 2014.
13. حسين محمد جواد الجبوري، منهجية البحث العلمي، مدخل لبناء المهارات البحثية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

14. الحمداني قحطان، الأساس في العلم السياسية، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 2004.

15. خضر خضر، مفاهيم أساسية في علم السياسة، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ط1، 2011.

16. محمد عابد الجابري، "العقل السياسي العربي" محدداته وتجلياته، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثانية، بيروت.

17. زكي جمال، يس السيد، أسس البحث الاجتماعي، القاهرة، دار الفكر العربي، 1962.

18. سيد الهواري، دليل الباحثين في تقييم بحوث والبحث المرجعي، أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، القاهرة، مكتبة عين الشمس، 2001.

19. شحاته صيام، النظرية الاجتماعية، مصر العربية للنشر والتوزيع، 2009.

20. شعبان الطاهر الأسود "علم الاجتماع السياسي"، الدار المصرية، اللبنانية، الطبعة الثانية، 2001.

21. صالح بن محمد العساف، المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية، الرياض مكتبة العبيكان، 1995.

22. عامر إبراهيم قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

23. عبد العزيز قاسم محارب، المهارات العلمية في صياغة البحوث العلمية، دار الجامعة الجديدة، 2015

24. العساف صالح ابن حمد، دليل الباحث في العلوم السلوكية، ط2، الرياض شركة العبيكان للطباعة والنشر

25. على عبود جعفر، منهجية البحث العلمي، والمنهجية في علم القانون، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، 2016.

26. علي عبد الرحيم صالح وعصام حسين الدليمي، البحث العلمي أسسه ومناهجه، الرضوان للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

27. عمر محمد عبد الله الخرابشة، أساليب البحث العلمي، دار وائل للنشر والتوزيع، 2012.
28. غريب محمد سيد أحمد: تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994
29. غلاب عبد الكريم، أزمة المفاهيم وانحراف التفكير، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1998.
30. فايز جمعة النجار وآخرون، أساليب البحث العلمي، منظور تطبيقي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.
31. قحطان محمد سليمان الحمداني، الأسس في العلم السياسية، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
32. كافي منصور، البحث العلمي، تقنياته ومناهجه وطرق تحقيق مخطوطاته، دار الأبرار للنشر والتوزيع، 2008.
33. لحسن عبد الله باشيوه وآخرون، البحث العلمي، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2010.
34. لحسن عبد الله باشيوونزار عبد المجيد البروأريو عدنان هاشم السارائي، البحث العلمي: مفاهيم وأساليب وتطبيقات، مؤسسة للنشر والتوزيع، 2010.
35. لمياء مرتاض نفوسي، تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية، دار هومة، الجزائر، 2016.
36. ماجد محمد الخياط، البحوث الكمية والنوعية في العلوم الاجتماعية، دار الراية للنشر، عمان، 2009
37. محمد زيان الأحمر، البحث العلمي (مناهجه وتقنياته) الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2002.
38. محمد زيان عمر، البحث العلمي مناهجه وتقنياته، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2002.

39. محمد سعد أبوعمود عبد العزيز إبراهيم عيسى ومحمد جاب الله عمارة، السياسة بين النمذجة والمحاكاة، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2004.
40. محمد سعد أبومحمد، السياسة بين النمذجة والمحاكاة، ط1، المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية، 2004.
41. محمد سليمان الدجاني والدكتور مندر سليمان الدجاني، منهجية البحث العلمي في علم السياسة، عمان دار زهران، 2009.
42. محمد شيا، مناهج التفكير وقواعد البحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المؤسسة الجـــامعية للدراســـات والنشر والتوزيع، بيروت، 2007.
43. محمد طه بدوي، المنهج في علم السياسة، المكتب الجامعي الحدي، الإسكندرية، 1998.
44. محمد عبد الفتاح محد وأمل محمد سلامة غباري، الاتجاهات المعاصرة في تنظيم المجتمع، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2013.
45. محمد عبد الله الخرابشة، أساليب البحث العلمي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
46. محمد علي محمد، أصول علم الاجتمـــاع السيـــاسي، السيـــاسة والمجتمع في العالم الثالث، أسس والنظريات والمنهجية، دار المعرفة الجامعية، 1987.
47. محمد نصر مهنا، علوم سياسية (الأصول والنظريات) مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
48. موريس انجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دار القصبة للنشر، 2006.
49. موسي معيرش، المعرفة والبحث العلمي، دار الكتاب في الحديث، القاهرة، ط1، 2009.

ثانيا: الكتب المترجمة

1. أونطوني غدنز،علم الإجتماع، ترجمة وتقديم الدكتور فايز الصياغ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط4، بيروت، 2005.

2. موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي، ترجمة بوزيد صحراوي، كمال بوشريف، سعيد سبعون.

3. موريس أنجرس، منهجي البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006.

4. موريس دوفرجيه، علم الاجتماع السياسي، ترجمة د. سليمحداد، دار النشر/ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2001.

ثالثا: المذكرات والرسائل الجامعية

1. سعيد سبعون، الدليل المنهجي في إعداد المذكرات والرسائل الجامعيـــة في علم الاجتمـــاع، دار القصبة للنشر، 2012.
2. عبد العزيز قاسم محارب، كيف تكتب بحثا، رسالة ماجستير، دكتوراه، المهارات العلمية في صياغة البحوث العلمية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015.
3. عبد العزيز قايد محارب، كيف تكتب بحثا، رسالة ماجيستير، دكتوراه (المهارات العلمية في صياغة البحوث العلمية) دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015.

رابعا: الكتب باللغة الأجنبية

1. Kaufmann J.C, L'enquête et ses méthodes, l'entretien, compréhensif, 2e ed, Paris, Armand Colin, 2007.
2. Whitney, F, Eléments AL Mésearch, Ny, 1995, P. 18.

الفهرس

تمهيد..... 1

المحور الأول : المعرفة العلمية مدخل عام

1- المعرفة العلمية..... 3
2- مفهوم العلوم السياسية..... 14
3- تعريف المنهج..... 18

المحور الثاني : مفاهيم أساسية

1. النظرية..... 24
2. قياس المتغيرات..... 32
3. المنهج الاستقرائي والاستنباطي..... 36
4. تحليل المحتوى..... 43

المحور الثالث : مراحل البحث العلمي

1. ماهية البحث العلمي..... 59
2. محددات المشكلة العلمية..... 76
3. صياغة الفرضيات..... 83
4. تحديد المفاهيم..... 93
5. جمع البيانات..... 103

المحور الرابع : تصنيفات مناهج البحث

1. المنهج التاريخي..... 155
2. المنهج المقارن..... 164
3. المنهج الوصفي..... 166
4. المنهج التجريبي..... 177

قائمة المصادر والمراجع..... 183

الفهرس..... 188